جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

عصرنة قطاع الجمارك ودوره في تسهيل التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالبتان:

- سماح فراقة
- رميساء رباحي

تحت إشراف الأستاذ:

وليد حفاف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.بشيشي وليد	جامعة قالمة	رئيساً
د.حفاف وليد	جامعة قالمة	مشرفاً
د.براهمية نبيل	جامعة قالمة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020 / 2021

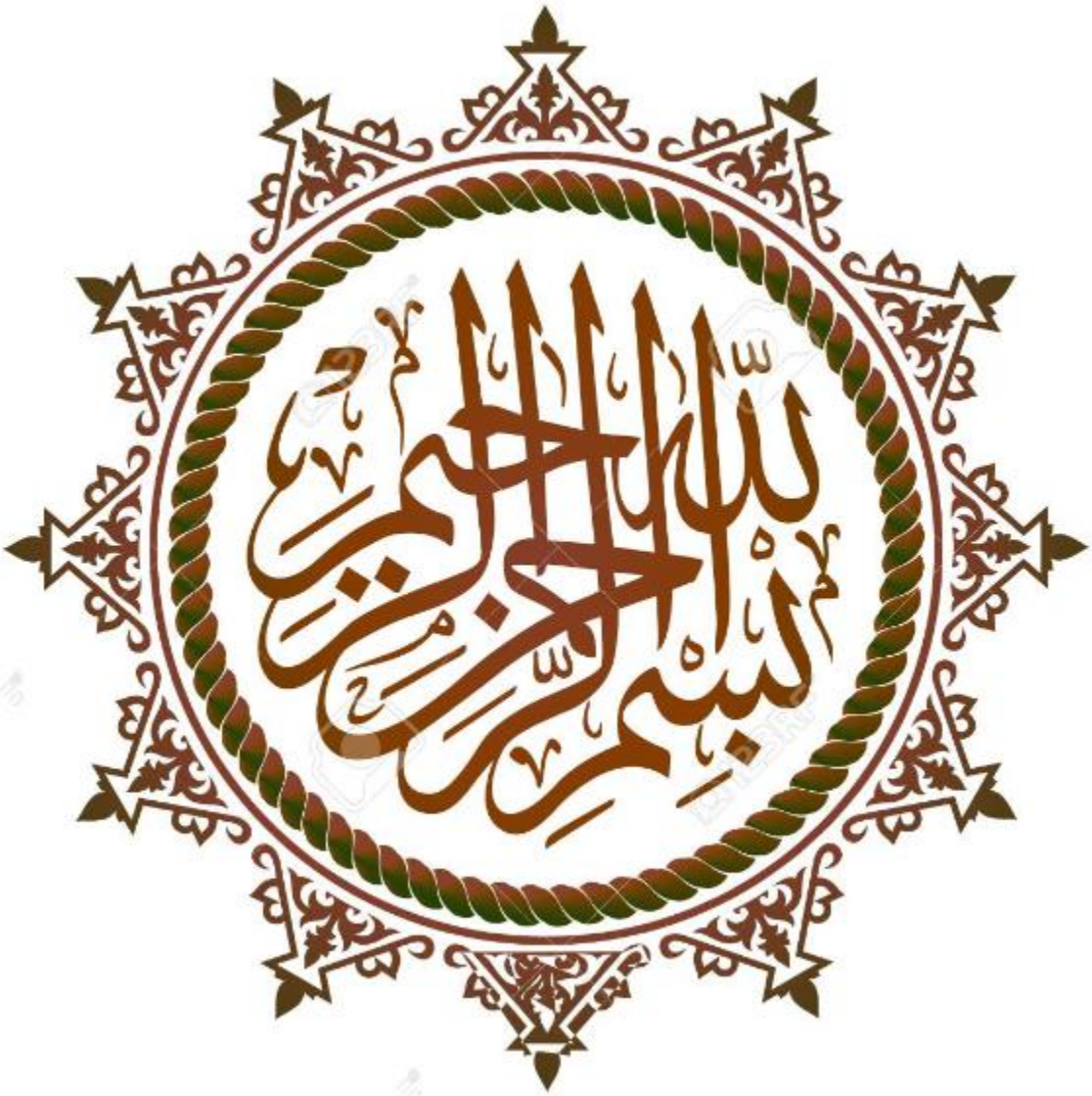
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا كافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع، كما يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ "حفاف وليد" الذي أشرف على إعداد هذه المذكرة ولم يبخل علينا بتقديم يد العون والنصح والتوجيه،

والشكر موصول أيضا إلى الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة،

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل،

لكم جميعا كل الشكر و التقدير.

الإهداء:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي، أخواتي، أقاربي وصديقاتي

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في تحصيل ثمرة مجهودي

إلى كل من اطلع على هذه الدراسة

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

سماح

الإهداء:

إلى حبيبة الروح ونور العينين "أمي الغالية"

إلى سندي وتاج الرأس "أبي العزيز"

إلى أغلى ما على قلبي إخوتي الكرام: أشرف، سراج الدين، فهد"

إلى شمعة دربي جدتي حفظها الله "بن سلام ياسمينة"

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

رميساء

فهرس المحتويات:

الموضوعات	الصفحة
شكر وتقدير.....	-
الإهداء.....	-
فهرس المحتويات.....	-
قائمة الجداول.....	-
قائمة الأشكال.....	-
المقدمة العامة.....	أ - ح
الفصل الأول: مدخل عام لقطاع الجمارك	27-2
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية قطاع الجمارك.....	10-3
المطلب الأول: تعريف و خصائص قطاع الجمارك.....	3
الفرع الأول: تعريف قطاع الجمارك	3
الفرع الثاني: خصائص قطاع الجمارك	5
المطلب الثاني: مهام قطاع الجمارك.....	5
الفرع الأول: المهام الكلاسيكية.....	5
الفرع الثاني: المهام الحديثة.....	9
المبحث الثاني: الأنظمة الجمركية.....	18-10
المطلب الأول: مفهوم و خصائص الأنظمة الجمركية.....	11
الفرع الأول: مفهوم الأنظمة الجمركية.....	11
الفرع الثاني: خصائص الأنظمة الجمركية	12
المطلب الثاني: أنواع الأنظمة الجمركية	13
الفرع الأول: نظام العبور.....	14
الفرع الثاني: نظام المستودع الجمركي	14
الفرع الثالث: نظام القبول المؤقت.....	15

الفرع الرابع: نظام إعادة التموين بالإعفاء	15
الفرع الخامس: نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية	16
الفرع السادس: نظام التصدير المؤقت.....	16
المطلب الثالث: آلية عمل الأنظمة الجمركية.....	16
الفرع الأول: طلب المتعامل الاقتصادي.....	17
الفرع الثاني: التلخيص.....	17
الفرع الثالث: وضع البضاعة تحت النظام.....	17
الفرع الرابع: تصفية النظام.....	18
المبحث الثالث: السياسة الجمركية.....	26-18
المطلب الأول: مفهوم السياسية الجمركية.....	18
المطلب الثاني: اهداف السياسة الجمركية.....	20
المطلب الثالث: وسائل تطبيق السياسة و الجمركية.....	22
الفرع الأول: الرسوم و الضرائب الجمركية	22
الفرع الثاني: التشريعات الجمركية	25
الخلاصة.....	27
الفصل الثاني: تسهيل التجارة الخارجية	**53-29**
تمهيد.....	29
المبحث الأول: طبيعة تسهيل التجارة الخارجية.....	35-30
المطلب الأول: مفهوم و مبادئ تسهيل التجارة الخارجية.....	30
الفرع الأول: مفهوم تسهيل التجارة الخارجة	30
الفرع الثاني: مبادئ تسهيل التجارة.....	31
المطلب الثاني: أسباب و فوائد تسهيل التجارة الخارجية.....	32
الفرع الأول: أسباب تسهيل التجارة الخارجية.....	32
الفرع الثاني: فوائد تسهيل التجارة الخارجية	33
المطلب الثالث: كيفية تحقيق تسهيل التجارة الخارجية.....	34
المبحث الثاني: مساهمة المنظمات الدولية في تسهيل التجارة الخارجية.....	44-35
المطلب الأول: دور منظمة التجارة العالمية و منظمة الجمارك العالمية في تسهيل التجارة الخارجية.....	35
الفرع الأول: قضية تسهيل التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية	35

الفرع الثاني: قضية تسهيل التجارة الخارجية في إطار منظمة الجمارك العالمية	37
المطلب الثاني: دعم صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لقضية تسهيل التجارة الخارجية.....	40
الفرع الأول: دعم صندوق النقد الدولي لقضية تسهيل التجارة الخارجية.....	40
الفرع الثاني: دعم البنك الدولي لقضية تسهيل التجارة الخارجية.....	41
المطلب الثالث: تطور الاهتمام بقضية تسهيل التجارة الخارجية على مستوى بعض الهيئات الدولية الأخرى.....	43
الفرع الأول: لجان تسيير حركة النقل البحري.....	43
الفرع الثاني: مساهمة مؤتمر الانتكاد في دعم تسهيل التجارة الخارجية	43
الفرع الثالث: غرفة التجارة.....	44
المبحث الثالث: تسهيل التجارة في اتفاقيات التجارة الإقليمية و على المستوى العربي..	52-44
المطلب الأول: تسهيل التجارة في الدول الإفريقية في ظل تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية.....	45
الفرع الأول: نشأة الاتفاقيات التجارية الإقليمية	45
الفرع الثاني: المحاور الرئيسية لتطوير العمل الجمركي في دول إفريقيا لتثمين تسهيل التجارة الإقليمية.....	45
المطلب الثاني: الاهتمام بتسهيل التجارة الخارجية على المستوى العربي.....	46
الفرع الاول: الملامح العامة للتحديات التي تواجه تسهيل التجارة في الدول العربية.....	46
الفرع الثاني: دور بعض الهيئات الدولية العربية في مجال تسهيل التجارة الخارجية.....	46
الفرع الثالث: التوصيات لتحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية.....	48
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال تسهيل التجارة الخارجية.....	48
الفرع الأول: تجربة مصر في مجال الإصلاح و تبسيط الإجراءات.....	49
الفرع الثاني: تجربة الأردن في مجال الإصلاح و تبسيط الإجراءات.....	51
الفرع الثالث: تجربة الجمهورية التونسية في مجال الإصلاح و تبسيط الإجراءات.....	52
الخلاصة.....	53
الفصل الثالث: تطور الجمارك الجزائرية و تأثيرها على تسهيل التجارة الخارجية	**86-55**
تمهيد.....	55
المبحث الأول: لمحة عامة حول جمارك الجزائر.....	56
المطلب الأول ماهية الجمارك الجزائرية.....	56

الفرع الأول: التعريف بالجمارك الجزائرية.....	56
الفرع الثاني: نبذة تاريخية حول جمارك الجزائر.....	56
المطلب الثاني: هيكل و مجال نشاط الجمارك الجزائرية.....	59
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك.....	60
الفرع الثاني: مجال نشاط الجمارك الجزائرية.....	64
المطلب الثالث: الوسائل الأساسية للجمارك الجزائرية.....	64
الفرع الأول: الوسائل القانونية.....	64
الفرع الثاني: الوسائل البشرية.....	65
الفرع الثالث: الوسائل المادية.....	65
المبحث الثاني: الإصلاحات الجمركية الجزائرية.....	66
المطلب الأول: أسباب القيام بالإصلاحات الجمركية الجزائرية.....	66
الفرع الأول: القانون الجمركي والتنظيم.....	66
الفرع الثاني: التقنيات الجمركية والرقابة.....	67
الفرع الثالث: تسيير الموارد.....	68
المطلب الثاني: مبادئ و أهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية.....	68
الفرع الأول: المبادئ الأساسية للإصلاحات الجمركية.....	68
الفرع الثاني: أهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية.....	69
المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجمركية.....	69
المبحث الثالث: تطوير و عصرنة قطاع الجمارك لتسهيل التجارة الخارجية.....	71
المطلب الأول: تطوير علاقة قطاع الجمارك مع الهيئات الداخلية و تكييف مهامها مع الاتفاقيات و المنظمات الجمركية.....	71
الفرع الأول: تطوير إدارة الجمارك و علاقتها بالهيئات الداخلية للدولة.....	71
الفرع الثاني: تطوير و تكييف مهام إدارة الجمارك وفقا للاتفاقيات الجمركية.....	73
الفرع الثالث: تطوير إدارة الجمارك وفقا للمنظمات الجمركية.....	74
المطلب الثاني: الآليات و النظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية.....	75
الفرع الأول: الأنظمة المستحدثة في الإدارة الجمركية.....	75
الفرع الثاني: التسهيلات الجمركية المقدمة من قبل إدارة الجمارك للمصدرين.....	79
المطلب الثالث: اثر عصرنة القطاع الجمركي على تطور التجارة الخارجية بالجزائر.....	80
الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية بالجزائر.....	80

الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري.....	83
خلاصة.....	86
الخاتمة عامة.....	90 - 88
قائمة المراجع.....	98 - 92

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(3-1)	تطور الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2011 – السداسي الأول من 2021)	82
(3-2)	التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الفترة (2011 – السداسي الأول من 2021)	83

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	مبادئ تسهيل التجارة الخارجية	32
(2-2)	أهداف تسهيل التجارة الخارجية	33
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك	63
(2-3)	تطور التجارة الخارجية بالجزائر في الفترة (2011 – السداسي الأول من 2021)	81
(3-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2011 – السداسي الأول من 2021)	84

المقدمة العامة

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم الركائز التي ينبني عليها اقتصاد الدولة كونه يتيح لها المجال للحصول على العملة الصعبة من خلال عمليات التبادل مع العالم الخارجي، فالتجارة الخارجية عبارة عن جسر للتعامل مع دول العالم بما فيها الدول النامية التي أدركت الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة في تقويم الاقتصاد الوطني.

في الوقت الذي أثبتت فيه تجربة الدول المنغلقة على العالم الخارجي فشلها في مواصلة مسيرتها التنموية، لتعذرها الحصول على السلع والخدمات الناقصة نسبيا في إنتاجها من جهة وتدهور معدل تبادلها التجاري في أغلب الأحيان من جهة أخرى، مما استوجب عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بالانفتاح على العالم الخارجي بغية إيجاد موقع مناسب لها ي ظل العولمة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى للنهوض بهذا القطاع وترقيته وإزالة كل المعوقات التي من شأنها عرقلة سير العمليات التجارية، من انتقال السلع عبر الحدود بين الدول ولذا كان لزاما على السلطات الجزائرية التركيز على جانب الخدمات اللوجستية المرافقة للمبادلات التجارية من نقل، تأمين وجمركة وذلك بإنشاء هيئات مختصة ووضع قوانين وتشريعات تخدم التجارة الخارجية وتسهل عمليات انسياب السلع دخولا وخروجا.

وقد رأت الجزائر خصوصا في الآونة الأخيرة أنه من الضروري إعادة النظر في بعض الإصلاحات التي تقوم بها لكي تتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الخارجية، ومن بين هذه الإصلاحات إصلاح قطاع الجمارك الذي يعتبر من أكثر القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كونه يعد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، إذ أصبح من الضروري البحث عن إجراءات جديدة تهدف إلى عصرنة قطاع الجمارك حيث تواجه المؤسسة الجمركية تحديات جديدة بسبب تحرير التجارة الخارجية. أدى الوضع الجديد إلى إعادة النظر في تنظيم العمل ونمط التسيير الإداري والبشري من جهة وضرورة تحديث وسائل العمل الجمركي من جهة أخرى. أصبح دور المؤسسة الجمركية في تنظيم التجارة الخارجية له مكانة استراتيجية حساسة كونه ارتبط بظاهرة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتحرير وتسهيل التبادلات التجارية الخارجية ومنه تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، استدعت الوضعية الجديدة المشار إليها اعتماد استراتيجيات جديدة لتقوية المهمة الجمركية وهذا بفضل تدابير متطورة في مجال التسيير المتعلقة بتطوير المورد البشري والمادي والتوظيف الأمثل لوسائل التكنولوجيا الحديثة داخل المنظمة الجمركية، من هنا يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي:

❖ ما مدى تأثير عصرنة قطاع الجمارك على تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية يمكن طرحها فيما يلي:

- هل أصبح التسهيل التجاري ضرورة حتمية؟
- ما هي مشاكل وتحديات قطاع الجمارك في الجزائر؟ وما هي أهم إصلاحات تطويره؟
- كيف يساهم تطور القطاع الجمركي في تسهيل التبادل التجاري الخارجي بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية عن الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: أصبح التسهيل التجاري ضرورة حتمية نظرا للتزايد الكبير والمتواصل في حجم التجارة الدولية والانتشار المتسارع للعولمة.
- الفرضية الثانية: تتمثل تحديات الجمارك الجزائرية في ضعف الجهاز الجمركي من الناحية التشريعية والتنظيمية والتكنولوجية وهذا ما استوجب إصلاح هذه النواحي.
- الفرضية الثالثة: يساهم تطور القطاع الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية من خلال جملة الإصلاحات والتسهيلات الداعمة لتطوير التجارة الخارجية.

أسباب الدراسة:

لقد تم اختيار هذا الموضوع بناءا على عدة اعتبارات نذكرها فيما يلي:

- بغية معرفة كيفية تأثير القطاع الجمركي على التجارة الخارجية الجزائرية.
- موضوع حديث ومواكب للتغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية.
- التخصص الأكاديمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الإجابة على التساؤلات المطروحة ودراسة مدى صحة الفرضيات المقترحة نظرا للواقع الذي تعيشه التجارة الخارجية بالجزائر من تحكم القطاع الجمركي بالدرجة الأولى في حركتها، ونتيجة للتطور الهائل للتجارة الدولية وتسارع انتشار ظاهرة العولمة ومنه إلزامية التطوير والعصرنة لمواكبة هذه التغيرات وضمان حضورها في الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز كل من:

- الجوانب المتعلقة بالقطاع الجمركي.
- أهمية التسهيل التجاري وإلزامية التوجه نحو هذا المفهوم.
- الإصلاحات والتسهيلات الجمركية التي باشرتها الجمارك الجزائرية ودورها في تطور التجارة الخارجية الجزائرية.

منهجية الدراسة:

من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، في الفصلين النظريين للتعريف بمتغيرات الدراسة من خلال تقديم أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بكل من القطاع الجمركي وموضوع التسهيل التجاري.

اما في الجانب التطبيقي من خلال التعريف بالإدارة الجمركية الجزائرية وأهم الإصلاحات التي قامت بها ومحاولة إسقاط هذه الأخيرة على واقع تطور التجارة الخارجية.

الدراسات السابقة:

اعتمدت الإشكالية محل الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع يمكن أن نذكرها فيما يلي:

- دراسة زايد مراد، " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق – حالة الجزائر– "، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.

- **أسلوبها:** اعتمد الباحث عدة أساليب لدراسة موضوعه تمثلت في:

✓ أسلوب البحث الأكاديمي: الذي يعتمد على مراجع مختلفة من كتب، دوريات، دراسات... الخ.

✓ أسلوب ميداني: بالاطلاع على مختلف المعطيات الإحصائية من جداول وارقام ووثائق تتعلق خاصة بالواقع الجزائري والجمركي.

✓ القوانين والتشريعات ذات صلة بتنظيم وتأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى يقف على الإطار الذي تطورت فيه.

✓ أسلوب المقابلات الشخصية، وذلك مع بعض المسؤولين الذين لاختصاصهم علاقة مباشرة بموضوع البحث، للاستفادة من آرائهم وخبرتهم او لعرض آرائه واقتراحاته عليهم لإبداء الراي فيها.

- **نتائجها:**

✓ يعتمد نظام اقتصاد السوق أساسا على تحرير التجارة الخارجية.

✓ تطبيق نظام اقتصاد السوق في الجزائر يتطلب تحقيق عدة شروط أهمها تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، صرامة الميزانية، تشجيع الاستثمار، الخوصصة، وغيرها.

✓ تسعى الجزائر الى تحرير السياسات التجارية الخارجية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه وبطبيعة الحال فان هذا التوجه تواءم مع توجهات اتفاق الشراكة والمنظمة العالمية للتجارة المتصلة بالسياسات التجارية.

✓ تكييف إدارة الجمارك مع اقتصاد السوق، يتطلب تنظيم محكم وسياسة جمركية جديدة تسمح لها بان تؤدي بالدرجة الأولى الدور الاقتصادي من اجل تلبية متطلبات اقتصاد السوق، ثم يليه الدور الجبائي من اجل تحقيق إيرادات خزينة الدولة، كما يجب ان يكون لها تدخل سريع و مرن، بهدف المساهمة في تسهيل حركة تبادل السلع، و بالتالي السماح لقطاع التجارة الخارجية ان يلعب دور في التنمية الاقتصادية للبلد.

- ✓ اهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه الجمارك:
- ✓ نقص الإمكانيات والوسائل اللازمة لتمكين الاعوان الجمركيين من أداء مهامهم.
- ✓ عدم استغلال الكفاءات المهنية المؤهلة في هذا الميدان.
- ✓ عدم توفر الوسائل التكنولوجية التي تساعد على تقييم البضائع.

- **التوصيات:**

- ✓ تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة للبلاد.
- ✓ تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية كضرورة لتسهيل التجارة الخارجية.
- ✓ ضرورة التعايش مع النظام العالمي الجديد بصفة عامة والنظام التجاري الدولي بصفة خاصة.
- ✓ الإدارة الجمركية اليوم مطالبة بتحديث ادارتها وترشيد آليتها ووسائل عملها، والاستفادة ثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ العمل على تحديد نقاط الضعف التي من الممكن ان تؤدي الى الفساد وتصنيفها وتبني وسائل علاجها بشكل دائم ومستمر.

- دراسة حليس عبد القادر، "تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس –سطيف1–، الجزائر، 2016-2017.

- **اسلوبها:** اعتمدت هذه الدراسة على الأساليب الآتية:

- ✓ أسلوب الاستبانة: باستخدام أدوات التحليل الاحصائي المدمجة في البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، لتحليل النتائج وتفسيرها احصائيا وتقدير التفاعلات بين المعاملات.
- ✓ أسلوب المقابلات، مع كل من المدير العام للجمارك الجزائرية وبعض المدراء المركزيين، والمدير الجهوي للجمارك بسطيف، قصد تدعيم الدراسة والاستفادة من آرائهم.

- **نتائجها:**

✓ نتائج الجانب النظري:

- حدوث تغيير في مفهوم العمل الجمركي، نتيجة تغير بيئة الاعمال وزيادة الانفتاح الاقتصادي.
- محاولة ايجار التوفيق بين الرقابة الجمركية الفعالة والتسهيل التجاري.
- هناك توجه جديد يصطلح عليه الجباية الخضراء (يضمن حماية البيئة من الصناعات الملوثة)
- تعتبر الأدوات والآليات الجمركية من بين اهم الأدوات السياسية التجارية.

✓ نتائج الجانب التطبيقي:

- تعاني الجزائر من تدني مرتبتها في كل من مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر التجارة عبر الحدود.
- هناك تحسن ملحوظ في مؤشر أداء الامداد الدولي الخاص بالجزائر.
- هناك إدارة حقيقية وتحور استراتيجي واضح في عمل الإدارة الجمركية الجزائرية من خلال بناء برنامج عصرنة الإدارة الجمركية لفترة 2007-2010 وما حققته من حصيلة مقبولة، والتوجه نحو المخطط الاستراتيجي الجديد 2016-2019لاالذي يعد مخطط طموح.
- تعمل الإدارة الجمركية على ترقية البنية التحتية التكنولوجية، بغرض التوجه نحو الجمارك الرقمية وتسريع تطوير الخدمة الجمركية، وهذا بهدف تجسيد معالم التوجه الاستراتيجي للفترة 2016-2019 من اجل تطوير أداء القطاع الجمركي.

- **التوصيات:**

✓ ضرورة زيادة واستمرار تطوير الإطار القانوني الجمركي واضفاء طابع المرونة والتكيف مع كل المستجدات على المستوى الدولي، بحيث يسمح بتسهيل المعاملات التجارية وحماية مصالح الدولة، من خلال ضبط الإيرادات. وكذا تأطير المعاملات التجارية الالكترونية.

✓ العمل على زيادة جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الجمركية من خلال خفض الوقت اللازم لعمليات الجمركة وتدنية التكاليف المرتبطة بالصفقات التجارية.

- ✓ العمل على زيادة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الجمركية، وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات وكل الوثائق الالكترونية.
- ✓ العمل على زيادة تنمية الموارد البشرية داخل الإدارة الجمركية.
- ✓ العمل على ترقية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للعون الجمركي ليزيد من ولاء الوظيفي ويزيد من انتاجيته.

- دراسة غزالي نصيرة، "تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الأول، الجزائر، 2021.

- اسلوبها: اتبعت الدراسة أسلوب البحث الأكاديمي الذي يعتمد المراجع المختلفة من كتب ومقالات ودراسات، إضافة للقوانين والتشريعات الداخلة في صلب الموضوع.
- **نتائجها:**

- ✓ الإدارة الجمركية ليست مجرد أداة للجباية فلدورها الحمائي أهمية كبيرة في امن الدولة وسلامة الأشخاص.
- ✓ عصرنة الإدارة الجمركية تستلزم أولا عصرنة واصلاح التشريع الجمركي باعتباره الإطار القانوني الرسمي الذي سيحدده ويحكم توجه الإدارة الجمركية ويرسم معالمها الجديدة.
- ✓ تبنى الإدارة الجمركية علاقات تعاونية مع عديد الهيئات الوطنية من خلال تبادل المعلومات والموارد وتعزيز التعاون بين الموارد البشرية للقيام بوظيفة حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام وتسهيل العمل الجمركي بشكل خاص.
- ✓ من أجل تطور العمل الجمركي يستوجب على الإدارة الجمركية تكييف مهامها وفقا لتوصيات وقرارات المنظمات الدولية بهدف توحيد المعايير الدولية والتماشي مع السوق العالمي.
- ✓ منظمة الجمارك العالمية هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تعنى بتسيير العمل الجمركي ودراسة قضايا القطاع الجمركي التي تنظم التجارة بين البلدان وتسعى هذه الأخيرة للاستفادة من خبرات هذه الهيئة في مسالة

رفع فعالية المصالح الجمركية وتمكينها من أداء وظائفها فيما يخص تسيير التجارة وتأمين المبادلات التجارية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وتغطية كافة جوانبه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

- في الفصل الأول الذي قسم إلى ثلاث مباحث تم التعرض لعموميات حول القطاع الجمركي، الأنظمة المسيرة لهذا القطاع كما تم التعرض للسياسات المعتمدة في سير عمل هذا القطاع.
- أما في الفصل الثاني الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث فقد تم التطرق فيه إلى ماهية التسهيل التجاري ومساهمة المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية في هذا الموضوع كما تعرضنا لهذا الموضوع على مستوى الاتفاقيات الإقليمية والمستوى العربي.
- في الفصل الثالث حاولنا تقديم صورة واضحة لماهية الإدارة الجمركية الجزائرية إضافة لعرض أهم التعديلات التي طرأت على القطاع الجمركي الجزائري ودراسة وتحليل مدى تأثيرها على حركة التجارة الخارجية الجزائرية وهذا من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

صعوبات الدراسة:

ككل باحث أثناء دراسته تواجهه صعوبات قد تكون مادية أو معنوية، واجهتنا صعوبات يمكن أن نعرضها لكم على النحو التالي:

- النقص الكبير في المراجع والشبه منعدم في مكتبة الكلية حول الجمارك وموضوع تسهيل التجارة.
- صعوبة جمع الإحصائيات والحصول على بيانات دقيقة والنقص الفادح في البيانات المتاحة على مواقع المديريات والوزارات الجزائرية وتقادم البيانات المعروضة فيها مما يخلق نوع من انعدام الشفافية.

الفصل الأول

مدخل عام لقطاع الجمارك

تمهيد:

يعتبر العمل الجمركي الركيزة الأساسية لتنفيذ سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية، وذلك من خلال تنظيمه لحركة المبادلات الخارجية. ونظرا إلى تزايد حركة التدفقات التجارية بين الدول وما أصبحت تشكله التجارة الدولية من دور هام في النمو الاقتصادي للبلدان، ألزم على الجمارك أن تلعب دور الداعم للمنافسة بين المؤسسات وتسهيل حركة السلع الوطنية للأسواق الدولية، وذلك بالاعتماد على أنظمة وسياسات متعددة.

ومن خلال هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى هذه النقاط من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية قطاع الجمارك.

المبحث الثاني: الأنظمة الجمركية.

المبحث الثالث: السياسة الجمركية.

المبحث الأول: ماهية قطاع الجمارك

يسعى قطاع الجمارك إلى حماية الاقتصاد بتوفير بيئة ملائمة ولقيام المعاملات الاقتصادية من جهة، وضمان تطبيق القوانين الجمركية من جهة أخرى، وذلك بتطبيق مهام كلاسيكية وأخرى حديثة.

المطلب الأول: تعريف وخصائص قطاع الجمارك

قطاع الجمارك من أكثر القطاعات التي توليها الدول اهتماما كبيرا ويعرف هذا القطاع على انه:

الفرع الأول: تعريف قطاع الجمارك

تعني الجمارك للكثيرين بأنها الضرائب الجمركية التي تفرض على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة وقد يطلقونها على الضريبة وجباتها، إلا أن الجمارك أكبر من كونها ضريبة، بل هي قواعد ونظم واتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول يطلق عليها اسم الإدارات الجمركية، تتبع القطاعات المالية.

ليست الجمارك من مبتكرات هذه العصور القريبة، بل هي ترتبط نشأتها بنشأة التجمعات البشرية المنظمة، سواء في شكل دول كما تراها اليوم، أو في شكل من التجمعات القديمة، وقد عرفتها التجمعات السابقة، ولجأت إليها في مختلف العصور وإن اختلفت غايته على ما نراه اليوم.

تعد الضرائب الجمركية وسيلة من وسائل تحصيل الموارد المادية للخزينة العمومية، وأداة حمائية من منافسة السلع الأجنبية، غير أنه الهدف يختلف اليوم من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة لا تشكل حصيلة الجمارك سوى نسبة بسيطة من الإيرادات الضريبية، وهذا يعني محدودية الدور الجبائي فيها، بينما نجدها ذات نسبة عالية في الدول النامية، حيث الأهمية البالغة للدور الجبائي فيه.

فالجمارك تعتبر إدارة مسؤولة عن مراقبة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المارة عبر الحدود، وعن قبض الضرائب والرسوم المفروضة عليها حسب تعريفة معينة.[1]

[1] زياد مراد، "**دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص259.

تطورت مهمات إدارة الجمارك بتطور أساليب التبادل وأصبحت في وقتنا الحالي إحدى الإدارات الأساسية بالنسبة للسياسة التجارية للدولة، وذلك لطبيعة مهمتها التي تتمثل في المحافظة على نظام التبادل مع الخارج وفي الحصول على الضرائب والرسوم المقررة على الواردات، فهي تساهم أساسا في ضبط الميزان التجاري لأنها الجهة الأولى التي تستطيع بشكل سريع وقريب من الصحة إحصاء المبادلات التجارية وأنواع السلع الصادرة والواردة.

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية و استيفاء الشروط و القيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، و إن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية و الذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها و أهمها، و لضمان فاعلية القوانين الجمركية و سرعتها و انضباط تنفيذ أحكامها أصبح المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ و في حدود الاختصاص. [1]

كما ينظر البعض إلى الجمارك باعتبارها خط الدفاع الأول في أي دولة لمواجهة كافة أشكال الإدخال الغير مشروع أو تهريب إلى ومن الدولة، حيث تقوم السلطات الجمركية بحضر دخول السلع الضارة بالمجتمع والأخلاق والمخالفة للقوانين مثل المخدرات والمواد المنافية للآداب، وكذلك تلك السلع التي يتطلب إدخالها موافقات مسبقة والخضوع إلى إجراءات وتدابير مسبقة، وبذلك تصبح الوظيفة الأولى للجمارك هي القيام بالدور الرقابي لحدود الوطن ومقدراته.[2]

أن الجمارك هي تلك الإدارة المبنية على المنهج التشاركي في التسيير. والمبني على خطة إستراتيجية شاملة، لكل متطلبات العمل الإداري الجمركي المعاصر، والمثمنة لمواردها المادية والبشرية، والحارسة لحقوق الدولة وخدمة المواطن، والمسهلة للنشاط التجاري لضمان تنافسية المؤسسة الاقتصادية، وهذا قصد المشاركة في أهداف التنمية المستدامة للبلد[3].

[1] زايد مراد، **مرجع سابق**، ص 261.

[2] عمر سلمان،" **الجمارك بين النظري والتطبيق**"، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2006 ص28.

[3] حليس عبد القادر، " **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم تجارية، جامعة فرحات عباس-سطيف-01-2017 ص20.

وتعرف الجمارك أيضا على أنها هي جهاز مراقبة يجب أن ينظر إليها كمصلحة تقنية تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش فمن وظائفها تسهيل المبادلات التجارية عن طريق المتعاملين وتمكينهم من الحصول على سرعة أكثر في أداء أحسن الإجراءات الواجب القيام بهيا، وعليه يكمن عمل لجمارك عادة في خدمة الاقتصاد الوطني لاسيما الدور الحيوي الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية، كما عرفت إدارة الجمارك بأنها تلك الادرة المكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الموال عن الحدود الوطنية.[1]

الفرع الثاني: خصائص قطاع الجمارك

الخاصية الأولى لقطاع الجمارك أنها خدمة عمومية موضوعة أساسا تحت وصاية وزارة المالية وهدفها الأساسي يتميز في الدفاع عن الفضاء الاقتصادي للبلد، وقد أدى تنوع الأنشطة لضرورة تنظيمها قطريا ووظيفيا حتى يسمح لها بتغطية شاملة لكامل التراب البلد، والعمل في مختلف بقاعه.

الخاصية الثانية أنها قوة عمومية مجهزة ببعض المميزات التي تهدف إلى التشجيع الاقتصادي للبلد، فهي تسهر على المصالح الشرعية للمستعملين وتعمل على تطبيق مدى شرعية القوانين، فالقوانين التي تتكفل بتنظيمها الجمارك تمليها الظروف الهادفة للتنمية وازدهار سوق البلد، فطابع القوة العمومية لقطاع الجمارك ما هو إلا نتيجة طبيعية لدورها الأساسي وهو الحماية الاقتصادية للبلد والسياسة التي يتبعها.

المطلب الثاني: مهام قطاع الجمارك

تتعدد وظائف قطاع الجمارك لكونها العنصر الأساسي لمراقبة وتنظيم الاقتصاد الوطني، منها مهام كلاسيكية تنقسم إلى ثلاثة أبعاد إستراتيجية (جبائية، حمائية، اقتصادية) وأخرى حديثة.

الفرع الأول: المهام الكلاسيكية

تتمثل المهام الكلاسيكية لقطاع الجمارك في المهام الجبائية والاقتصادية ويمكن تفصيلها كما يلي:

.1. المهام الجبائية:

تعتبر المهمة الجبائية من صميم العمل الجمركي، حيث خول القانون لقطاع الجمارك الحق لتحصيل الحقوق

[1] أسيا طويل، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة** مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص2

والرسوم الجمركية ومراقبة الضريبة، وكذلك فرض التعريفية الجمركية وبالتالي فإن قطاع الجمارك يساهم بنسيبة معتبرة جيدا في ميزانية الدولية كل سنة، وتأتي هذه المهمة لتحتل الصدارة خاصة في الدول النامية، ويظهر ذلك من خلال حجم الإيرادات الجبائية الجمركية التي تحتل المرتبة الثانية بعد عائدات المحروقات.[1]

1.1 تحصيل الضرائب والرسوم

تقوم إدارة الجمارك بتحصيل عدة حقوق رسوم عند استيراد أو تصدير البضائع. يمكن تقسيم هذه الضرائب إلى ما يلي[2]:

أ. **الحقوق الجمركية:** وهي رسوم نسبية تحسب بضرب نسبة الحقوق الجمركية في القيمة لدى الجمارك والتي يتم تحديدها بعدة طرق.

ب. **الرسم على القيمة المضافة:** بعد حساب القيمة لدى الجمارك للبضاعة، تضاف لها قيمة الحقوق الجمركية ويضرب المجموع في نسبة القيمة المضافة التي تقدر إما ب 9 أو 19 بالمائة.

ج. **ضرائب ورسوم خاصة:** ونجد في هذا الإطار مجموعة الضرائب والرسوم التي تفرض على نوع واحد من البضائع، ونسب هذه الرسوم تختلف حسب كل نوع من البضائع.

د. **ضرائب الحماية المؤقتة:** هذا النوع من الرسوم منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية خاصة تلك المبرمة تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي يمكن لبلد ما وضع ضرائب إضافية بصفة مؤقتة لمحاربة التصرفات التجارية غير الشرعية أو نتيجة عجز كبير في ميزان المدفوعات.

2.1 مراقبة الضريبة:

إضافة إلى عملية جمع الإيرادات الجبائية لتمويل الخزينة العمومية للدولة، فإن قطاع الجمارك يقوم كذلك بمراقبة تحصيل هذه الضرائب والسهر على تطوير كيفياتها وتحديثها مثل مراقبة النسب المختلفة للحقوق والرسوم

[1] باهواري نسرين، " **النظام القانوني للتدخل الجمركي لمكافحة التقليد**"، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع: قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف، 2008-2009، ص 40

[2] نايت عبد السلام حكيم، "**مكانة إدارة الجمارك في المتابعة القضائية للجرائم الجمركية على ضوء قانون الجمارك المعدل سنة 2017**"، **مجلة** الدراسات القانونية المقارنة، المجلد05، العدد 1، 2019، ص112، ص114، ص 126.

المطبقة على دخول أو خروج البضائع والتأكد من تطبيقها الفعلي، وتتماشى مع كل تغيير أو تجديد فيما يخص معدلات هذه الحقوق والرسوم وذلك بالرجوع إلى النصوص التشريعية التي تمتلكها إدارة الجمارك.[1]

3.1 التعريفة الجمركية: عرفت التعريفة الجمركية بأنها جدول يشمل أنواع البضائع المصنفة وفئات الرسوم الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع.[2]

.2. المهام الاقتصادية

1.2 المراقبة الجمركية للمبادلات الاقتصادية

يتخذ قطاع الجمارك الدور الرئيسي في مراقبة العمليات التجارية المنتظمة للأشخاص الذين يقومون بهذه العمليات، في المقابل فقد تطورت الأساليب و الطرق المستعملة في الرقابة الجمركية حيث مكنة التطورات التقنية مثل الأجهزة التصوير بالأشعة للحاويات إلى تقليص الفحوصات اليدوية إلا عند الضرورة، و ما يميز أكثر سياسات قطاع الجمارك الحالية هو تحقيق الأمن العمومي بوضع عدة التزامات تجبر المتعاملين الاقتصاديين من ضمنها ذلك الالتزام بتقديم تصريحات مسبقة قبل تصدير البضائع وذلك لتفادي إدخال مواد تسهل العمليات الإجرامية و الإرهابية. كذلك تطور الرقابة الجمركية يسهل جمع المخالفات القانونية المحتملة للمحافظة على مصالح الخزينة العمومية للدولة.

تأتي الوقاية الجمركية بهدف احترام الأنظمة والقوانين الخاصة بالمبادلات التجارية والسهر على تحقيق هذه المبادلات تحت الوقاية الصارمة لأعوان الجمارك والتي تسمح بحركة البضائع بشكل شبه مطلق من الحرية وتطبق عن طريق الملاحظة الدائمة لعملية التصدير والاستيراد الشيء الذي يسهل في سير العملية، ويمكن تلخيص دور الجمارك في مراقبة التجارة الخارجية في نقطتين:

- تطبيق قواعد ونضم المبادلات التجارية.
- ملاحظتها استنادا على المعلومات الإحصائية التي تساعد أيضا في إحصاء التجارة الخارجية.[3]

[1] اسيا طويل، **مرجع سبق ذكره**، ص29

[2] خالد عليمان، **إدارة التلخيص الجمركي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 134

[3] كلود ج. بار، **مدخل في القانون الجمركي**، ترجمة العيد سعادنة، دار النشر ITCIS، الجزائر 2009، ص104

2.2. ترقية المبادلات الخارجية

يتكفل قطاع الجمارك بتأمين الاحترام الكامل لقوانين المبادلات الخارجية، دون أن يشكل ذلك عائقا في وجه تحرك السلع عبر الحدود، ودون التفرقة بين صفة المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص، بل يجب النظر إلى هؤلاء بصفة موضوعية وحيادية باعتبار كل واحد منهم منتج للثروة، وبالتالي فهي تسعى كذلك إلى تنمية التجارة الخارجية، وهذا عن طريق سرعة تدخلها في المبادلات حتى تكون أكثر نجاعة، بإدخال ميكانيزمات جمركية حديثة في مختلف العمليات، ومما ساعدها في ذلك نظام المعلومات الآلي المتعلق بالتبادلات التجارية الدولية.[1]

بعد العلاقة القوية بين قطاع الجمارك والتجارة الخارجية سعت الدولة جاهدة على العمل في تطوير وتحديث ميكانيزمات وتقنيات المراقبة الجمركية في الحدود الإقليمية وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد، ويظهر ذلك بوضوح من خلال إجراءات الجمركية المطبقة على التجارة الخارجية وذلك بدفع إيرادات الخزينة العمومية للدولة، تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة اقتصاد البلد، تسهيل حركة التبادل التجاري بين أكبر الدول الأخرى، مكافحة التهريب، المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقا للتشريعات النافذة، مراقبة حركة المسافرين والبضائع و وسائل النقل العابرة للحدود. [2]

2.3. إحصاء التجارة الخارجية

تكتسي الإحصائيات المقدمة من طرف قطاع الجمارك أهمية بالغة بحيث تعتبر أساس لاتخاذ القرارات الخاصة بالتجارة الخارجية. في هذا الإطار، تقدم الجمارك الأرقام المتعلقة بمبلغ الصادرات والواردات وذلك حسب نوعية البضاعة، البلد المصدر أو المستورد كما تقدم نسبة تغير هذه الأرقام مقارنة بالسنوات السابقة. ولكن تعتقد أنه يمكن تحسين هذا النوع من المهام الخاصة بقطاع الجمارك بوضع نظام آلي يسمح للمستخدم لبحث عن المعطيات وفق المعايير التي يريدها، كبحث شركة عن مصدر وكلفة البضاعة التي تنتجها محليا في البلدان التي يتواجد فيها منافسيها. [3]

---

[1] مراد زايد، **مرجع سبق ذكره**، ص271

[2] المديرية العامة للجمارك WWW.DOUANE.GOV.DZ اطلع عليه بتاريخ 10 جوان 2021.

[3] نايت عبد السلام حكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 115

4.2. محاربة الغش

يختص قطاع الجمارك بمحاربة ثلاثة أنواع من الجرائم: الجرائم الجمركية والمنصوص عليها في قانون الجمارك، جرائم التهريب وكذلك الجرائم المتعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. كما يلعب القطاع دورا غير مباشر في محاربة أنواع أخرى من الجرائم كتبييض الأموال، المساس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ويظهر دور الجمارك في محاربة الغش من خلال معاينة أفعال الغش وتحرير محاضر بهذه المناسبة، المتابعة القضائية للمخالفين وأخير تحصيل الغرامات المستحقة لصالح الخزينة العمومي[1].

5.2. حماية الاقتصاد الوطني

أن الهيئات والمنظمات المختصة في تأطير المبادلات الخارجية لم تكن بدورها على استعداد في أن تؤدي دورها كاملا في ظل الظروف الجديدة بسبب افتقارها لرؤية واضحة وحقيقية حول المستجدات التي أفرزها الانتقال من اقتصاد موجه تتحكم فيه الدولة إلى اقتصاد ليبرالي يعطي أكثر مبادرة للقطاع الخاص، و هكذا و في محيط اقتصادي جد صعب، وجد قطاع الجمارك نفسه أمام عدة مشاكل تهدد استقرار الاقتصاد الوطني، خاصة منها المتعلقة بالتهرب الضريبي، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، عدم وجود فهم موحد للنصوص والتشريعات الجمركية، غياب الشفافية، و انتشار بعض التقديرات غير الموضوعية من طرف المصالح التابعة لها، فكان عليه أن يتخذ جملة من الإجراءات الانتقالية حتى تحد من الخطر الذي يهدد الاقتصاد الوطني، دون أن يعرقل التجارة الخارجية، فأقدم على إنشاء لجنة وطنية للتقييم مكلفة بوضع قائمة تقييم بعض السلع التي كانت تشكل هدفا للغش و الاحتيال من طرف بعض المستوردين، إضافة إلى ذلك، عمل على تطبيق حقوق ضد الإغراق (حقوق تعويضية)، في حالة اكتشاف ممارسات غير مشروعة كالإغراق و الدعم.[2]

الفرع الثاني: المهام الحديثة

1. في المجال الصحي

وتتمثل في توفير الحماية الصحيحة للثروة الحيوانية والنباتية وكذا حماية صحة المواطن عن طريق مراقبة

[1] نايت عبد السلام حكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص115

[2] زايد مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص272

صلاحية السلع، وكذا تطبيق الأحكام المتعلقة بالنظافة، الصحة، والسلوك العام، والشهادة لصحية للنباتات، الحيوانات، المواد الغذائية والمواد الصيدلانية.

2. في المجال الأمن العمومي

مكافحة كل ما من شأنه المساس بالقيم الأخلاقية وأمن المواطنين، من إدخال أسلحة وذخيرة ومتفجرات دون ترخيص مسبق من مديرية الأمن الوطني أو وزارة الداخلية، وكذا المخطوطات والكتب المنافية للأخلاق والآداب أو السياسة الوطنية، حراسة السواحل البحرية والحدود البرية، مكافحة إدخال البضائع دون تصريح ومكافحة الجرائم الجمركية، مراقبة هوية الأشخاص المتنقلين عبر الحدود والسواحل وملاحقة المخالفين للقانون.

3. في المجال المالي

تعمل الجمارك على مراقبة التحركات المادية لرؤوس الأموال ومراقبة الصرف والقيم النقدية مع مراقبة القيمة لدى الجمارك والسهر على احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج.

4. في المجال الفني والثقافي

تقوم الجمارك بحماية التراث الفني والثقافي، ويتم ذلك من خلال مراقبة عملية تصدير واستيراد الأعمال الفنية وتصدير الآثار والتحف بالإضافة إلى مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية. [1]

المبحث الثاني: الأنظمة الجمركية

إن الأنظمة الجمركية الاقتصادية تولدت من ممارسات تاريخية واقتصادية وتعتبر اتفاقية كيوطو القاعدة الأساسية المنظمة للأنظمة الجمركية الاقتصادية سنة 1973، وتهدف إلى تبسيط وتنسق هذه الإجراءات وإزالة التباين بينها إلا أنه تم تعديل هذه الاتفاقية من طرف المنظمة العالمية للجمارك سنة 1999، وهذا التعديل يهدف إلى إعطاء الإدارات الجمركية مجموعة من الأسس الحديثة والموحدة تجعل من الأنظمة الجمركة أكثر بساطة وكذلك جعل المراقبة الجمركية أكثر فعالية وذلك تماشيا مع التطور الضخم للمبادلات التجارية. إن الاتفاقية المعدلة تحتوي على عشر ملاحق خاصة تضم مجموع 25 فصل كل واحد من الملاحق يختص بنظام جمركي معين إذ أن الأطراف

[1] سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية –حالة الجزائر–**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، قسم التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص112.

المتعاقدين ملزمون بالانضمام إلى الملاحق الخاصة أو الفصول التي دخلت حيز التنفيذ والتي طبقت من طرف الإدارات الجمركية.[1]

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الأنظمة الجمركية

تعتبر الأنظمة الاقتصادية المحدد لنشاط الجمارك وطريقة العمل الواجب التقيد بها، ويتمثل مفهوم وخصائص هذه الأنظمة في:

الفرع الأول: مفهوم الأنظمة الجمركية

يعرفها "كلودربار وهنري تريمو Claude.J.BERR et Henri.TREMEAU" بأنها: "أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية و التصدير عن طريق استعمالات ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني كوقف أو الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية و المالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية."[2]

فنستخلص إذا أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تنتفع منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني، وهي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير وغيرها. وإن مثل هذه الإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال الثلاثة التالية:

1. الإعفاء من إجراءات الرقابة الخارجية والصرف، أي عدم تطبيق ما تنص عليه تشريعات التجارة الخارجية، أو النصوص المتعلقة بالعلاقات المالية مع الخارج أو أحكام قانون الجمارك.
2. إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب والرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك، أو قوانين المالية الجاري بها العمل أو أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
3. الإعفاء من الضمان الجمركي بناء على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، أو بناء على النصوص التشريعية.

[1] منظمة الجمارك العالمية، اتفاقية كيوطو، **المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية المعدلة في 1999**، الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي، بروكسل، ص 2

[2] مبارك طيبي، **نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 19، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، جوان 2018، ص 530

وعليه فهذه الأنظمة تسمح بتخزين البضائع، تحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى. [1]

الفرع الثاني: خصائص الأنظمة الجمركية

رغم اختلاف الأنظمة الجمركية وتنوعها إلا أنها تشترك فيما بينها في مجموعة من الخصائص أساسية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. اعتبار البضاعة خارج الإقليم

من الصور القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي تفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تصرح عل الإجراءات الخاصة للتجارة الخارجية.

2. تعليق الحقوق والرسوم الجمركية

وهذا الإجراء خاص بجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت الرقابة الجمركية لمدة زمنية معينة، بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، هذا الحافز يمنح للمؤسسة أفضلية توفير مدخرات مالية لأجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى بترقية صادراتها، من أجل تخفيف العبء المالي على الخزينة.[2]

3. الكفالة

إن تعليق الحقوق والرسوم على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن يحتوي على ضمان للجمارك، في حالة ما إذا كانت المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، كعدم احترام المدة

[1] مبارك بن الطيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص530.

[2] ميلودي عمار، **"تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2019، ص6.

الزمنية المحددة ببقاء البضاعة تحت نظام جمركي، وهذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركية الدولي بنسبة 10 % حصيلة الحقوق والرسوم.[1]

4. وضع تصريح مفصل

التصريح المفصل وثيقة رسمية تحديد واجبات ومسؤولية الخاضع للضريبة اتجاه إدارة الجمارك، حيث تسمح هذه الوثيقة بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية عن كل البضائع المعدة للتصدير أو الاستيراد.

وقد نص قانون الجمارك على أنه:" يجب أن تكون كل البضائع المستوردة أو التي أعيد استيرادها، أو المعدة للتصدير أو التي أعيد تصديرها، موضوع تصريح مفصل".

هذا من جهة ومن جهة أخرى نصت المادة 117 من قانون الجمارك أنه: "يجب تغطية البضائع الموضوعة تحت إحدى النظم المذكورة في المادة 115 مكرر أعلاه، بتصريح مفصل. "

ويحرر التصريح المفصل وفق الأشكال المحددة وفق التنظيم على أن يحتوي على كافة البيانات الضرورية والمنصوص عليها في التشريع الجمركي.

يجب إيداع التصريح المفصل في خمس نسخ لدى مكتب الجمارك المؤهل لذلك في أجل أقصاه 21 يوما كاملا ابتداء من تاريخ تسجيل الوثيقة إلى رخص بموجبها تفريغ البضائع أو نقلها، ويتم التوقيع على التصريح من طرف ملاك البضائع أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين كوكلاء لدى الجمارك.[2]

المطلب الثاني: أنواع الأنظمة الجمركية.

تسمح الأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع وتحويلها ونقلها وتعزيز بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتنقسم إلى:

[1] ميلودي عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] مبارك طيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص531.

الفرع الأول: نظام العبور

هو نظام جمركي يطبق على البضائع المنقولة تحت الرقابة الجمركية من مكتب للجمارك إلى مكتب أخر للجمارك عن طريق البر أو الجو مع توقيف الحقوق والرسوم وإجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي. ويتعلق الأمر بنقل البضائع:

- من مكتب الدخول إلى مكتب داخلي.
- من مكتب داخلي إلى مكتب الخروج.
- بين المكاتب الداخلية أو المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية.[1]

الفرع الثاني: نظام المستودع الجمركي

يسمح هذا النظام بتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية في أماكن تعتمدها إدارة الجمارك مع توقيف الحقوق والرسوم وإجراءات الحضر ذات الطابع الاقتصادي.[2]

وقد عرفتها اتفاقية كيوطو أيضا على أنها محلات أو أي أمكنة أخرى معتمدة من طرف إدارة الجمارك والتي تستعمل لتخزين البضائع المستوردة في انتظار تعيين نظام جمركي آخر مرخص.[3]

هناك ثلاثة أنواع من المستودعات الجمركية وهي المستودع العمومي، المستودع الخاص، المستودع الصناعي، وسنتطرق إليها فيما يأتي:[4]

1. المستودع العمومي

إن المستودع العمومي ينشأ عندما تبرره ضرورات التجارة الخارجية من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الإقليم الجمركي. فالمستودع العمومي يفتح لجميع المستعملين إيداع مختلف البضائع ماعدا البضائع المحظورة، ويمكن اعتبار المستودع العمومي مستودعا خصوصيا إذا كان مخصصا لتخزين البضائع الآتية:

- البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطر أو التي من شأنها أن تفسد نوعية البضائع الأخرى.

[1] **المديرية العامة للجمارك** WWW.DOUANE.GOV.DZ . اطلع عليه بتاريخ 11 جوان 2021.

[2] **نفس المرجع**،WWW.DOUANE.GOV.DZ .

[3] منظمة الجمارك العالمية، **مرجع سبق ذكره**. ص80.

[4] **المديرية العامة للجمارك** WWW.DOUANE.GOV.DZ.

- البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة.

2. المستودع الخاص

يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستخدامه الحصري من اجل إيداع البضائع المتعلقة بنشاطه في انتظار تعيين نظام جمركي أخر مرخص له.

3. المستودع الصناعي

هو محل خاضع لمراقبة إدارة الجمارك، ويرخص هذا النظام للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع، ويعتبر هذا النوع من مستودعات التحويل، أي أن البضائع المخزنة فيه يطرأ عليها تحول وتغير حالتها.

الفرع الثالث: نظام القبول المؤقت

يسمح هذا النظام بقبول البضائع المستوردة لغرض معين والموجهة لإعادة التصدير في اجل محدد مع توقيف الحقوق والرسوم ودون تطبيق إجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

- إما على حالتها، دون أن تطرأ عليها تغييرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.
- إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية أو تصليح في إطار القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع. [1]

الفرع الرابع: نظام إعادة التموين بالإعفاء

إعادة التموين بالإعفاء هو النظام الجمركي الذي يسمح، مع الإعفاء من الحقوق والرسوم، باستيراد البضائع المتجانسة من حيث النوع والجودة والخصائص التقنية مع تلك التي ضبطت في السوق الداخلي واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

يهدف هذا النظام إلى ضمان تنافسية المنتج في الأسواق الخارجية من حيث التكلفة وربح الوقت بالنسبة للمتعاملين من خلال السماح لهم بالرد بشكل سريع وايجابي على طلبات التصدير وذلك بصنع منتجاتهم

[1] الجمهورية الجزائرية **الجريدة الرسمية**، العدد 30. بتاريخ 24 جويلية 1979، المادة 174.من القانون رقم79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.

باستخدام بضائع كانت محل جمركة لوضعها قيد الاستهلاك أو تصدير منتجات مصنوعة مسبقا ولكن خاضعة لدفع الحقوق والرسوم.[1]

الفرع الخامس: نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية

المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية هي وحدات اقتصادية ذات طابع صناعي موضوعة تحت الرقابة الجمركية ويخص هذا النظام المنشآت والمؤسسات التي تقوم بالعمليات الآتية:

- معالجة أو تكرير الزيوت الخام من البترول أو من المعادن وأنواع غاز البترول والمحروقات الغازية الأخرى وكذا تمييعها.
- إنتاج وتصنيع منتجات بترو كمائية ومنتجات كيمائية وما شابهما من المنتجات المشتقة للبترول.[2]

الفرع السادس: نظام التصدير المؤقت

يقصد بالّتصدير المؤقت الّنظام الجمركي الذي يسمح بالّتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها بهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطابع الاقتصادي وذلك إما:

- على حالتها دون أن يحدث لها تغيير، باستثناء الّنقص العادي نتيجة استعمالها.
- بعد تعرضها لتحويل أو تضيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع.

ويتوقف تعيين نظام التصدير المؤقت على اكتتاب تصريح لدى الجمارك بالتصدير المؤقت يتضمن تعهدا بإعادة الاستيراد، كما أن الانتفاع منه يكون اعتمادا على طلب مسبق مبين فيه نوع الاستعمال أو الّتصنيع أو الّتصليح أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج.[3]

المطلب الثالث: آلية عمل الأنظمة الجمركية

على الرغم من تنوع وتعدد الأنظمة الجمركية إلا أنها تشترك في آليات عملها طبقا لاتفاقية كيوتو، وتتمثل في:

---

[1] المديرية العامة للجمارك WWW.DOUANE.GOV.DZ.

[2] الجمهورية الجزائرية **الجريدة الرسمية**، العدد 30 بتاريخ 24 جويلية 1979، المادة 165. من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.

[3] مبارك بن طيبي، **مرجع سابق**، ص535

الفرع الأول: طلب المتعامل الاقتصادي

أهم ما يميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية هو الطابع الاتفاقي مما يعني أن وضع البضاعة تحت نظام جمركي معين لا يتم إلا بناء على اتفاق بين المتعامل الاقتصادي وإدارة الجمارك.

إن الترخيص بأي نظام جمركي يكون من طرف إدارة الجمارك، وبناء على طلب من المتعامل الاقتصادي الراغب في الاستفادة من النظام، ويحتوي هذا الطلب على وصف النظام القانوني الذي تتم فيه العملية، كما يحتوي الطلب على الغاية والأهمية الاقتصادية للاستفادة من هذا النظام، وكذا كل ما يتعلق بنشاط المتعامل الاقتصادي الذي يملأ بدوره الطلب.

الفرع الثاني: الترخيص

عند استقبال إدارة الجمارك (رئيس مفتشية الأقسام أو المدير الجهوي) لهذا الطلب، وبعد دراسة الملف المرفق بالطلب، فإذا حظي بالموافقة يمنح الترخيص لطالبه والذي يكون في وثيقة معدة من طرف أدارة الجمارك فتسجل كل المعطيات المتعلقة بالملف المقدم والنظام منها: نوع البضاعة، مدة الاستغلال وغيرها، كما تحتفظ إدارة الجمارك بحقها في رفض منح الترخيص لأسباب تراها مبررة أو إلغائه بعد منحه إذا رأت أنها أسست على معطيات غير موجودة أو ليست كاملة.[1]

الفرع الثالث: وضع البضاعة تحت النظام

بعد تحقق جميع الشروط اللازمة، وعلى رأسها تقديم تعهد الذي يجب أن يكون مكفول من طرف بنك ما، أو القيام بإيداع وديعة ذات قيمة لدى إدارة الجمارك، وبعد التحصيل على التصريح، يمكن للمتعامل أن يشرع في الاستفادة من النظام المختار.

ويتم ذلك بوضع البضائع تحت النظام الجمركي المختار، أما بالنسبة لمدة العملية فإنها تكون مبينة في التصريح الذي تمنحه إدارة الجمارك، هذه المدة تتناسب مع المدة اللازمة بالقيام بالعملية الاقتصادية المرجوة من وراء اختيار نظام جمركي معين وكذا مع الحدود المنصوص عليها في قانون الجمارك.

[1] هشام دغدوغ، "**الأنظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية**"، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للجمارك، بوهران، 2014-2015، ص5.

هذا الأجل يمكن أن يتم تمديده بناء على طلب المتعامل، ويعود الفصل الأخير في هذا الموضوع لإدارة الجمارك التي يمكنها أن تقيم الوضعية وتقرر تمديد الأجل من عدمه وطوال مدة قيام المتعامل بنشاطاته الاقتصادية تحت ظل نظام جمركي يمكن لإدارة الجمارك أن تقوم وبدون سابق إنذار، بجميع إجراءات المراقبة الضرورية التي تراها مناسبة للتأكد من عدم إخلال المتعامل بالتزاماته المفروضة عليه.

الفرع الرابع: تصفية النظام

تصفية نظام جمركي معين هو منح وضعية قانونية جديدة للبضائع، تسمح للمتعامل الاقتصادي بالتخلص من جميع الالتزامات المتعلقة بالنظام الجمركي.

كما أن من بين أهم نتائج تصفية نظام جمركي هي رفع اليد عن الكفالة المالية المقدمة، وتكون تصفية إما بإعادة تصدير البضائع في بعض الأنظمة أو عرضها للاستهلاك ووضعها تحت نظام جمركي آخر وهذا في حد ذاته يعد تصفية للنظام.[1]

المبحث الثالث: السياسة الجمركية

تحتل السياسة الجمركية مكانة محورية في قطاع التجارة الخارجية، الذي يضم حركة وتبادل البضائع مع العالم الخارجي لأي دولة، حيث تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية

التعريف الأول: تعد السياسة الجمركية مفهوم شامل يتضمن العديد من أنواع البرامج التي تصممها الدولة وتنفذها عن عمد وتتكون من مختلف الإجراءات والأساليب والنظم ...الخ، كأدوات تستخدمها الدولة تسعى من خلالها لتحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة في كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف الدولة والمجتمع.[2]

[1] مبارك بن طيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 537

[2] ايمان حسن محمود سوسة، "**مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية في تحقيق أهداف المجتمع**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول المجلد الخامس والخمسون، جامعة الإسكندرية، يناير2018، ص2

التعريف الثاني: يوجد معنيان للسياسة الجمركية، معنى واسع يتصل بمجموعة الإجراءات والأدوات والوسائل الفنية التي تصدرها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية ومعنى ضيق ينصرف على تحديد الفوائد الضريبية الجمركية لسلع التجارة الخارجية.

التعريف الثالث: يمكن الإحاطة بالسياسة الجمركية العامة المطبقة في أي دولة وذلك من خلال دراسة هذه الوسائل والأدوات السارية بها باعتبارها تمثل تقنينا للمعاملة الجمركية التي تخضع لها التجارة الخارجية للدولة، والأهداف المرجوة من هذه السياسة.

التعريف الرابع: تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لفئات الضريبة الجمركية لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والتطورات الاجتماعية وبما يتناسب مع الأوضاع المعيشية بالبلاد، بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتنقية المناخ الاستثماري ليصبح أكثر قدرة على جذب الاستثمارات مما يساعد على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة فرص التشغيل وامتصاص جانب كبير من البطالة.[1]

التعريف الخامس: المقصود بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة بالقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، وكذلك الإجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، وأيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة.[2]

من التعاريف السابقة نستنتج إن: السياسة الجمركية تتناول بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع استيرادا وتصديرا، وتسعى الحكومات عادة من خلال السياسة الجمركية إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجع الصادرات عبر إعفائها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعلى زيادة موارد الدولة، كما أنها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة، عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية و الآلات و التجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية

[1] ميلودي عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص8-9

[2] شتاتحة عمر، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر فترة 1990–2012–**، رسالة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 -2015، ص 16.

التصنيع عبر قواعد و أسس معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة و المماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة السلع المستوردة.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الجمركية

توضع السياسة الجمركية لأي دولة من أجل تحقيق الأهداف الهامة ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يأتي: [2]

1. تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال:

- تشجيع الاستثمار من خلال إنشاء مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني في المجالات كافة. ويتم ذلك بإعطاء المستثمرين تسهيلات وفق قانوني الجمارك وتشجيع الاستثمار، والاتفاقيات الدولية وقرارات الدولة.
- حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية ويتحقق ذلك بإعفاء أو تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعات الوطنية والآلات والأجهزة الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع وفق أسس وقواعد معينة كما. ويتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي، لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع نتيجة فارق التكلفة.
- تشجيع التصدير وذلك بإعفاء كثير من المواد التي يتم تصديرها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية. ويهدف هذا إلى مساعدة الصادرات على إيجاد أسواق خارجية مما سينعكس إيجابياً على الميزان التجاري ويحسن من ميزان المدفوعات.

2. تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى، وذلك من خلال:

- تسهيل التبادل التجاري من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية، التي ترتبط بها الدولة لزيادة حجم التبادل التجاري، وإزالة القيود التي تحد من انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.
- إيجاد وسائل لتسهيل الإجراءات والتشريعات والعمليات الإدارية والمتطلبات اللازمة بهدف خفض التكاليف واختصار الزمن لكافة الأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع الجمارك.

---

[1] غزل الحوري، **أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية**، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014-2015، ص 142

[2] **موقع تربويات**، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني، انظر الموقع http://tarbawiyat-net.blogspot.com/2008/10/blog-post_6224.html اطلع علية بتاريخ : 2021/07/09.

- العمل بشكل متصل وفعال مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من أجل تبسيط الإجراءات الجمركية.
- تعتبر دائرة الجمارك مصدر البيانات والمعلومات عن إحصاءات التجارة الخارجية وتوفيرها للمهتمين والمستفيدين منها على المستوى المحلي والمستوى الخارجي والمستثمرين.

3. مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة لحدود الدولة وفقاً لصلاحيات الدائرة بمقتضى التشريعات النافذة. حيث تلعب دائرة الجمارك بحكم مواقعها على الحدود سواء البرية والبحرية والجوية دورا بالغ الأهمية في مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائط النقل العابرة للحدود ويتجلى هذا الدور في تطبيق إجراءات المنع والتقييد.

حيث تكفل دائرة الجمارك دخول وخروج جميع البضائع ووسائط النقل والمسافرين بما يتفق بنسبة 100 %مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات، وتنسق الدائرة في هذا الإطار مع جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر التي ينبغي أخذ رأيها في تطبيق إجراءات المنع والتقييد على البضائع.

4. مكافحة التهريب، وذلك من خلال:

- مديرية مكافحة التهريب، التي تسير وتنظم عمل دوريات المكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف عن وضبط محاولات التهريب في كافة أنحاء الدولة.
- نشاط باقي المديريات المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات كالتلاعب بالقيمة والأعداد والأوزان والأقيسة أو بنود التعريفة.
- تنسيق عمليات مكافحة التهريب على المستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.
- التوقيع على اتفاقيات جمركية ثنائية مع بعض الدول تتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم في رفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب.

5. المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة، وذلك من خلال:

- العمل على خلق وتعزيز الوعي البيئي لدى الموظفين والمواطنين حول كيفية التعامل مع المواد الخطرة على الصحة والبيئة.
- التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والجمعيات التطوعية غير الحكومية.

- رفع كفاءة أنظمة المعلومات من خلال التنسيق مع الجمارك في دول المنطقة والجمارك العالمية كون الأخطار البيئية متعددة المصادر والأنواع لا تضبطها حدود سياسية.
- رفع الكفاءة في مختبرات الجمارك وباقي المختبرات الوطنية في أعمال الفحص من أجل البحث عن المواد المضرة والخطرة، ووضع معايير معتمدة.

6. المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقاً للتشريعات النافذة، وذلك من خلال:

- تحسين دور الجمارك في عمليات مكافحة الغش التجاري بالتعاون مع الدوائر الأخرى كالمواصفات والمقاييس والأمن العام وغيرها.
- تحسين كفاءة العمل في مختبرات الجمارك في مجال الفحص من أجل البحث عن المواد غير المطابقة للمواصفات أو إثبات أن تلك المواد هي من أجزاء حيوانات مهددة بالانقراض وذلك وفقاً لجداول عالمية.
- التنسيق مع الدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية لتطبيق قوانين الملكية الفكرية والعلامات التجارية ومنع الاحتكار.

7. التأكد من أن موظفي الجمارك يملكون المعرفة والمهارات والدعم اللازم للعمل بأعلى درجات الكفاءة، والعمل للمحافظة على بيئة سليمة ومناخ عمل إيجابي للعاملين يسهم في عيشهم حياة كريمة ويخلق لديهم الدافعية للعمل والإنتاج.

المطلب الثالث: وسائل تطبيق السياسة الجمركية

ترتكز السياسة الجمركية أساسا على أدوات ووسائل متبعة لتطبيق هذه السياسة، ولا يمكن القول أن السياسة الجمركية لأي دولة أنها ناجحة إلا إذا كان هناك تناسق وتكامل ناجح بين هذه الوسائل وتتمثل الوسائل المتبعة لتطبيق السياسة الجمركية في الرسوم الجمركية والنظم التشريعية.

الفرع الأول: الرسوم والضرائب الجمركية

تعد الضرائب الجمركية من أقدم الوسائل التي لجأت إليها الدول لتحقيق رقابتها على تجارتها الخارجية، بحيث الضريبة على الواردات أكثر أهمية وتأثير على الاقتصاد القومي والإنتاج من الضريبة على الصادرات.[1]

[1] نعمة رزق نمر الخزندار، **أثر تخفيض التعريفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي–دراسة حالة قطاع صناعي–**، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، 2016، ص 48.

يطلق على الجداول التي تتضمن فئات أو أسعار الضريبة الجمركية على السلع المختلفة عند ورودها التعريفة الجمركية (ضرائب الاستيراد) وأيضا على السلع عند تصديرها ولكن يلاحظ أنه نادرا ما تفرض الضرائب الجمركية على الصادرات، حيث لا يحدث ذلك غالبا إلا بهدف الحد من تسرب المواد التموينية و المنتجات الأساسية التي لا تكفي كمية الناتج المحلي منها لسد الاحتياجات الداخلية، كما قد تفرض الضريبة على الصادرات لأهداف مالية كالحصول على إيرادات أو للقضاء على التضخم كما هو شأن الدول التي يعتمد اقتصادها القومي على إنتاج المنتجات الأولية.

قد تفرض الضرائب على الصادرات بغرض الحماية، مثلا فرض الضرائب على الصادرات من المواد الأولية بغرض جعل أسعار هذه المواد أعلى من أسعارها المحلية، وبذلك يمكن تشجيع نمو الصناعات المحلية.

ويؤثر استخدام الضريبة الجمركية عامة على العديد من العناصر، مثل ثمن السلعة المفروضة عليها، وحجم الاستهلاك منها وإعادة توزيع الدخل القومي، ومعدل التبادل وبالتالي مجريات التجارة الدولية[1].

1. طبيعة الضريبة الجمركية

وفقا لتعريف الرسوم الجمركية بأنها "تلك الضريبة التي تفرض على السلع عند اجتيازها حدود الدولة دخولا وخروجا بهدف تحقيق نفع عام"، فإنها تتمثل عملا في ذلك الجزء من المال الذي تقوم الجمارك بتحصيله على السلع الواردة إلى داخل الدولة (ضرائب واردات) أو التي تخرج من الدولة (ضرائب صادرات) وهي بذلك تشكل أحد مكونات الهيكل الضريبي والتي تستمد طبيعتها من عنصرين:

- أنها ضريبة غير مباشرة: إذ تفرض على الدخول والثروات بمناسبة إنفاقها على الاستهلاك السلعي.
- أنها ضريبة عينية: إذ تفرض على نوعية معينة من السلع وهي سلع الاستيراد والتصدير، ولا تعني بشخص الممول أو ظروفه وهي وان كانت عينية الوعاء إلا أنها نقدية التحصيل[2].

[1] نعمة رزق نمر الخزندار، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2] ميلودي عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

2. خصائص الضريبة الجمركية

الرسوم الجمركية ذات الخصائص والسمات التي تتسم بها الضرائب بصفة عامة، فهي فريضة مالية، تحصلها الدولة من رعاياها جبرا بقوة القانون للصرف منها على خدمات غير قابلة للتجزئة أي لتحقيق نفع عام أو لحماية الصناعات الوطنية.

وإلى جانب الخصائص العامة السابقة والتي تشاركها فيها كافة أنواع الضرائب نجد أن للضريبة الجمركية خصائص ذاتية تستقل بها وترتبط بطبيعتها وبالغرض منها وبآثارها على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي. ومن بين الخصائص نذكر ما يأتي:[1]

- اتصالها الوثيق بمجال التجارة الخارجية:

فالضريبة الجمركية تؤثر في التجارة الخارجية زيادة أو نقصانا، وذلك تبعا للسياسة التجارية التي تنتهجها الدول إذ تعد من أهم القيود الجمركية التي تستخدم لتقييد التجارة الدولية في ظل السياسات الحمائية ومن أهم وأول الأدوات التي تستخدم لتيسير انتقال السلع والخدمات في ظل سياسة الحرية التجارية.

- الضريبة الجمركية تعكس طبيعة النظام الضريبي:

إذا كان النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتفاوت الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وإذا كانت النظم المالية المعاصرة تتكون من مزيج من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة (وان اختلفت نسب ودرجات هذا المزج) فإن قيام النظام الضريبي في البلاد النامية على الضرائب غير المباشرة واعتماده عليها بدرجة كبيرة إنما يعكس طبيعة البنيان الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد، والتي استدعت تفضيل الضرائب على كل من الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد، على الضرائب على الدخل ورأس المال نتيجة لانخفاض مستويات الدخول الفردية، وسوء توزيع الدخل القومي وسيطرة النشاط الزراعي وانتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي هذا إلى جانب نفس الكفاءة في الأجهزة الفنية والإدارية القائمة على ربط وتحصيل الضرائب المباشرة على الدخول والثروات.

[1] **نفس المرجع**، ص14.

- الضريبة الجمركية مرنة وحصيلتها مستمرة:

يقصد بمرونة الضريبة، العلاقة الطردية التي تربط بين حصيلة الضريبة والتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي فتتزايد الحصيلة بزيادة الناتج القومي وتنخفض بانخفاض معدلات الزيادة فيه، وذلك بعكس الضريبة الثابتة التي لا تتغير حصيلتها ولا تتأثر بالتغيرات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي فلا هي تزيد في فترات الرخاء ولا تنخفض في فترات الكساد.

مرونة الضريبة الجمركية بكونها ضريبة عينية تفرض على سلع الاستهلاك بالمعنى الواسع، فالسلع المستوردة بعد دخولها للسوق المحلية، تعد سلعة استهلاكية، ومن هذا المنطلق تتسم الضريبة الجمركية بغزارة واستمرارية الحصيلة وذلك لسهولة دفع الممول الفعلي لها (المستهلك), إذ أن سعرها لا يظهر بصفة مستقلة عن ثمن السلعة ولكنه يختفي في هذا الثمن، ويدفعه المستهلك عند الشراء، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف شعور الأفراد بعبئها، وهي كذلك سهلة الدفع بالنسبة للممول القانوني (المستورد) الذي يلزمه المشرع بتحمل مبلغها بصفة مؤقتة، فهو يدفعها بطيب خاطر لأنه يعلم تماما انه سوف يستردها عن طريق إضافتها إلى ثمن السلعة حيث يتحمل بعبئها بصفة نهائية الممول الفعلي والذي هو المستهلك النهائي للسلعة.

وبالنظر إلى كافة الخصائص السابقة يتبين بأن الضريبة الجمركية تعد أداة تستخدمها الدولة لتحقيق آثار عديدة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

الفرع الثاني: التشريعات الجمركية

يعد قانون الجمارك من الركائز الأساسية للتشريع الجمركي، فهو يمثل مرجعا يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، وهو كذلك عبارة عن مرشد جمركي، إذ تستمد إدارة الجمارك أحكامها منه، ويشمل نطاق تطبيقه كافة الإقليم الجمركي، بحيث تنظم مواده العلاقات المتعلقة بالتجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير)، ومراقبة الأنشطة في الموانئ والمتابعة القضائية لقمع الجرائم المرتكبة، وكذلك مراقبة الحدود، وأخيرا حماية الحيوانات والنباتات والتراث الفني والثقافي. [2]

[1] ميلودي عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] زايد مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.

التشريعات ليست الجمركية من مبتكرات العصر الحالي بل كانت معروفة في العصور القديمة لدى أغلب الأمم التي تركت اسما لها في التاريخ.

وفي الإسلام كان أول ظهور للتشريع الجمركي والرسوم الجمركية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب حيث أطلق عليها المكوس أو العشور لأنها كانت تؤخذ بمعدل واحد من العشرة.

وفي الدولة العثمانية لم يكن هناك رسم جمركي بقدر ما كان هناك تعميمات ومراسي تتخذ بصورة مؤقتة وتطبق على رعايا الدولة العثمانية، حيث أن ما أصدره المشرع العثماني من قانون جمركي وفقاً للأصول الدستورية ل ينل موافقة الدول الأجنبية ولتتمكن الدولة العثمانية من تطبيقه على رعايا تلك الدول فبقي نافذاً في حق الرعايا العثمانيين، أما رعايا الدول الأجنبية فقد طبقت القانون الجمركي الموضوع من قبل اللجنة المختلطة التي تضم ممثلين عن الدول الأوروبية، وممثلين عن الدولة العثمانية[1].

[1] غزل الحوري **مرجع سبق ذكره**، ص147,

الخلاصة

قطاع الجمارك من أهم القطاعات، وذلك للدور الحيوي الذي يلعبه في سياسة البلد، حيث مفهومه لا يقتصر على انه جهة مختصة فقط في فرض الرسوم والضرائب والقوانين، بل هو وسيلة لمراقبة السلع والأشخاص والأموال المارة عبر الحدود، حماية البلد والمواطنين، ترقية وتسهيل المبادلات الخارجية للبلد بهدف ضمان تنافسية المؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على أنظمة وسياسات جمركية مواكبة للتطورات العالمية.

الفصل الثاني

تسهيل التجارة الخارجية

تمهيد

تتسم الموجة الحالية للعولمة بالمنافسة الشرسة في الأسواق العالمية وقد بدأت الدول النامية التي نجحت في دخول تلك الأسواق في تثبيت أقدامها لتقف جنبا إلى جنب مع الدول المتقدمة وهذا يمثل أهم الأسباب التي أدت إلى تخفيف الحواجز لزيادة تدفقات التجارة. وقد تناولت موضوع تسهيل التجارة عديد المنظمات الدولية وأوضحت الطرق والوسائل والمعايير التي يمكن من خلالها الوصول لهذا الهدف.

و من هذا المنطلق سنحاول التطرق لهذه النقاط في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول :طبيعة تسهيل التجارة الخارجية.

المبحث الثاني :مساهمة المنظمات الدولية في تسهيل التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: تسهيل التجارة في اتفاقيات التجارة الإقليمية وعلى المستوى العربي.

المبحث الأول :طبيعة تسهيل التجارة الخارجية

أصبح تسهيل التجارة جانبا لا يمكن محوه من المشهد التجاري الدولي نظرا للانفتاح الهائل على العالم والتطورات السريعة في مظاهر العولمة لهذا وجب الاهتمام بهذا الجانب لمواكبة هذه التطورات.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ تسهيل التجارة الخارجية

تسعى الدول لتسهيل التجارة الخارجية ونظرا لأهمية هذا الموضوع تعددت مفاهيمه وحتى تتحقق أهدافه رسمت له عدة مبادئ.

الفرع الأول :مفهوم تسهيل التجارة الخارجية

نظرا لما يلقاه موضوع تسهيل التجارة الخارجية من اهتمام بالغ من قبل الدول والمنظمات، فقد صيغت له عدة تعاريف نقدم لكم أهمها:

التعريف الأول: تسعى تدابير تسهيل التجارة إلى بيئة شفافة يمكن التنبؤ فيها لمعاملات تجارية عبر الحدود تقوم على إجراءات وممارسات بسيطة وموحدة في مجالات الجمارك ومتطلبات التوثيق وعمليات الشحن والمرور العابر (ترانزيت) وترتيبات التجارة والنقل، إن الطبيعة المتعددة القطاعات لتسهيل التجارة تتطلب تنسيقا وثيقا بين التجار والمتعهدين ومقدمي الخدمات والجمارك وشتى الوزارات والوكالات التنظيمية.[1]

التعريف الثاني: كما يشير المجلس الوطني للتجارة بالسويد إلى أن تسهيل التجارة هو مفهوم موجه نحو تقليل تعقيد وتكلفة التجارة والمعاملات والتأكد من أن كل هده الأنشطة تتم بطريقة فعالة وشفافة وبطريقة يمكن التنبؤ بها.[2]

التعريف الثالث: مفهوم تسهيل التجارة من منظور جمركي في إطار منظمة الجمارك العالمية: هو تجنب القيود التجارية التي لا داعي لها، وتعتقد منظمة الجمارك العالمية بأن ذلك يمكن تحقيقه بتطبيق الأساليب والتقنيات الحديثة وزيادة جودة الضوابط على نحو منسق عالميا.[3]

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **دليل تيسير التجارة "الجزء الثاني "(ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية لتيسير التجارة)**، نيويورك وجنيف، 2006، ص 07.

[2] National board of Trade, **trade facilitation and swedish experiences**, october, 2008, p09.

[3] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، **مرشد تنفيذ تيسير التجارة** https://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-wco.htm اطلع عليه بتاريخ 29 ماي 2021، 20:41.

التعريف الشامل لتسهيل التجارة الخارجية:

تسهيل التجارة أمر فني يشمل عديد الجوانب والتفاصيل وهو يعني إزالة كل ما يعيق تحركات التجارة الخارجية والتوجه نحو بيئة أكثر شفافية واقل تكلفة، بمعنى تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الخارجية والمستندات المطلوبة لها والمقصود بالإجراءات التجارية (الأنشطة، الاشتراطات المرتبطة بالتحصيل، تقديم المستندات، الاتصال وتشغيل البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الخارجية).

الفرع الثاني: مبادئ تسهيل التجارة الخارجية

يمثل تسهيل التجارة أحد العناصر الهامة للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية لجميع الدول، وبالتالي فهدا الموضوع يتطلب مبادئ تحكمه وتسيره .

فيما يلي نقدم لكم المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة:[1]

1. **الشفافية:** تستلزم الإفصاح عن المعلومات مثل القوانين، اللوائح والقرارات الإدارية ذات الصبغة العامة، الميزانيات والقرارات المتعلقة بالمشتريات، كما يجب دعوة أصحاب المصلحة المعنيين والمواطنين للمشاركة في العملية التشريعية بآرائهم ووجهات نظرهم في القوانين المقترحة قبل نفاذها، وهذا يعني أن المعلومات يجب أن تكون متاحة للجمهور بحيث يمكن الوصول إليها واستخدامها بسرعة.
2. **التبسيط:** ويقصد به التخلص من العناصر غير الضرورية والازدواجية في عمليات وإجراءات التجارة.
3. **التنسيق:** بجعل الإجراءات والعمليات والمستندات المحلية متسقة مع المعايير والممارسات الدولية.
4. **توحيد المعايير:** من خلال استحداث أنساق للممارسات والإجراءات والمستندات والمعلومات التي اتفقت عليها مختلف الأطراف.

[1] احمد حسن عمر، **الحوار المتمدن** https://m.ahewar.org/s.asp?aid=674029&r=0 اطلع عليه بتاريخ 29 ماي 2021،50: 20.

الشكل رقم (2–1): مبادئ تسهيل التجارة الخارجية

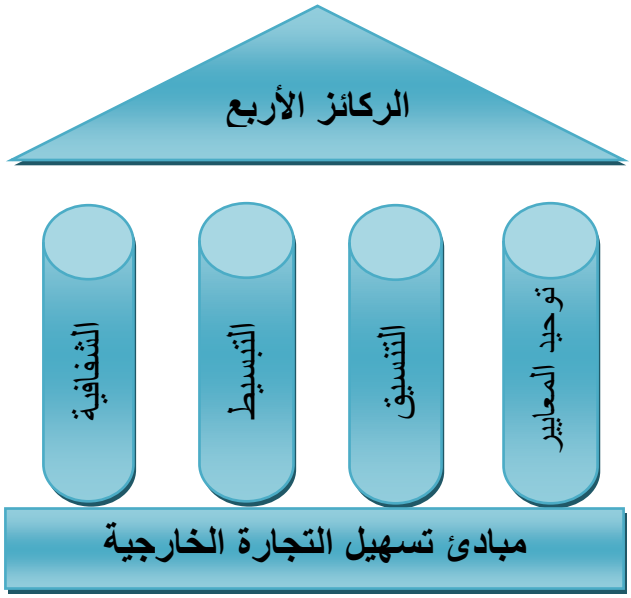

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: National board of Trade , Trade facilitation and swedish .op-cit .p 09 –expériences

المطلب الثاني: أسباب وفوائد تسهيل التجارة الخارجية

تتمثل أسباب التوجه لتسهيل التجارة الخارجية والفوائد الناجمة عنها في:

الفرع الأول: أسباب تسهيل التجارة الخارجية

تتمثل الأسباب التي أدت للقيام بتسهيل التجارة فيما يلي: [1]

- الزيادة الكبيرة في التجارة الخارجية وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة اتخاذ إجراءات من شانها زيادة التدفقات التجارية وهو ما يجب تطويره والاستمرار فيه.
- التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ما أدى إلى سرعة في الانجاز، وانخفاض ملحوظ في التكاليف، وزيادة ملموسة في كفاءة النظم التجارية ونقل السلع موضع التجارة.
- زيادة وتيرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، وتشمل هذه الاتفاقيات التزامات كثيرة ومعقدة تتعلق بالإجراءات الجمركية، ومن هنا تسهيل التجارة انطلاقا من تيسير وتبسيط الإجراءات الجمركية على الحدود الدولية.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 03.

- التغيير الواضح في طبيعة السلع موضع التجارة: فهناك سلع كاملة وسلع وسيطة وسلع مجمعة، لكل نوع من أنواع السلع هده إجراءات يجب إتباعها.
- الزيادة المطردة في تكاليف العمليات المرتبط بالتجارة الدولية، سواء في مجال التخليص أو في مجال النقل وغيرهما، ولدا وجب العمل على تخفيض هده التكاليف من خلال تسهيل التجارة.

تنبثق من هذه الأسباب الأهداف المرجوة من تسهيل التجارة والتي نحاول تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): أهداف تسهيل التجارة

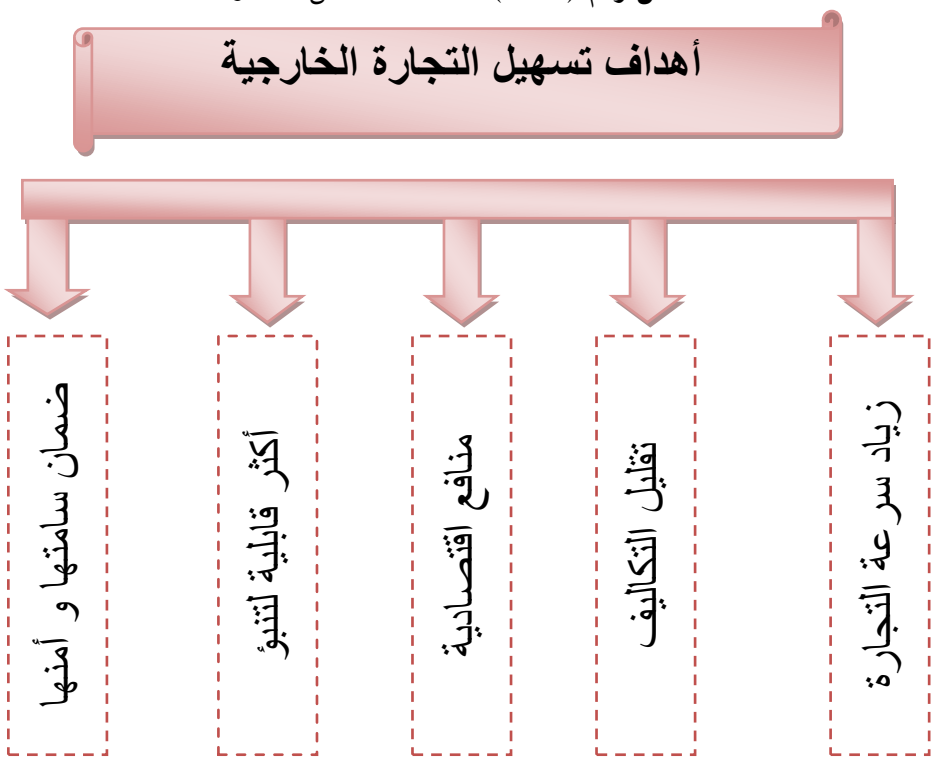

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الفرع الثاني: فوائد تسهيل التجارة الخارجية

سيوفر تسهيل التجارة فوائد ملموسة على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، تشير الدراسات التي أجريت أن التكلفة الإجمالية للإجراءات التجارية قد تصل إلى 4-5 بالمائة من التكلفة الإجمالية للصفقة، أي ما يعادل تقريبا متوسط مستوى التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، وعندما يتم تقسيمها إلى النصف يعني مما يوفر حوالي 300 مليار اورو.[1]

[1] حليس عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص181.

إذا كان من المفيد لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تسهيل التجارة، هو أيضا في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة في هذه الدول تأثرت بالتكاليف الزائدة الناتجة عن الصفقات التجارية، كما تدفع هذه الأخيرة ثمن الإجراءات المعقدة من خلال عزوف الاستثمار الأجنبي عنها، تلك المشاكل في الاستيراد والتصدير لها أثر سلبي على المؤسسات مما يجعل هذه البلدان الأكثر تضررا نتيجة التهرب والغش الضريبي مما ينعكس سلبا على إيرادات الدولة.[1]

المطلب الثالث : كيفية تحقيق تسهيل التجارة الخارجية.

يجب أن يأخذ أي منهج لتنفيذ تدابير تسهيل التجارة في الاعتبار الظروف والاحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة على حدى حيث لا يوجد حل واحد في السعي لتحقيق الشفافية أو التبسيط أو أي من المبادئ الأخرى، حيث يتم تعزيز تسهيل التجارة من خلال التحالفات والشراكات مع أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين في كل من القطاعين الخاص والعام.[2]

وتتمثل العناصر الرئيسية في التعاون والحوار متعدد الأطراف الواسع بين:[3]

- الحكومة (وزارات التجارة والنقل والتمويل، بما في ذلك الجمارك والمؤسسات ذات الصلة) في تصميم وتنفيذ المرافق واللوائح الوطنية المتعلقة بالتجارة والنقل.
- مجتمع التجارة (المصدرون والمستوردون) الذين يمكنهم الاستفادة من هذه الحلول في معاملاتهم التجارية الدولية ومقدمي الخدمات (مشغلي النقل والبنوك وشركات التأمين...) من خلال تقديم حلول التجارة والنقل الموجهة نحو السوق وخفض تكاليف النقل للسلع ورؤوس الأموال.

كما تتمثل إجراءات تسهيل التجارة الخارجية في:[4]

- تقليل وتبسيط وتوحيد البيانات والوثاق المطلوبة من قبل الجمارك والوكالات الأخرى.
- خلق بيئة تسمح بالحوار المنهجي بين الحكومة ومجتمع الأعمال.
- التنسيق والتعاون بين الجمارك وأجهزة الرقابة الأخرى (على سبيل المثال وزارة الزراعة ووزارة الصحة) بهدف تحقيق "نافذة واحدة".

[1] **نفس المرجع**، ص 181.

[2] National board of Trade, **trade facilitation and swedish experiences**, op-cit ,p 11.

[3] op-cit ,p 11.

[4] National board of Trade, **trade facilitation and swedish experiences**, op-cit, p 11.

- إنشاء هيئات وطنية لتسهيل التجارة من أجل تحقيق المستوى المطلوب من الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- استخدام الوثائق المتوافقة ولاسيما مفتاح تخطيط الأمم المتحدة للوثائق التجارية.
- إنشاء نقاط استفسار تجارية بحيث تتوفر جميع المعلومات المتعلقة بالتجارة للمتعاملين.
- تعديل فتح المعابر الحدودية مع الاحتياجات التجارية والمرونة للعمل خارج ساعات العمل المعتادة.
- نشر القوانين والإجراءات والقواعد الأخرى الخاصة بالتصدير والاستيراد بطريقة مبسطة ضمن إطار زمني متفق عليه.
- إرساء حق الاستئناف للتجارة في الأمور الناشئة عن أنشطة أجهزة الحدود، بحيث يجب أن يكون هناك استئناف في الوقت المناسب إلى وكالة مستقلة عن وكالة الحدود.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أدوات مهمة لتعزيز التجارة ودعم الجمع.

قد ينجز بلد ما العديد من تدابير تسهيل التجارة من خلال إجراء إصلاحات وطنية داخل إداراته الحكومية ومع ذلك فإن التأثير الكامل عندما تعمل البلدان معا على المستوى الدولي وتطوير وتنفيذ التوصيات والأدوات المقبولة عالميا سيحدث تسهيل التجارة.

المبحث الثاني: مساهمة المنظمات الدولية في تسهيل التجارة الخارجية

تطرقت عديد المنظمات الدولية لموضوع تسهيل التجارة وتولت تطوير وإدارة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية بشأن هذا الموضوع وإعداد المعايير والتوصيات والمبادئ التوجيهية وتقديم المساعدات الفنية بغية الوصول لهدف إزالة كافة العوائق على التدفق التجاري الدولي.

المطلب الأول: دور منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية في تسهيل التجارة الخارجية

لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية دور كبير في تسهيل التجارة الخارجية.

الفرع الأول: قضية تسهيل التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية

لقد مر موضوع تسهيل التجارة من قبل منظمة التجارة العالمية على عدة محطات ويمكن عرضها باختصار:[1]

1. المحطة الأولى: تضمنت أحكام اتفاقية الجات ومنذ عام 1947 على ثلاث مواد في الاتفاقية تدخل في صلب تسهيل التجارة ألا وهي:

[1] وزارة الاقتصاد، **إضاءة في اتفاقية تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية**، قطاع التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، ص 5-7.

- المادة الخامسة: حرية العبور (الترانزيت) والتي هدفت إلى إزالة العوائق على مرور السلع عبر الترانزيت وعدم فرض رسوم غير معقولة على السلع خلاله والتعامل وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- المادة الثامنة: خفض التكاليف والتعقيدات على عمليات الاستيراد والتصدير وكذا قوننة الرسوم والعقوبات على مخالفة بعض الإجراءات الجمركية.
- المادة العاشرة: تتعلق بالشفافية وإلزام الدول بنشر القوانين واللوائح التي تنظم التجارة وتمكين المعنيين من الوصول والاطلاع على هذه القوانين واللوائح.

2. **المحطة الثانية:** المؤتمر الوزاري الأول (1996) لإيجاد نطاق لقواعد تحكم تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية.
3. **المحطة الثالثة:** المؤتمر الوزاري في الدوحة (2001)، انبثق عنه توضيح وتحسين الجوانب ذات الصلة بالمادة الخامسة والثامنة والعاشرة من جات 1994 مع تحديد احتياجات وأولويات الدول الأعضاء وخصوصا الدول النامية والأقل نموا.
4. **المحطة الرابعة:** حزمة يوليو 2004، عملت على الأخذ بعين الاعتبار لمبدأ عدم تماثل المعاملة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وكذلك تركيز مبدأ المعاملة الخاصة والمختلفة للدول النامية، كما وتم التأكيد على أن تقوم الدول الأعضاء النامية والأقل نموا بتحديد احتياجاتها وأولوياتها الخاصة بتسهيل التجارة، والعمل على توفير المساعدات الفنية لبناء قدرات هذه الدول الذاتية والتي لابد من توفيرها قبل بدء التنفيذ، وعليه تم إنشاء المجموعة التفاوضية على تسهيل التجارة نهاية العام 2004.
5. **المحطة الخامسة:**

- 2005-2009 مقترحات وفقا للتفويض حتى بناء المسودة الأولى للاتفاقية.
- 2009-2013 مفاوضات على نصوص وبنود اتفاقية تسهيل التجارة.

وصولا إلى تقديم نص مسودة اتفاقية غير متوافق عليه بالكامل إلى المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي –اندونيسيا-.

6. **المحطة السادسة:** توافق الآراء على اتفاقية تسهيل التجارة بالي 3-7ديسمبر 2013 بموجب إعلان وزاري صدر عن المؤتمر والذي اعتبر الاتفاقية جزءا لا يتجزأ من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

7. المحطة السابعة: بعد إجراء التعديلات النهائية على الاتفاقية، تم الاتفاق على تقديم الدول لالتزاماتها للمنظمة وفقا لأحكام نصوص الاتفاقية بتاريخ 31-07-2014 تمهيدا للتنفيذ، وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ حال مصادقة ثلثي الدول الأعضاء عليها.

الفرع الثاني: قضية تسهيل التجارة الخارجية في إطار منظمة الجمارك العالمية

في إطار منظمة الجمارك العالمية تعد اتفاقية كيوتو لتنسيق الإجراءات الجمركية التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1974 ثم أعقبتها اتفاقية كيوتو المعدلة في 1999 الأداة الرئيسية لتسهيل التجارة كما تتمثل أهم الأدوات القانونية الأخرى في النظام المنسق فيما يلي: [1]

1. اتفاقية كيوتو المعدلة

أعدت منظمة الجمارك العالمية هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 3 فيفري 2006 بهدف تسهيل التجارة عن طريق توحيد الإجراءات والممارسات الجمركية وتبسيطها ولتحقيق ذلك توفر الاتفاقية المعايير والممارسات المعتمدة للإجراءات والأساليب الجمركية الحديثة من خلال فرض المبادئ الرئيسية الآتية:

- الشفافية والتنبؤ بالإجراءات الجمركية.
- توحيد وتبسيط إجراءات إقرارات السلع والمستندات المؤيدة.
- الإجراءات المبسطة للأشخاص المعتمدين.
- الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات.
- رقابة جمركية اقل ضمانا للتقيد باللوائح.
- استخدام إدارة المخاطر والرقابة القائمة على المراجعة.
- التدخلات المنسقة مع الوكالات الحدودية الأخرى.
- الشراكة مع التجارة.

2. اتفاقية النظم المنسقة

النظام المنسق يهدف لتسهيل التجارة وتبادل المعلومات عن طريق تنسيق تصنيف وتبويب السلع في التجارة الدولية ويستخدم للتعرفة الجمركية، جمع إحصائيات التجارة الخارجية وسياسات التجارة، متابعة السلع

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، **مرشد تنفيذ تيسير التجارة** https://tfig.itcilo.org اطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2021 35: 14.

المراقبة وقواعد المنشأ وتعرفة الشحن وإحصائيات النقل، مراقبة الأسعار، مراقبة حصص السلع، وتجميع الحسابات الوطنية والبحوث والتحليلات الاقتصادية.

3. إطار عملي لتسهيل التجارة العالمية

قامت منظمة الجمارك العالمية بتكليف مجموعة عمل بوضع إطار عام متكامل و قابل للتطبيق على كافة الدول الذي قامت بتوزيعه على كافة الدول الأعضاء قبل الاجتماعات السنوية للمنظمة في جوان 2005 كما قامت بالتعاون مع الممثل الإقليمي للمنظمة بمنطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط والأدنى بإعداد نسخة كاملة مترجمة للعربية من هذا الإطار لتوزيعه على كافة الدول العربية في هذه المنظمة، فضلا عن وضعه على موقع المنظمة الرسمي، وقد وقعت عديد الدول الأعضاء على خطاب إعلان النوايا لهذا الإطار وقبول محتواه في الاجتماع السنوي للمنظمة في 22 جوان 2005 وقد وعدت المنظمة بتقديم كافة المساعدات اللازمة للدول لوضع هذا الإطار موضع التنفيذ.[1]

أ. أهداف ومبادئ إطار العمل

لضمان السير الحسن لهذا الإطار لا بد أن تحكمه مبادئ وتسطر له أهداف لترسم له المسار الصحيح وبالتالي يمكن تلخيص أهداف هذا الإطار في:[2]

- إنشاء المعايير التي تضمن امن وتسهيل سلسلة التزويد على المستوى العالمي لتعزيز الثقة في نظام التجارة العالمية.
- تخويل إدارة الجمارك سلطة الرقابة المتكاملة على كافة طرق النقل.
- تحسين دور ومهام وإمكانيات الجمارك لمواجهة التحديات وفرص القرن الواحد والعشرين.
- تعزيز التعاون بين إدارات الجمارك لتحسين قدراتها بهدف التحقق من الشحنات ذات المخاطر العالمية.
- تعزيز التعاون بين الجمارك وقطاع الأعمال.
- تشجيع الحركة السلسة للبضائع من خلال تامين سلسلة تزويد التجارة الدولية.

و يتضمن الإطار المبادئ التالية :

- التوافق في متطلبات المعلومات الالكترونية المسبقة على الشحنات الداخلية والخارجية والترانزيت.
- تلتزم كل دولة ترتبط بإطار العمل باستخدام منهج إدارة مخاطر متوافق لمواجهة التهديدات الأمنية.

[1] **الموقع الرسمي لمنظمة الجمارك العالمية** www.wcoomd.org اطلع عليه بتاريخ 01 سبتمبر 2021 11: 16.

[2] **نفس المرجع**، www.wcoomd.org اطلع عليه بتاريخ 01 سبتمبر 2021 18: 16.

- يطلب بناء على طلب معقول من الدولة المتلقية بان تقوم إدارة جمارك الدولة المرسلة بالتفتيش الداخلي للحاويات والشحنات ذات المخاطر العالية.
- تحدد المنافع التي ستقدمها الجمارك لقطاع الأعمال والتي تلبي أمن سلسلة التزويد وأفضل الممارسات.

ب. منافع الإطار

تعود منافع هذا الإطار على العديد من الجهات نذكرها باختصار:

✓ المنافع للدول والحكومات تتمثل في:

- المساهمة في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.
- المساعدة على تأمين التجارة من تحديد الإرهاب.
- تحسين تحصيل الإيرادات والتطبيق الملائم للقوانين والأنظمة الوطنية.
- دعم الحماية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التشجيع على إقامة ترتيبات تعاونية بين الجمارك والهيئات الحكومية الأخرى.
- ضمان إدارة ورقابة حدودية متكاملة.

✓ المنافع لإدارات الجمارك تتمثل في:

- تبادل المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب مما يضمن إدارة مخاطر أكثر فعالية.
- تطوير رقابتها وزيادة أمن سلسلة تزويد التجارة الدولية.
- تعزيز التعاون بين إدارات الجمارك.
- خلق فرصة لإزالة الازدواجية .

✓ المنافع لقطاع الأعمال تتمثل في:

- تسهيل وتشجيع التجارة الخارجية.
- تسهيل نقل البضائع بين الدول.
- معالجة أسرع للبضائع و معدلات تفتيش منخفضة.
- التوفير في الوقت والتكاليف.

ج. المعايير المطلوبة في الجمارك وفق الإطار:

- تطبيق التكنولوجيا الحديثة في معدات التفتيش للحاويات.

- تطبيق أنظمة إدارة المخاطر.
- تطبيق المعلومات الالكترونية المسبقة.
- إعداد و متابعة تقارير قياس الأداء.
- المشاركة في التقييمات الأمنية للميناء.
- تطبيق القواعد الحاكمة للمحافظة على نزاهة الموظف وتقييم أدائه.
- التفويض في سلطة تفتيش الشحنات (داخلي وخارجي).
- تطبيق النموذج الموحد للإفراج الجمركي.

المطلب الثاني: دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لقضية تسهيل التجارة الخارجية

ترتبط المنظمات النقدية والمالية ارتباطا وثيقا بالجانب التجاري ودعمها له، لتسهيل التجارة الخارجية.

الفرع الأول: دعم صندوق النقد الدولي لقضية تسهيل التجارة الخارجية

1. أهداف صندوق النقد الدولي

يمكن اختصار أهداف الصندوق فيما يلي:[1]

- تشجيع التعاون النقدي الدولي.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.
- توفير الثقة بين البلدان الأعضاء .
- تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته.

2. مشاركات صندوق النقد الدولي في قضايا التسهيل التجاري

من خلال مبادئ الصندوق، اتضح انه يسعى لتسهيل التعاملات الخارجية بين الدول، ويمكن توضيح ذلك من خلال مشاركاته في قضايا التسهيل التجاري، ونذكر منها:

[1] صندوق النقد الدولي، **اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي**، واشنطن العاصمة، الطبعة العربية ،2011، ص2

أ. مؤتمر تسهيل المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب وتونس:[1]

انعقد في 21-22 نوفمبر 2005 في الجزائر العاصمة هدف إلى تعزيز الحوار بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تسهيل التجارة ودراسة أهم العوائق أمام التجارة في المنطقة ودراسة إمكانية خلق سوق إقليمية.

خرج المؤتمر بعدة تدابير أهمها:

- توحيد اللوائح والتشريعات المنظمة للتجارة.
- إزالة الاختلال التجارية.
- زيادة مستوى الإصلاح التعريفي.
- استمرار الإصلاحات الجمركية.
- تسهيل إجراءات معالجة الوثائق .
- أنظمة المدفوعات وطرق التمويل.
- سلسلة الإمداد (النقل والاستثمارات المشتركة).

تم إنشاء لجان فنية تضم ممثلين من الدول الثلاث، وإعداد التقارير المرحلية وتقديمها إما في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو في المؤتمر الإقليمي كما تقرر إنشاء مرصد مغاربي للتجارة الخارجية.

ب. مشاركة صندوق النقد الدولي في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية:[2]

يعتبر مؤتمر حاسم، حيث ناقش العديد من القضايا العالقة حول موضوع تسهيل التجارة، وركز على القضايا ذات العلاقة بالعمل الجمركي.

الفرع الثاني: دعم البنك الدولي لقضية تسهيل التجارة الخارجية

يتمثل عمل البنك الدولي المرتبط بتسهيل التجارة الخارجية في: [3]

1. تقديم مشاريع خاصة بتسهيل التجارة الخارجية حيث أنفق خلال السنة المالية 2013، 5.8 مليار دولار تقريبا على:

- الجمارك وإدارة الحدود.
- إدماج المتطلبات المستندية.

[1] Conférence sur la facilitation des échanges commerciaux entre l'Algérie le Maroc et la Tunisie s'est tenue les 21 et 22 novembre 2005 a Alger 22 / 04/2016.

[2] The Ninth WTO Ministerial Conference in Bali Indonesia on 3-6/ 12/2013.

[3] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، **مرشد تنفيذ تيسير التجارة** https://tfig.itcilo.org اطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2021 03: 15.

- استثمارات البنى التحتية الخاصة بالتجارة.
- كفاءة الموانئ.
- امن النقل.
- اللوجستيات و خدمات النقل.
- تسهيل التجارة و ممرات التجارة على المستوى الإقليمي.
- المرور بالعبور (الترانزيت) و النقل المتعدد الوسائط.

علاوة على ذلك طور خبراء تسهيل التجارة في البنك الدولي نطاقا من حزم الأدوات وأدوات البيانات والمطبوعات التي من شانها مساعدة الدول النامية في جهودها الرامية إلى تسهيل التجارة.

2. إدارة الحدود والجمارك

في الوقت الحالي تشمل حافظة التجارة على مما يقارب 300 مليون دولار على هيئة عمليات تتعلق بالجمارك وبرامج مساعدة فنية.

استخدام 300 مليون دولار على العمليات المتعلقة بالجمارك وبرامج المساعدة الفنية خلال السنوات الأخيرة، لكي تشمل العمل على تسهيل التجارة بالتعاون مع أجهز إدارة الحدود الأخرى المنخرطة في مجال السلع وتخليصها. وأدى ذلك إلى تزايد تطبيق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف دعم الشفافية والكفاءة ودعم نهج إدارة الحدود التعاوني ومن جانب آخر دعم تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية الجديدة بشأن تسهيل التجارة.

3. إطلاق برنامج (TFSP) لدعم تسهيل التجارة في جوان 2014

وذلك لمساعدة البلدان النامية في مواءمة ممارساتها التجارية مع اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية من خلال:[1]

- تحديد القيود والاختناقات القائمة أمام التجارة عبر الحدود
- التصميم والتخطيط لتنفيذ الإصلاحات.
- زيادة القدرة على التنبؤ والشفافية ومواءمة الأنظمة والإجراءات بما يتماشى مع المعايير الدولية التي تغطي أنشطة الاستيراد والتصدير والعبور.

[1] The world bank group**, The world bank- trade facilitation support program- ,**NW Washington, 2021 https://www.worldbank.org/en/programs/trade-facilitation-support-progam 2021 جوان 02 اطلع عليه بتاريخ 15 :30.

المطلب الثالث: تطور الاهتمام بقضايا تسهيل التجارة الخارجية على مستوى بعض الهيئات الدولية الأخرى

هناك عدة هيئات دولية ساهمة في معالجة موضوع تسهيل التجارة الخارجية.

الفرع الأول: لجان تيسير حركة النقل البحري (FAL commîtes)

انشات بموجب اتفاقية تيسير حركة النقل البحري الدولي (FAL) 1965من طرف المنظمة البحرية الدولية (IMO) والمنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO) بموجب الملحق التاسع من اتفاقية شيكاغو، وخضعت للتعديل 13 مرة منذ دخولها حيز التنفيذ في 5 مارس 1967، حيث يكمن الهدف منها تشجيع اعتماد وتنفيذ تدابير تسهيل التجارة بين الدوائر الحكومية والمنظمات الأخرى وسلطات الموانئ ومالكي السفن. إضافة لتبسيط وتقليل الإجراءات الرسمية والمتطلبات من البيانات والإجراءات المتعلقة بوصول السفن العاملة في قطاع الرحلات البحرية الدولية وبقائها ومغادرتها.[1]

الفرع الثاني: مساهمة مؤتمر الانكتاد في دعم تسهيل التجارة الخارجية.

انعقد هدا المؤتمر في جنيف 1964 ونظرا لحجم المشاكل المطروحة والحاجة لمعالجتها فقد تم إضفاء الطابع المؤسساتي عليه بحيث يجتمع كل أربع سنوات.[2]

ساهم هدا المؤتمر في اقتراح ستة أنشطة مساعدة في مجال تسهيل التجارة الخارجية تتمثل في:[3]

- تدريب إدارة الموانئ للتجارة.
- بوابة الكترونية للإجراءات المعمول بها في عمليات التجارة الخارجية.
- نافدة الكترونية واحدة للتسجيلات الالكترونية.
- العبور ودعم البلدان النامية غير الساحلية.
- دعم الدول المرشحة بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للنظر فيها واعتماد تدابير غير تجارية لتحليل ربط النقل البحري والأسئلة المتعلقة بالقانون وسياسة المنافسة.
- التشغيل الآلي للجمارك.

[1] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، مرشد **تنفيذ تيسير التجارة** https://tfig.itcilo.org 42: 15 اطلع عليه بتاريخ 02جوان 2021.

[2] United nations conference on trade and development, **UNCTAD**, history https://unctad.org/about/hisory 16 اطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2021 01:

[3] CNUCED, **activités d'assistance technique de la CNUCED en matière de facilitation du commerce,** Genève, juin 2014, p 03

الفرع الثالث: غرفة التجارة الدولية

غرفة التجارة الدولية هي منظمة الأعمال العالمية وتمكين الأعمال التجارية لتأمين السلام والازدهار والفرص للجميع، وهي الممثل المؤسسي لأكثر من 45 مليون شركة في أكثر من 100 دولة مع مهمة جعل الأعمال التجارية تعمل للجميع كل يوم في كل مكان.

تأسست في إعقاب الحرب العالمية الأولى عندما لم يكن هناك نظام عالمي للقواعد يحكم التجارة أو الاستثمار أو التمويل أو العلاقات التجارية.[1]

ان عمل غرفة التجارة العالمية مرتبط بتسهيل التجارة الخارجية من خلال اللجان التي أسستها حيث تساهم في تسهيل التبادلات التجارية من خلال:[2]

- تركيز لجنة الجمارك وتيسير التجارة على العقبات المتعلقة بالسياسات والإجراءات الجمركية التي تعترض التجارة، بعالج العديد من القضايا أهمها الإصلاح الجمركي والتحديث وإضفاء الشفافية على السياسات الجمركية وتبسيطها وتنسيقها.
- لجنة الخدمات المصرفية وهي الهيئة المتصدرة والمؤتمنة على إعداد قواعد قطاع الخدمات المصرفية والتمويل التجاري حيث تضع القواعد والمبادئ التوجيهية المقبولة عالميا بشأن الممارسات المصرفية الدولية.
- عمل اللجنة المعنية بالقوانين والممارسات التجارية على تسهيل التجارة الدولية وتشجع استحداث اطر قانونية رقابية وذاتية الرقابة للمعاملات الدولية.
- المجلس الدولي المعني بشهادات المنشأ والتابع للاتحاد العالمي لغرفة التجارة العالمية هو الملتقى العالمي الذي يسهل التعاون بين غرفة التجارة في جميع أنحاء العالم وبين وكلاء إصدار شهادات المنشأ التفضيلية وغير التفضيلية ويعالج دور كل طرف مثل دور منظمات تسهيل التجارة المحلية مع السلطات الجمركية.

المبحث الثالث: تسهيل التجارة في اتفاقيات التجارة الإقليمية وعلى المستوى العربي

تكتسب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي فقد بلغت نسبتها 55% من إجمالي التجارة العالمية ونظرا لإسهامها في تنمية منطقة الاتفاقية بأكملها وكونها تزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي فهي تعتبر جزءا أساسا من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية والمتقدمة.

[1] INTERNATIONAL CHAMBER OF COMMERCE https://iccwbo.org/ اطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2021 19 :00

[2] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، مرشد تنفيذ تيسير التجارة https ://tfig.itcilo.org اطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2021 20: 19.

المطلب الأول: تسهيل التجارة في الدول الإفريقية في ظل تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية

لقد تم انشاء اتفاقيات التجارة الإقليمية بهدف تسهيل التجارة الخارجية.

الفرع الأول: نشأة الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

إن تطور وتزايد عدد الدول المنظمة لمنظمة التجارة العالمية، دعم المبادلات التجارية المتعددة الأطراف، غير انه حصل إحباط في هذه الأخيرة بفعل تضارب تصورات الدول الأعضاء، لذا انتشرت اتفاقيات إقليمية إلى جانب الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

ولما كانت البلدان النامية تجد نفسها اقل المستفيدين من نمو التجارة الدولية، أصبحت هي الأخرى ملزمة بتقوية مركزها التفاوضي لضمان مصالحها في جولات المفاوضات عن طريق لجوئها إلى تكوين تكتلات إقليمية قوية، والتي باتت تمثل أبرز ملامح العولمة الاقتصادية.[1]

وتعرف التكتلات الإقليمية بأنها " المبادرات التي تتخذها الحكومات في منطقة ما لتحرير وتسهيل التجارة مع بعض الدول على الصعيد الإقليمي سواء من خلال إقامة مناطق حرة أو اتحادات جمركية أو غيرها من أشكال التنسيق والتكامل التجاري والاقتصادي الإقليمي ".[2]

الفرع الثاني: المحاور الرئيسية لتطوير العمل الجمركي في دول إفريقيا لتثمين تسهيل التجارة الإقليمية.

حسب دراسة أعدتها شبكة الأعمال التجارية لتحسين إدارة الجمارك في إفريقيا، فان هناك ست مجالات تتعلق بالخدمة الجمركية لا بد من تطويرها، وهي: [3]

1. الحاجة لخدمات جمركية سريعة بالنسبة للتجار ودافعي الضرائب الملتزمين ومنخفضي المخاطر.

2. الحاجة إلى أن تعمل الجمارك عن قرب مع القطاع الخاص وبالتشاور معه لضمان دعم التغييرات وعمليات الإصلاح في إدارة الجمارك.

3. الحاجة إلى تسريع استكمال كافة العمليات والإجراءات الجمركية.

4. ميثاق خدمة بين إدارات خدمات الجمارك والقطاع الخاص يوضح توقعات كل طرف من الطرف الآخر، ويوضح كذلك معايير ومقاييس المستوى المتوقع ونوعية الخدمة.

5. التخلص من الازدواجية والبيروقراطية في عمليات التدقيق اللاحقة للتخليص الجمركي وعمليات التقدير.

---

[1] نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010ن ص 92.

[2] محمود البيبلي، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية ،2008، ص 01.

[3] حليس عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص229.

6. الحاجة إلى توفير التدريب المهني لوكالات التخليص الجمركي والمكاتب الجمركية.

المطلب الثاني: الاهتمام بتسهيل التجارة الخارجية على المستوى العربي

في مسعى الدول العربية لبسط نفوذها في السوق العالمي تسعى لتسهيل مبادلاتها التجارية بالاعتماد على بعض الهيئات العربية.

الفرع الأول: الملامح العامة للتحديات التي تواجه تسهيل التجارة في الدول العربية

تواجه الدول العربية مثل باقي الدول النامية كثيرا من المشاكل والتحديات في مجال تسهيل التجارة الخارجية، نذكر منها ما يلي: [1]

- تحديات تتعلق بالتكاليف المرتفعة التي لا توازي الخدمات المقدمة في بعض الموانئ.
- تحديات تتعلق بتغيير الشاحنات الواردة بشاحنات محلية.
- تحديات تتعلق بالتحويلات النقدية.
- تحديات تتعلق بتراخيص الاستيراد.
- الإفراط في عدد الوثائق والمستندات المطلوبة.
- التأخير في الإجراءات على الحدود.
- الافتقار للشفافية التي تتعلق بالبيانات و المعلومات و التشريعات التجارية و السياسات و الإجراءات .
- فرض رسوم لا جدوى لها و تعدد مسميات الضرائب و الرسوم.
- تحديات تتعلق بالافتقار إلى التنسيق و التعاون ما بين الهيئات العاملة في مجال التجارة الخارجية.
- تحديات تتعلق بشهادة المنشأ.
- رفض بعض الدول لمنتجات دول أخرى دون مبررات قوية.

الفرع الثاني: دور بعض الهيئات الدولية العربية في مجال تسهيل التجارة الخارجية

1. منطقة التبادل العربي الحر:

يمكن توضيح دور منطقة التبادل العربي الحر في تسهيل التجارة الخارجية من خلال: [2]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[2] وزارة التجارة – الجزائر–، **منطقة التبادل العربي الحر**، 2017 https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange اطلع عليه بتاريخ 05 جوان 2021 08: 22.

اتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية التي تمت المصادقة عليها في 10فيفري 1981 بتونس بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية. حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة.

أعيد تعديل الاتفاقية في 13 سبتمبر 1995، وفي قمة رؤساء الدول العربية في جوان 1996 تم التأكيد على تحقيق مشروع المنطقة العربية للتبادل الحر ابتداء من جانفي 1998. و كل دولة عربية يشترط عليها لدخول هذه المنطقة المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية والالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف لوضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات مع التخفيض للحقوق الجمركية ب 10% كل سنة.

كما تم تبنى المبادئ الاتية:

- مبدأ المعاملة الوطنية العربية.
- مبدأ الشفافية.
- مبدأ تبادل المعلومات.
- مبدأ توحيد التعريفات.
- المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .

حاليا صادقت 19 دولة عربية على الاتفاقية، ولم تصادق بعد 3 دول وهي: جزر القمر، جيبوتي، الصومال. وتطبق البرنامج التنفيذي 18 دولة، والبلد الوحيد الذي لا يطبق البرنامج التنفيذي إلى يومنا هذا هي موريتانيا.

2.صندوق النقد العربي

يتمثل الدور الذي يلعبه صندوق النقد العربي لتسهيل التجارة في: [1]

هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977 ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية.

[1] صندوق النقد العربي ، **الأهداف و الوسائل**، https://www.amf.org.ae/ar/page/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84 اطلع عليه بتاريخ 06 جوان 2021 .14 :30

حيث يسعى الصندوق إلى المساهمة في تسهيل المبادلات العربية لتحقيق الأهداف الآتية:

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
- إرساء السياسات و أساليب التعاون النقدي العربي.
- إبداء المشورة عند طلبها فيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية الخارجية.
- تطوير الأسواق المالية العربية.
- العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

الفرع الثالث: التوصيات لتحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية[1]

1. تطوير وتنويع القواعد الإنتاجية ورفع كفاءة تنافسية المنتجات إضافة لتنسيق السياسات والتدابير المؤسسية لدى الكثير من الدول العربية.
2. تطبيق سياسات تجارية تقودها آليات وبرامج لتطوير القدرات الإنتاجية تأخذ في الاعتبار مستويات التنمية والدخل والهياكل الاقتصادية والتطوير المؤسسي.
3. إجراء إصلاحات اقتصادية وإتباع سياسات مالية وضريبية مناسبة.
4. استخدام تقنيات حديثة في تشجيع التبادلات التجارية السلعية والخدمية.
5. تطوير القدرات المؤسساتية ودراسة الأسواق الخارجية وتجارة الخدمات.
6. تعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والجانب وتشجيع تدفق الاستثمار بين الدول العربية.
7. تحريك القطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة بزيادة التبادل التجاري كالنقل والاتصالات والخدمات المالية.
8. تذليل كافة العقبات أمام إقامة اتحاد جمركي عربي.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال تسهيل التجارة الخارجية

سعت عدة دول العربية الى خوض بعض التجارب في مجال تسهيل التجارة الخارجية.

[1] محمد إسماعيل، جمال قاسم، صندوق النقد العربي، **دراسات اقتصادية–سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية–**، العدد 66-2020، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 48 ص 49.

الفرع الأول: تجربة مصر في مجال الإصلاح وتبسيط الإجراءات

بدأت الجمارك المصرية بالفعل عملية تحديث وإصلاح كافة الإجراءات والنظم الجمركية منذ 2003 وتم القضاء بالفعل على تشابك الإجراءات وتعقيداتها وكثرة التوقيعات وعدم التنسيق بين الجمارك والجهات الرقابية الأخرى.

1. أهم النظم الحديثة التي طبقتها الجمارك المصرية

أ. نظام النافذة الواحدة: يهتم بمعالجة كل المعاملات والإجراءات الإدارية المتعلقة بعمليات الاستيراد و التصدير والعبور وذلك من خلال نقطة واحدة[1] وهذا الذي من شانه تحسين وتبسيط دورة الإجراءات واختصار زمن الإفراج عن الرسائل المستورة وبالتالي تقليل تكاليف التخزين وخلافه التي يتحملها المستوردون ويعتمد هذا النظام على عدة برامج [2]:

- استخدام نظام إدارة المخاطر.
- إتباع نظام المراجعة اللاحقة بعد الإفراج.
- استخدام قاعدة بيانات ذات مستوى متقدم تحقق الشفافية بين المصلحة والمتعاملين.

ب. نظام الاتجاه الواحد: أي أن الإجراءات تتم في اتجاه واحد وذلك بتحديد مسارات الإفراج الآتية:[3]

- مسار اخضر يعني المراجعة المستندية وسداد مستحقات الخزانة العامة واستلام إذن الإفراج في حال عدم وجوب العرض على أي من جهات الغرض المقررة.
- مسار اصفر يعني استكمال المستندات المطلوبة.
- مسار احمر يعني مراجعة ودراسة المستندات والتنسيق مع جهات العرض المقررة.

ج. نظام الإفراج المسبق: يعتبر هذا النظام من أحدث النظم والممارسات العالمية التي تلبي احتياجات المستوردين العاجلة مما يؤدي إلى تسهيل حركة التجارة العالمية، وتقوم فلسفة هذا النظام على بدء الإجراءات المستندية على البضائع التي تم شحنها من الخارج قبل وصولها إلى البلد ويتم الإفراج عنها مستنديا و عند الورود الفعلي يتم

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، **دراسة حول انشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان**، الامم المتحدة، نيويورك ،2012، ص 02

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[3] **نفس المرجع**، ص77.

الإفراج عن البضائع من خلال نقاط الاتصال المتواجدة في القطاعات الجمركية وبذلك يتم اختصار زمن الإفراج وبالتالي تخفيض تكلفة السلع المستوردة بما يعود في النهاية بالنفع على جميع المستهلكين .[1]

2. الخطوات التي اتخذتها مصلحة الجمارك المصرية لتسهيل التجارة الخارجية

تتمثل أهم التسهيلات الممنوحة من قبل إدارة الجمارك المصرية في سبيل تسهيل حركة التجارة الخارجية في:[2]

- إلغاء رسوم الخدمات وذلك بموجب صدور قرار وزير المالية رقم 1230 سنة 2004.
- عدم تحصيل أية رسوم إضافية على الصادرات والواردات في مواعيد العمل الرسمية بموجب القرار الوزاري رقم 1858 لسنة 2004.
- عدم المطالبة بالتصديق على شهادات المنشأ والمستندات المصاحبة لها للبضائع الواردة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (الكوميسا)، اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، والاتفاقيات الثنائية في حالة المعاملة بالمثل بموجب القرار الوزاري رقم 1859 لسنة 2004.
- إعداد لائحة تنفيذية لقانون الجمارك الجديد وذلك بهدف سهولة التطبيق وقد تم إعداد هذه المشروعات بعد اخذ رأي كافة الجهات المعنية بالعمل الجمركي كالاتحادات المختلفة، مجتمعات رجال الأعمال، رجال القانون، وأساتذة الجامعات.
- إعداد لائحة تنفيذية لقانون الإعفاءات تمهيدا لاستصدارها فيها تبسيط الإجراءات وبناء الثقة والشفافية بين المصلحة والجهات المختلفة ولمتعاملين معها.
- شرح التعريفة الجمركية في أربع مجلدات لتحقيق شفافية التعامل مع كافة المتعاملين علما أن مصلحة الجمارك المصرية أول من قام بمثل هذا العمل في المنطقة العربية.
- تفعيل موقع الجمارك على الشبكة الدولية للمعلومات بنشر كافة اللوائح والقوانين والقرارات التي تهم جميع المتعاملين سواء في الداخل او الخارج.

[1] **نفس المرجع**، ص 77.

[2] **الموقع الرسمي للجمارك المصرية** www.customs.gov.eg اطلع عليه بتاريخ 01 سبتمبر 2021 18: 14.

- مشروع الخدمات الجمركية على شبكة الانترنت الذي يمكن المستورد من أن يقوم بنفسه بإدراج إقرار الوارد أو إدراج المانفست ويتطلب الاشتراك في هذه الخدمة الاتصال بإدارة المشروع للحصول على اسم المستخدم وكلمة السر، وهذه الخدمة مجانية، تم الإعلان عنها في المجمعات الجمركية.
- دفع الضرائب والرسوم الجمركية وملحقاتها بنظام بطاقات الائتمان.

الفرع الثاني: تجربة الأردن في مجال الإصلاح وتبسيط الإجراءات

تتمثل أهم الإصلاحات التي قامت بها الأردن في سبيل تطوير الجمارك الأردنية في صدور قانون الجمارك (20) سنة 1998، الذي يتناول كيفية تطبيق الرسوم الجمركية والمراحل المتعلقة بالتخليص الجمركي والرسوم المفروضة على الخدمات وتبسيط الإجراءات والإعفاءات الجمركية، ووجود إطار تشريعي واضح كهذا سيؤدي لتسهيل التجارة لأنه يضع إطار للحقوق والواجبات.[1]

كما استغلت الحكومة تكنولوجيا المعلومات بالشكل الأمثل في تقديم خدمة تمكن العملاء من التعرف على المعلومات التي تهمهم من خلال عدة برامج:

- التعريفة المتكاملة وهو برنامج يوفر كافة المعلومات المتعلقة بالتجارة السلعية وكذلك المعلومات الخاصة بالتجارة العابرة والإجراءات المختلفة العابرة.
- القائمة الذهبية والتي تعمل على تقييم التدقيق اللاحق والمبني الالتزام الطوعي وتعتمد على مبادئ إدارة المخاطر بالمتطلبات والإجراءات الجمركية ومعايير الأمان الدولية.
- حوسبة الإجراءات الجمركية يهدف إلى تخفيض الوقت اللازم للتخليص الجمركي والإفراج عن السلع وتم تعميم استخدام إدارة المخاطر كما شملت ربط المنافذ الجمركية بأنظمة محوسبة تتابع انجاز العمليات الجمركية في المنافذ وذلك من خلال ربط فضائي يتيح استخدام الأقمار الصناعية في مراقبة سير العمليات في كل منفذ.

من التجربة الأردنية يمكن استخلاص أن تحقيق الشفافية باستخدام الأسلوب الأمثل والمتمثل في الوسائل الالكترونية والتكنولوجيا المتاحة إضافة إلى تيسير الإجراءات وشرحها من خلال إطار تشريعي واضح هي المسار الصحيح والخطوات الايجابية التي أقدمت عليها الرد في مجال تسهيل التجارة الخارجية.

[1] **الموقع الرسمي للجمارك الاردنية** www.customs.gov.jo اطلع عليه بتاريخ 01 سبتمبر 2021 14 :43.

الفرع الثالث: تجربة الجمهورية التونسية في مجال الإصلاح وتبسيط الإجراءات

في سعي الجمهورية التونسية لتبسيط إجراءات التجارة الخارجية و تسهيل حركتها قامت بإنشاء شبكة التجارة التونسية في فيفري 2000 التي تتميز بنظام يقوم بعملية التوثيق مرة واحدة بحيث تشكل هذه الشبكة وسيلة لتبادل وثائق التجارة الدولية ووثائق النقل البحرية الوثائق الإدارية الأخرى، و المنازعات المتعلقة بالضرائب و الرسوم، كما أنها وسيلة لتبادل الأعمال في مراحل التصنيع والشحن والتوصيل، وبالتالي فقد أزالت الشبكة التعقيد في عملية التوثيق وتأخيرات التخليص والموافقة على السلع (فعلى سبيل المثال كان تخليص السفينة يستغرق من 5 إلى 17 يوم أصبح يستغرق 3 أيام على الأكثر) بلغت تكاليف إنشاءها نحو 2 مليون دولار و دخلت حيز التنفيذ في أفريل 2002.[1]

[1] UN-Economic commission for Africa-African trade policy center, **trade facilitation to intergate Africa into the global Economy**, september 2004. P22.

الخلاصة

للاهتمام بموضوع تسهيل التجارة أسباب عدة أهمها الزيادة الكبيرة في التجارة الدولية والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وزيادة وتيرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية.

وتتمثل أهم التحديات التي تواجه التجارة في الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة والافتقار للشفافية وإلزامية رفع كفاءة تنافسية المنتجات ودراسة الأسواق الخارجية.

ولتبديد هذه التحديات وجب على الحكومات والشركات العمل بالخطط والبرامج المقترحة من طرف المنظمات الدولية في محاولة تسهيل التجارة والتعاون شكل دائم من اجل تحديد وتنفيذ تدابير الإصلاح التي من شانها تحسين التعاملات التجارية الخارجية ومن أهم أشكال هذا التعاون الاتفاقيات والتكاملات الإقليمية التي تعمل على تقوية مركز البلد أو الشركة في السوق العالمي وتسهم بشكل واضح في تنمية أعضاءه.

الفصل الثالث

تطور الجمارك الجزائرية و تأثيرها على تسهيل التجارة الخارجية

تمهيد:

يعتبر قطاع جمارك الجزائر أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كما يعد إحدى الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، إذ يهدف إلى تحقيق المهام المنسوبة إليه باستعمال الوسائل الأساسية لإدارته والعمل على التشخيص المستمر على مختلف مستوياته الإدارية للتوصل إلى النقائص الموجودة والسعي إلى إصلاحها، لمواكبة التطورات الحديثة في هذا القطاع للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن خلال هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى هذه النقاط من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: لمحة عامة حول جمارك الجزائر.

المبحث الثاني: الإصلاحات الجمركية الجزائرية.

المبحث الثالث: تطوير وعصرنة قطاع الجمارك لتسهيل التجارة الخارجية.

المبحث الأول: لمحة عامة حول جمارك الجزائر

جمارك الجزائر هي جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، كما تعتبر من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمة الاقتصاد الوطني، وكذا الدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية جمارك الجزائر

الفرع الأول: التعريف بالجمارك الجزائرية

إن جمارك الجزائر عبارة عن إدارة عامة تسهر عند الاستيراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج.[1]

تعد الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.

الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة خارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.[2]

الفرع الثاني: نبذة تاريخية حول جمارك الجزائر

تشغل الجمارك جانبا كبيرا من الأهمية في الرقابة على التجارة الخارجية حيث عرفت تطورا مرتبطا بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحله.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية **الجريدة** الرسمية العدد 44 في 17 جانفي 1998 ,المادة 3 من القانون رقم79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل بتاريخ 15 يونيو 1998.

[2] الجمهورية الجزائرية **الجريدة الرسمية** العدد 61 الصادرة في 23 غشت 1998 المواد 2, 3, 4 من القانون 98-09المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998 المتضمنة لقانون الجمارك

[3] Douane Algerienne , Revue des douanes numéro spécial. CNID. P 31

1. المرحلة من 1962 إلى 1969:

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر تحولات اقتصادية، ففي أفريل 1963 أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي، فشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك وفي 15 ماي 1963 صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت بدورها إلى مديريتين فرعيتين.

فقد تم تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية في أكتوبر 1963 التي شجعت استيراد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريفة مقدرة ب % 10 بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح بين 15 و20 %، وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن السلطات الجزائرية قد توجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوما جمركية منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى فرضت على باقي السلع نسب رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، والحد من استيراد السلع الغير ضرورية لعملية التنمية.

أما في أفريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة كانت مرنة لأن لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال إلى الخارج تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأسمالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر إلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاح بمخطط التنمية وتوجيه التطبيقات والعمليات من الضروري إحداث بعض التغيرات على هذه المنشآت التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي وهذا ما حدث في 1 سبتمبر 1964 بموجب مرسوم رقم 64-269 حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها.

أما بالنسبة لسنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية.[1]

[1] زايد مراد، **الحماية الجمركية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 1994 ص 105

2. مرحلة 1970 الى 1979:[1]

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار الخدمات المسيرة من طرف المؤسسات الوطنية، وتنشيط الأعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار.

هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشيا للمتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية الذي يتطلب بموجبه ثلاث أنظمة:

- إتباع نظام حصص الكمي للواردات.
- نظام خاص بالمواد الحرة.
- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973 الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة وتحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلات بالرغم من ذلك سجل معدل الاستيراد ارتفاعا مذهلا سنة 1969 إذ قدر ب 25% بينما سجل سنة 1977 ما يعادل 31.5 %الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع كل ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص، رافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979.[2]

3. المرحلة من 1980 إلى 1988:

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979 م، هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة، وسعيا إلى تشجيع المبادرات والأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها، عمدت وزارة المالية إلى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية، إذ قسمت إلى خمس مديريات مركزية.[3]

نلاحظ في هذه الفترة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية، وذلك بتدخلها مباشرة في مجال التجارة الخارجية ومحاولة تأميمها بفضل التخطيط المنتهج من قبل السلطات الجزائرية، ونلاحظ أيضا أن دور الجمارك في هذه المرحلة محدود من ناحية متابعة تنفيذ برنامج الرخص مما جعل عملية تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن الرقابة تهدف إلى تغذية الخزينة العامة على حساب تحقيق هدف أخر وهو حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية.

[1]Douane Algerienne, La douanes au service de l economie.C.N.I.D.1996.P10
[2] Douane Algerienne, La revue des douanes. Opcit. p32
[3] Douane Algerienne, La douanes au service de l'économie. Opcit. p11

4. مرحلة 1988 الى يومنا هذا:[1]

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية.

أعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-324 بتاريخ 20 أكتوبر 1990 روحا جديدة سايرت هذه المعطيات حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى مديريات مركزية وهي:

- مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
- مديرية المنازعات ومكافحة التهريب.
- مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي.
- مديرية الموظفين والوسائل.

ومن بين مميزات هذه المرحلة:

- التخلي عن سياسة الاحتكار وتبني نظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية التجارية والمنافسة الدولية في السوق، مبني على قانون العرض والطلب.
- تنظيم عملية الاستيراد بمنح السجل التجاري.
- إصلاح النظام الجبائي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية.
- تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية.
- تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة وإجراءات حديث التطبيق.
- إزالة الوصايا عن المؤسسات الاقتصادية العمومية لتؤدي وظائفها على عدم المساواة مع المؤسسات الخاصة.
- ارتفاع مستوى التبادل التجاري مع الخارج نتيجة فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية.

المطلب الثاني: هيكل ومجال نشاط الجمارك الجزائرية

تم تكييف تنظيم إدارة الجمارك بطريقة تكون في خدمة مختلف الاستراتيجيات المتبعة بهدف ضمان التنفيذ الفعال للمهام الموكلة لها.

[1] Douane Algerienne, Revue des douanes numéro special. OPCIT.P32

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

تعتبر المديرية العامة للجمارك تابعة لوزارة ومسيرة من طرف مدير عام يعين بموجب مرسوم تنفيذي باقتراح من وزير المالية حيث يقوم بتسيير وتوجيه المديرية والتنسيق بين مختلف مصالحها، ويقوم بتمثيل وتوقيع الاتفاقيات الدولية في الميدان الجمركي ويساعد في أداء مهام المدراء.

1. المصالح المركزية

الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك هي عبارة عن مديريات وظيفية تقع تحت مراقبة وسلطة مدير الإدارة العامة للجمارك، التي تتكفل بإعداد التشريع والقوانين الجمركية على دخول وخروج البضائع من وإلى الإقليم الجمركي وتضم:[1]

- ❖ مديري (2) دراسات.
- ❖ ستة (6) رؤساء دراسات.
- ❖ المفتشية العامة لمصالح الجمارك: ويسيرها نص خاص.
- ❖ المديريات مركزية الآتية:

✓ **مديرية التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية:** تتمثل مهامها في تشريع القوانين وتنظيم حسن تطبيق والسهر على مراقبة المبادلات الخارجية، وتظم ثلاث مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للتشريع والتنظيم.
- المديرية الفرعية للإجراءات والتسهيل.
- المديرية الفرعية للأنظمة الجمركية.

✓ **مديرية الجباية وأسس الضريبة:** تتمثل مهامها قي مشاركة في إعداد النصوص التشريعية فيما يخص الجباية والامتيازات الجبائية وليس فرض الضريبة وكذلك المشاركة في إعداد السياسة التعريفية. وتشمل على مديريتين فرعيتين:

[1] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية \ العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2017. مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الاولى 1438 الموافق 20 فيفري 2017 يتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها.

- المديرية الفرعية للجباية.
- المديرية الفرعية للأسس الضريبية

✓ **مديرية الاستعلام وتسيير المخاطر**: تتمثل مهامها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالاستعلام وتسيير المخاطر، والسهر على تشكيل قاعدة معطيات فيما يخص الغش التجاري والاتجار الغير شرعي. وتشمل على مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للاستعلام الجمركي.
- المديرية الفرعية لتسيير المخاطر.

✓ **مديرية التحقيقات الجمركة**: تتمثل مهامها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالتحقيقات الجمركية ومراقبة العمليات التجارية ومكافحة الغش، إجراء التحقيقات بالتعاون مع الجهات المختصة. وتشمل على ثلاث مديريات فرعية:

- المديرية لفرعية للتحريات.
- المديرية الفرعية للرقابة اللاحقة.
- المديريات الفرعية لمكافحة الغش.

✓ **مديرية المنازعات وتأطير قابضات الجمارك**: تتمثل مهامها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالمنازعات والمصالحة الجمركية ونشاطات قابضات الجمارك. وتشمل على ثلاث مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية لقضايا المنازعات.
- المديرية الفرعية لدراسة الاجتهاد القضائي.
- المديرية الفرعية لتأطير قابضات الجمارك.

✓ **مديرية الأمن والنشاط العملياتي للفرق**: تتمثل مهمتها في المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والمبادرة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالأمن والتدخل العملياتي والسهر على الوقاية وأمن الأشخاص، توجيه نشاط الفرق في مراكز الحراسة للجمارك. وتشمل على مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للوقاية والأمن.
- المديرية الفرعية للنشاط العملياتي للفرق.

- ✓ **مديرية العصرنة والاستشراف:** تتمثل مهامها في اقتراح نصوص خاصة بالتنظيم، بوضع نظام التنظيم ونظام التخطيط والسهر على ترقيته. وتشمل ثلاث مديريات فرعية:
  - المديرية الفرعية للتخطيط والتنظيم والمناهج.
  - المديرية الفرعية للدراسات الاستشرافية.
  - المديرية الفرعية للدراسات الإحصائية.
- ✓ **مديرية الإعلام والاتصال:** وتتمثل مهامها في اقتراح نصوص تنظيمية خاصة الإعلام والاتصال، إعداد إستراتيجية الإعلام الداخلي والخارجي للجمارك. وتشمل على ثلاث مديريات فرعية:
  - المديرية الفرعية للإعلام والعلاقات العامة.
  - المديرية الفرعية للاتصال.
  - المديرية الفرعية للتوثيق والأرشيف.
- ✓ **مديرية الموارد البشرية:** وتتمثل مهامها في اقتراح نصوص تنظيمية خاصة بتسيير الموارد البشرية، تحديد إستراتيجية المديرية العامة للجمارك فيما يخص تسيير الموارد البشرية. وتشمل أربع مديريات فرعية:
  - المديرية الفرعية للمستخدمين.
  - المديرية الفرعية للتكوين.
  - المديرية الفرعية لتثمين الكفاءات.
  - المديرية الفرعية للنشاط الاجتماعي.
- ✓ **مديرية إدارة الوسائل:** تتمثل مهامها في اقتراح النصوص التنظيمية الخاصة بتسيير الوسائل المادية بكل أنواعها والأملاك العقارية المخصصة لإدارة الجمارك، والسهر على توفير كل الاحتياجات المادية لمصالح إدارة الجمارك. وتشمل على أربع مديريات فرعية:
  - المديرية الفرعية للميزانية والحاسبة
  - المديرية الفرعية للهياكل القاعدية والصفات
  - المديرية الفرعية للتجهيزات الخاصة
  - المديرية الفرعية للوسائل المادية.

2. المصالح الخارجية

إضافة إلى المصالح المركزية هناك مصالح خارجية التي تعتبر كهيئة خارجية من المديرية العامة للجمارك من ناحية المركز، لكنها تابعة هلا تحت الإشراف المباشر للمدير العام، وتشمل هذه المصالح:

- ✓ مديريات جهوية للجمارك
- ✓ المراكز الوطنية وتنقسم إلى: المركز الوطني للاستشارة ونظم المعلومات،
- ✓ المركز الوطني للتكوين الجمركي.[1]

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

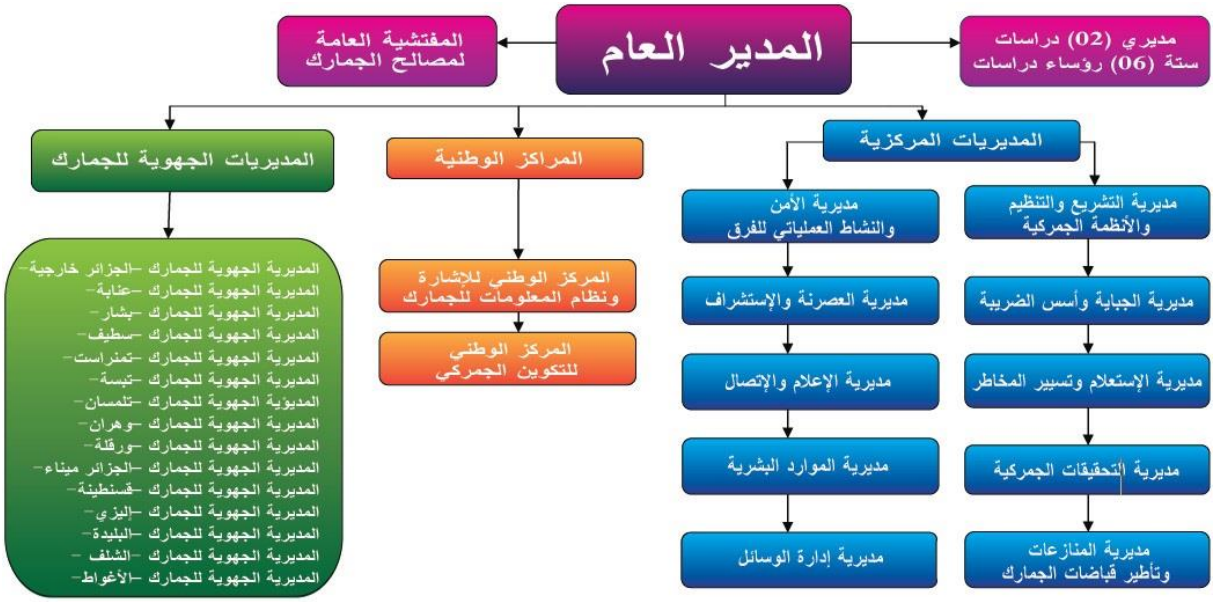

المصدر: المديرية العامة للجمارك www.douan.gov.dz

[1] المديرية العامة للجمارك www.douan.gov.dz، اطلع عليه بتاريخ 12 اوت 2021 35: 15

الفرع الثاني: مجال نشاط الجمارك الجزائرية

تمارس الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في قانون الجمارك، وتنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية، وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي، حيث يمثل هذا الأخير، كامل التراب الوطني، أين تقوم إدارة الجمارك بممارسة النشاطات المحددة طبقا للقانون.

يشمل النطاق الجمركي، منطقتين، الأولى متعلقة بمنطقة بحرية، التي تتكون من محددة المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية، كما هي محددة في التشريع الجمركي المعمول به، أما الثانية تخص منطقة برية، تمتد على الحدود البحرية، من الساحل إلى خط مرسوم على بعد ثلاثين كلم منه، وعلى الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد ثلاثين كلم منه.

عند الضرورة، وتسهيلا لمكافحة الغش الجمركي، يمكن تمديد عمق المنطقة البرية من ثلاثين كلم إلى غاية ستين كلم، كما أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى أربعمائة كلم في الولايات التالية: تندوف، أدرار وتمنراست.[1]

المطلب الثالث: الوسائل الأساسية للجمارك الجزائرية

تتمثل مختلف الوسائل التي تعتمد عليها الجمارك الجزائرية فيما يلي:

الفرع الأول: الوسائل القانونية

تعتبر الوسائل القانونية من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك والمتمثلة فيما يلي:[2]

1. **قانون الجمارك:** تعتبر أول وسيلة تتبعها الجمارك، وباعتباره مرشد جمركي يحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتهم وكذلك يعتبر بمثابة مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني، وهذا حسب التعديل الجديد لقانون سنة 1998م.

[1] زايد مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 269.

[2] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية / العدد 72 الصادرة في 2016/12/13.القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق 21يوليو 1979 المتضمن لضمان تزويد مصالح ادارة الجمارك بالوسائل القانونية المعدل والمتمم.

2. **قانون المالية:** يعتبر قانون المالية وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة إضافة للضرائب والرسوم المباشرة والغير مباشرة وكذا المداخيل المختلفة خلال السنة لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها، وهذا القانون يصدر مرة كل بداية السنة وعلى إدارة الجمارك إتباع كل تغير جاء في قانون المالية.
3. **قانون الدولي:** هو عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية معروف لدى الجمارك وهو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي CCD، والمنظمة التعريفة الجمركية، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة CEE، وكل المنظمات الدولية التي لها علاقات مع الجزائر.

الفرع الثاني: الوسائل البشرية

وتتمثل في العنصر البشري بين إطارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدولة وتنظيمهم في الإدارات يختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية عون المراقبة، كما لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان وذلك قبل البدء في ممارسة أعمالهم، والموارد البشرية عنصر رئيسي في نجاح عصرنة الإدارة الجمركية فهي مقتنعة بأهمية الرأسمال البشري وضعت الإدارة إستراتيجية في مجال الموارد البشرية والتكوين من خلال برنامجها للعصرنة الذي مكن توظيف 1000 عون سنويا.[1]

- القطب الإداري: تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات، التكوين المنازعات المحاسبة.[2]
- القطب التقني: وتتمثل في فئة أعوان الجمارك وهم: ضابط الفرق، ضابط المراقبة، المفتش الرئيسي، المفتش العملاء، المراقب العام

الفرع الثالث: الوسائل المادية

وهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من مكاتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي وتطوره والانفتاح على العالم، كما قامت إدارة الجمارك بتدعيم نظام المعلومات في جميع مراكزها.

[1] المديرية العامة للجمارك، **اخبار الجمارك** (الندوة الوطنية السادسة لإطارات الجمارك) رقم 2 مارس- أفريل 2013

[2] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية العدد 61 الصادرة في 1998، المادة 1 من القانون 98-10 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419، 1998 المتضمن لقانون الجمارك.

فتم استحداث فيما 2009 نظام تسيير إلى مدمج SIGAD ومن اجل القضاء على ضعف الاتصالات وقدرتها ومرونتها تم استحداث شبكة اتصالات خاصة بإدارة الجمارك تغطي كل التراب الوطني ومن جهة أخرى تم إنشاء موقع انترنت سمي Intra-douane يسير قاعدة البيانات الهامة ويمثل وسيلة مميزة في تبادل المعلومات.

وبغية تعزيز الدور الأمني للإدارة الجمركية وتسهيل المبادلات التجارية أصبح جهاز الكشف بالأشعة من أهم الوسائل التكنولوجيا التي تعتمدها الإدارة الجمركية لتعزيز نظام تسيير وتحليل المخاطر.[1]

وعلى مستوى التعاون الدولي تعمل الجمارك الجزائرية بثبات لإبرام التعاون للتبادل مع عدد أكبر من الدول تبحث في هذا عن شراكة فعالة.[2]

المبحث الثاني: الإصلاحات الجمركية الجزائرية

إن التشخيص الذي تم على مختلف مستويات الإدارة الجمركية يسمح إلى التوصل إلى النقائص التي تعاني منها الإدارة الجمركية، وإيجاد طرق لإصلاحها.

المطلب الأول: أسباب القيام بالإصلاحات الجمركية الجزائرية

هناك عدة أسباب مؤدية للقيام بالإصلاحات الجمركية في قطاع الجمارك الجزائرية.[3]

الفرع الأول: القانون الجمركي والتنظيم

1. **بالنسبة للقانون الجمركي**: فقد تم استخلاص المعاينات الآتية:

- يعتبر قانون الجمارك المعمول به غير متكيف كليا مع الوضعية الجديدة للسوق الناتجة عن عدة تحولات يعرفها الاقتصاد العالمي والسوق الوطنية، بالإضافة إلى ذلك فإنه تم تعديل قانون الجمارك الذي يعود لسنة 1979 عدة مرات لكنه بقي في صورة مشروع.

[1] غمشي سعيد واخرون، **الإصلاح الجمركي مجالاته وادواته –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة دراسات انسانية واجتماعية / ج وهران02 المجلد09 – ع02–خاص– 26 فيفري 2020 ص 341.

[2] المديرية العامة للجمارك. www.douan.gov.dz اطلع عليه بتاريخ 12 اوت 2021 00: 16

[3] المديرية العامة للجمارك، برنامج اصلاح وعصرنة الجمارك الجزائرية، (2007–2010)، متوفر على الموقع. www.douan.gov.dz

- ضعف الجهاز الجمركي القامع للتزييف وتبييض الأموال وبصفة عامة الجريمة المنظمة، وجود نقائص في تسيير المنازعات لاسيما ما يخص الحل بالمصالحة وإجراءات التحصيل.
- جهل المستعملين بمختلف القواعد والإجراءات المسيرة لشؤونهم المرتبطة بالتجارة الخارجية.

2. **بالنسبة لتنظيم المصالح:** فقد تم استخلاص النقائص الآتية:

- إن التنظيم الحالي لإدارة الجمارك لم يتغير مند سنوات التسعينات، حيث يتضمن هذا التنظيم عدة فراغات مرتبطة بتشابك الاختصاصات وتركيز الصلاحيات.
- أن الهياكل الحالية لم تعد متكيفة مع المهام الجديدة التي تتكفل الجمارك الحديثة بتطبيقها.
- كما تم ملاحظة انعزال الجمارك عن بقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى ومحيطها.

3. **بالنسبة للتسهيلات الجمركية:** فقد تم استخلاص النقائص الآتية:

- إن النتائج المحققة في ميدان التسهيلات الجمركية لم تبلغ مستوى تطلعات المتعاملين الاقتصاديين ومقتضيات أداء المرفق العام.
- كما أن تدني استعمال الأنظمة الجمركية الاقتصادية راجع إلى عدم تعميمها وكذا جهل وتحفظ المؤسسات الاقتصادية وضعف النسيج الصناعي.

الفرع الثاني: التقنيات الجمركية والرقابة

1. **التمكن من فرض الضريبة ورقابة الامتيازات الجبائية**

1.1. **حول عناصر فرض الضريبة:** نلاحظ النقائص الآتية:

- ضعف التمكن من عنصر فرض الضريبة، خاصة من طرف المصالح المركزية غير المتمركزة.
- التعريفة الجمركية في نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك SIGAD غير مدمجة كليا.

2.1. **حول الامتيازات الجبائية:** من بين النقائص التي تم التوصل اليها:

- غياب تفكير حول تقييم ومتابعة مجمل الامتيازات الجبائية ANDI, ANSEJ, CNAC، القطاع النفطي (المحروقات) القطاع المنجمي ...
- غياب مجمع خصوصي يضم كل الجهاز التشريعي والتنظيمي المتعلق بالامتيازات الجبائية ويسمح بتسهيل إدارتها.

2. **مكافحة الغش:** لقد تم تسجيل النقائص الاتية:

- نقص تأهيل المستخدمين المكلفين بالتحريات اللاحقة لمكافحة الغش.
- غياب نظام معلومات ونظام حقيقي لاستهداف وتحليل وتسيير المخاطر.
- عدم تلاؤم التنظيم والتسيير الحاليين للمصالح المكلفة بمكافحة الغش.

الفرع الثالث: تسيير الموارد.

1. **تسيير الطاقة البشرية:** تتمثل النقائص في:

- نقص كمي فيما يخص أعوان الرقابة، ضباط الفرق، ضباط الرقابة، التقنيين السامين والمهندسين.
- غياب الإستراتيجية والوضوح فيما يخص تسيير الموارد البشرية بالإضافة إلى الثقل الذي تسببه المركزية المفرطة في تسيير المسارات المهنية.
- تسيير تقليدي للموظفين مجرد من كل الوسائل المشجعة للعدالة وأخلاقيات المهنة.
- كما تظهر عدة اختلالات على مستوى أهرام السن والرتب.

2. **التكوين في الجمارك:**

- نقص حاد للتأهيل المهني لمستخدمي الجمارك؛
- غياب مكونين مختصين على مستوى مدارس الجمارك؛
- عجز في تجديد المعلومات وتحسين المستوى وهذا على مستوى المصالح الخارجية.

3. **الهياكل القاعدية والوسائل المادية:**

- إن الهياكل القاعدية قديمة خاصة فيما يخص الشروط الصحية في بعض الأماكن.
- هياكل وثكنات الإيواء بدائية وغير كافية.
- معظم تجهيزات المكاتب بسيطة خاصة بالنسبة للمصالح الخارجية غير المتمركزة.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية.

ركزت الجزائر اهتمامها على إقامة قاعدة متينة للإصلاح الجمركي في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة تحت عنوان هذا الإصلاح.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للإصلاحات الجمركية.

- وضع تنظيم متوافق مع سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية متقن التصميم وبسيط التطبيق.

- تبني إجراءات حديثة، مبسطة، مكتوبة وآلية: إن إدارة الجمارك تواجه مجموعة من الوسائل الخصوصية يمكن للكثير منها أن توقع أضرار للخزينة العمومية ولأهداف السياسة العامة للدولة. فالبضائع المقبولة بإعفاء الرسوم أو تعليقها يمكن أن توجه البضائع تحت شروط خاصة إلى وجهات أخرى، كما يمكن التقييم الناقص للسلع قصد تخفيض الحقوق والرسوم الواجب دفعها. وقصد الاحتياط من هذه المخاطر وذلك دون الإضرار بالتجارة الشرعية.
- تحسين نظام التكوين وتوطيد أخلاقيات المهنة الجمركية.
- تقوية قدرات نشاط وتدخل الإدارة الجمركية عبر وسائل قانونية وتنظيمية ومادية ومالية
- إدخال الوسائل الحديثة للتسيير والرقابة.

الفرع الثاني: أهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية

من خلال تطبيق وتنفيذ برنامج الإصلاح والعصرنة تسعى إدارة الجمارك إلى تحقيق الأهداف الأساسية المرتبطة والهيكلية التالية:

- تطوير الدور الاقتصادي والشراكة لدى الجمارك.
- رد الاعتبار ومصداقية المؤسسة وتوطيد أخلاقيات المهنة الجمركية
- تأمين القابضات الجمركية وفعالية مكافحة التهريب.
- تطوير الموارد البشرية والتكوين.
- عصرنة وسائل العمل ومناهج التسيير.

المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجمركية الجزائرية

أدّى الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية إلى ضرورة اعتماد مقاربة إصلاحية لقطاع الجمارك نظرا للمكانة المتميزة للمؤسسة الجمركية في محيط التجارة الدولية، حيث اقتضت الضرورة تبني برامج لتطوير العمل الجمركي بعد عملية تشخيصية لواقع المؤسسة الجمركية ومقاربة شاملة للبيئة الداخلية من حيث الوسائل المتاحة والإمكانات المتوفرة.

يمثل التشخيص الدقيق لبيئة المؤسسة شرطا أوليا لتحديد وكشف نقاط القوة والضعف، حيث يعرّف التدقيق بأنه " التقييم المستقل لوظيفة الرقابة لمعرفة ما إذا كان هناك احتراما ومتابعة للسياسات والإجراءات ومدى استخدام الموارد المتاحة بصفة عقلانية لبلوغ الأهداف المسطرة".

يتضح من هذا، بأن التدقيق يتدخل في مستويات عديدة من ضمان التطبيق السليم للقواعد والإجراءات إلى تحقيق الفعالية وتنفيذ الاستراتيجيات كوسيلة وأداة لتحقيق برامج الإصلاح، حيث يمكن تحديد هذه المستويات كالآتي:

- ✓ **تدقيق المطابقة:** يهدف إلى التحقق من التطبيق الجيّد للقواعد والإجراءات ومدى شرعيتهما أثناء عملية التطبيق.
- ✓ **تدقيق الفعالية:** يبحث عن المرجعيات التي يعتقد أنها أكثر تناسبا ودقة وضمان.
- ✓ **التدقيق القيادي الاستراتيجي:** يهدف إلى فحص الطرق وتنفيذ الرقابة على الإستراتيجية المتبعة.[1]

قادت المقاربة الأولية لوسائل العمل والنظم الجمركية المتّبعة بالمؤسسة الجمركية إلى ضرورة تبني برامج للإصلاح والتطوير، حيث يراعي المجهود الإصلاحي الأهداف الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة الجمركية ومتطلبات البيئة الاقتصادية الدولية حيث تجلت محاور برامج الإصلاح، وتطوير العمل الجمركي في الجزائر حول المسائل الآتية:

- اعتماد نظم إجرائية وقانونية تحقق التوازن بين تسهيل التجارة وإحكام الرقابة،
- كما اعتمدت هيكلية جديدة للتعريفة الجمركية بهدف التكيّف مع التشريعات الجمركية ومسايرة التحولات التي تشهدها النظم التعريفية في العالم.
- ضمان إدارة جيدة للموارد البشرية واعتماد الإدارة الإستراتيجية في تسيير الموارد البشرية، حيث تظهر المهام الجديدة للإدارة الجمركية والتحديات الاقتصادية والأمنية الراهنة.
- استعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال الرقابة والإجراءات الجمركية، حيث أصبحت أتمتة العمليات الجمركية واعتماد الإدارة الرقمية في المعالجات الجمركية مطلبا أساسيا من مطالب عصرنة الإدارة الجمركية.
- اعتماد مفهوم الشبكة كمفهوم إجرائي في مجال التنسيق والتعاون بين الإدارة لجمركية والإدارات العمومية في ظل الحياة الاقتصادية والأمنية الجديدة.

[1] غمشي سعيد واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص338.

- اعتماد صياغة جديدة فيما يخص العلاقة "إدارة / متعامل" كضرورة فرضها التوجه الاستراتيجي الجديد للإدارة الجمركية متمثلا في وظيفتها الاقتصادية الجديدة.

استدعى تطبيق هذه الأهداف تبني مخططات إستراتيجية كأدوات لتطبيق برامج الإصلاح والتطوير الجمرك، حيث سعى المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية (2016 – 2019) إلى التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي واعتماد التطبيقات الحديثة باعتبارها أداة عمل ضرورية فرضتها متطلبات الوظيفة الاقتصادية والأمنية الجديدة، فأصبحت وسائل التكنولوجيا الحديثة إحدى الرهانات الإستراتيجية في مجال تحديث الجمارك.

المبحث الثالث: تطوير وعصرنة قطاع الجمارك لتسهيل التجارة الخارجية

في إطار عملها والقيام بصلاحياتها التي منحها لها القانون تسعى إدارة الجمارك إلى خلق علاقات متبادلة مع قطاعات أو هيئات معينة داخليا، ويساهم ذلك حتما في ترقية القطاعات من خلال التعاون بين مختلف القطاعات وقد يصل حتى إلى التعاون والتأقلم مع المحيط الدولي وخاصة مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية.

المطلب الأول: تطوير علاقة قطاع الجمارك مع الهيئات الداخلية وتكييف مهامها مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية

في إطار التغيرات المحيطية المتواصلة يستلزم على إدارة الجمارك تطوير علاقاتها الداخلية والدولية لمواكبة هذه التغيرات والقيام بعملها بالشكل الأمثل.

الفرع الأول: تطوير إدارة الجمارك وعلاقتها بالهيئات الداخلية للدولة.

إن الدور الرئيسي لإدارة الجمارك يتمثل في حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وترقية التجارة الخارجية بصفة خاصة وهذا بالتعاون مع القطاعات الأخرى وبتبادل العلاقات مع مختلف القطاعات، ومن بين الهيئات الداخلية التي يمكن أن تتعاون معها وزارة المالية من خلال إيصال النصوص القانونية المتعمقة بمختلف المصالح والتوجيهات والقواعد المالية، وإرسال التقارير والمراسلات وتبادل المعلومات، كما يمكن لها أن تتعاون عند الحدود مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتبادل المعلومات لحفظ أمن وسلامة المواطنين والدولة.

وفي مجال التعاون الداخلي فقد تم:[1]

1. **التعاون بين إدارة الجمارك والجيش الشعبي الوطني**: وذلك من خلال إنشاء فرق مختلطة من أعوان الجمارك وأعوان الجيش الشعبي الوطني لمكافحة التهريب، وقد صدرت عدة قرارات تخص التنسيق بينهما من بينها قرار لضمان أمن الطرق ومواقع استغلال ونقل المحروقات، وكذا ضمان أمن الأجانب العاملين في المناطق الصحراوية، حيث تقوم إدارة الجمارك بتحضير وحدات التدخل الجمركية والسير على تنشيطها الدائم، وضمان الاتصال المستمر عن طريق الراديو وجمع المعلومات بالتنسيق مع المدراء الجهويين للجمارك وكذا تنسيق العمليات الجمركية مع قائدي القطاعات العسكرية.

وتقوم هذه الفرق المشتركة بعملها بالاستعانة بالوسائل اللوجيستيكية وتدعيم الوسائل الكلاسيكية لتدخل الفرق (السيارات، الخرائط، البدلات، وسائل النظر...)، وادراج وسائل حديثة للاتصال الثريا (GPS)، ومتابعة وتنسيق خروج الفرق، وتبادل المعلومات من خلال وضع خطوط عريضة للاتصال وتبادل المعلومات مع القطاعات العسكرية المعنية لمواجهة مختلف المخاطر.

2. **التعاون بين إدارة الجمارك والدرك الوطني**: وذلك من خلال الاتفاق على تنشيط تبادل المعلومات المتعلقة بالمهربين المعروفين الذين يشكلون شبكات التهريب الرئيسية، فيظل قائد الكتيبة الإقليمية للدرك الوطني تحت إشراف قائد المجموعة الولائية هو الوحيد المسؤول والذي يسهر على تنفيذ العمل المشترك ما بين الفرق الإقليمية التابعة له والفرق الجمركية بالتنسيق مع القطاعات العملياتية، ومن جانب إدارة الجمارك يتم تعيين ضباط اتصال محددين في أي وقت بالنظر إلى سرعة التنفيذ في حالات معينة، ويتم تدعيم الخدمات لهذه الفرق بالوسائل التقنية المتطورة والمتوفرة لدى وحدات الدرك الوطني والجمارك، من حيث وسائل الإعلام الآلي، جهاز السكانير، نظارات الميدان للرؤية الليلية، العتاد البصري التابع للأسلحة ووسائل النقل المناسبة والفعالة.

3. **التعاون بين إدارة الجمارك وجهاز الشرطة**: كما يحق لإدارة الجمارك أن تتعاون مع جهاز الشرطة وذلك من خلال الاشتراك في تطبيق القانون الجنائي وتوفير الأمن للمواطنين والسلع والمؤسسات، وفي بعض الحالات

[1] غزالي نصيرة، **تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2021 ص202.

مكافحة الهجرة الغير شرعية والحفاظ على القانون والنظام العام للدولة، لأن لإدارة الجمارك والشرطة مصلحة مشتركة في مكافحة الاحتيال والإتجار غير المشروع، ومنع النشاط الإجرامي وكشفه والتحقيق فيه.

الفرع الثاني: تطوير وتكيف مهام إدارة الجمارك وفقا للاتفاقيات الجمركية

ومن بين الاتفاقيات الجمركية المتعددة الأطراف التي عملت مديرية الجمارك على إصلاح منظومتها من خلالها:[1]

- الاتفاقية المتعلقة بإنشاء مجلس التعاون الجمركي التي انظمت إليها الجزائر في إطار مجلس التعاون الجمركي 12/1966/ 19 وهي حريصة وبصفة منتظمة في أشغال المجلس.
- اتفاقية كيوتو اليابانية والتي تم التوقيع عليها سنة 1974 من قبل المنظمة العالمية للجمارك لتسهيل الإجراءات والأنظمة الجمركية، حيث اقتنعت الجمارك الجزائرية بضرورة تكييف نظامها ومبادئ الاتفاقية، ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وفق مبادئ الاتفاقية تقديم تسهيلات واعتماد الأنظمة الجمركية الاقتصادية، واعتماد نظام الإعلام الآلي كأولوية حتمية ويظهر ذلك من خلال إنشاء المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات مع تبني نظام SIGAD.
- اتفاقية نيروبي والمتضمنة مكافحة التهريب حيث انظمت الجزائر اليها بتاريخ 06/1977/ 09 وقامت بتضمين أحكامها وكذا منظومتها الجمركية تبعا لهذه الاتفاقية، كما تبنت الجزائر 4 ملاحق من بين 11 ممحق موجودة في أحكام هذه الاتفاقية.
- اتفاقية تصنيف البضائع والتي انظمت إليها الجزائر 19-12-1966 كما وقعت على اتفاقية النظام المنسق في 10-06-1985 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01-01-1992.
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب سنة 1999 والتي انضمت إليها الجزائر سنة 2000 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000/445 المتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 09 ديسمبر سنة 1999، وهي تندرج في إطار القانون الدولي ضد الإرهاب.

[1] غزالي نصيرة، **مرجع سابق**، ص 205.

- اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة غير الوطنية والتي انضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عير الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000، والتي تهدف بموجب المادة الأولى منه إلى تعزيز التعاون لمحاربة الجريمة المنظمة الدولية بأكثر فعالية.

الفرع الثالث: تطوير ادارة الجمارك وفقا للمنظمات الجمركية

تعمل ادارة الجمارك في إطار منظمات واتفاقيات دولية مما يوجب عليها التطوير وفقا لإحكام هذه المنظمات والاتفاقيات ونعرض هذا من خلال:[1]

من أجل تطوير عمل إدارة الجمارك فيما بين الدول تم إنشاء منظمة الجمارك العالمية التي تعنى بكل ما يتعلق بالتشريعات الجمركية التي تنظم التجارة بين البلدان، وهي مركزا عالميا لخبرات الجمارك، وهي المنظمة الوحيدة ذات الاختصاص العالمي في المسائل الجمركية، وتهدف إلى رفع فعالية المصالح الجمركية عبر العالم وتمكينها من أداء وظائفها فيما يخص تيسير التجارة وتأمين المبادلات التجارية.

وقد تأسست المنظمة العالمية للجمارك سنة 1952 تحت اسم "مجلس التعاون الجمركي "، الذي ضم في عضويته حينئذ 17 بلدا أوروبيا، وعقد المجلس دورته الافتتاحية في 26 يناير 1953 بالعاصمة البلجيكية، وانضمت إليها تباعا عشرات البلدان من مختلف أرجاء العالم، ووصل عدد الأعضاء حاليا إلى 180 بلدا يمثلون 98 % من التجارة العالمية، وأصبحت المنظمة مركز خبرة عالميا في الشأن الجمركي والبيئة الوحيدة المتخصصة في هذا الشأن على المستوى الدولي، وهي الناطق الرسمي للجمارك في المحافل الدولية، كما قام مجلس منظمة الجمارك العالمية عام 2005 باعتماد معايير تأمين و تسييل التجارة العالمية، إضافة إلى إطلاق برنامج كولومبس أكبر برنامج لالتزام الجمارك بمبادرة بناء القدرات لدعم تنفيذ معايير تأمين وتسييل التجارة العالمية، ومكافحة الجريمة المنظمة سنة 2006. وتسعى هذه المنظمة الدولية إلى:

- تعزيز الأمن وتيسير التجارة الدولية.
- تبسيط النظم الجمركية وتوحيدها.

[1] غزالي نصيرة، **نفس المرجع**، 206.

- الحث على تحصيل الإيرادات بشكل عادل وفعال وناجع.
- حماية المجتمع والصحة العامة والسلامة ومحاربة الغش.
- تعزيز القدرات عبر دعم مختلف المصالح الجمركية الوطنية لتبني معايير جمركية عصرية.
- تشجيع كل الأطراف المعنية بالشأن الجمركي على تبادل المعلومات والتجارب والممارسات النموذجية التي تستحق الاقتداء.
- تسعى أيضا إلى رفع مستوى كفاءة الجمارك وتحسين أدائيا وسمعتها.
- اجراء الأبحاث والتحاليل بشأن القضايا التي تهم الجمارك والتجارة الدولية بهدف تعزيز ثقافة الأداء الاحترافي من خلال إشاعة المعارف بين أعضاء المنظمة والأطراف الأخرى المعنية بذلك.

وتتوزع آليات مكافحة الجريمة المنظمة في نطاق هذا التنظيم الدولي حول آلية الإعلانات والتوصيات، لجنة الإنفاذ والامتثال وبرامج دعم الدول الأعضاء، حيث أصدرت المنظمة العالمية للجمارك نصوصا تشريعية ساهمت من خلالها تحديد المجال العام والخاص لآليات الجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة في نطاق تخصصيا المتمثل في حماية الحدود الوطنية للدول الأعضاء، ومن أهم تلك النصوص الإعلانات والتوصيات.

المطلب الثاني: الآليات والنظم المستحدثة لترقية التجارة الخارجية.

أن الجزائر وسعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، قد قامت باستحداث العديد من الآليات وفقا للمبادئ والمعايير التي تنص عليها المنظمة العالمية للجمارك، خاصة بعد مصادقتها على اتفاقية كيوتو، والعمل على تقديم العديد من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وهذا بغرض تنشيط التجارة الخارجية.

الفرع الأول: الأنظمة المستحدثة في الإدارة الجمركية

تتمثل الأنظمة الحديثة في الإدارة الجمركية الداخلة في تسهيل حركة التجارة في:

1. نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (O.E.A) لتسهيل التجارة الخارجية.

يعرف المتعامل الاقتصادي المعتمد Opérateur Economique Agrée على انه " كل متعامل اقتصادي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، يمارس نشاطات الاستيراد والتصدير

ويتدخل في ميادين إنتاج السلع والخدمات"[1] وهو نوع من الإجراءات التي فرضتها المنظمة العالمية للجمارك، لإيجاد حلول سريعة لتسهيل التجارة الدولية وتأمينها، وتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية.

من بين الشروط للحصول على صفة المتعامل الاقتصادي ما يلي:[2]

- الإقامة في الجزائر دون فرض الجنسية الجزائرية، وممارسة نشاطات الاستيراد والتصدير في مجال إنتاج السلع والخدمات.
- ألا تكون له سوابق طيلة ثلاث سنوات الأخيرة في التجارة الخارجية مع كامل المؤسسات المؤطرة لهذا القطاع كالجمارك، الضرائب، التجارة، العمل والضمان الاجتماعي، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية.
- ألا يكون في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح، بالإضافة إلى إثبات ملاءته المالية خلال ثلاث سنوات الأخيرة.
- أن يكون قد ساهم في عمليات التجارة الخارجية بصفة منتظمة، وسجل على الأقل عشر عمليات تصديرا أو استيرادا في السنة الواحدة خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

يتم العمل بهذا النظام بمنح الأولوية للمؤسسات الإنتاجية الكبرى العمومية والخاصة، والتي تنشط في مجال الإنتاج والتحويل وهذا حتى لا تضطرب تمويناتهم من المواد الأولية، ثم إلى المؤسسات الأخرى المعروفة بنزاهتها لدى الجمارك.

تجدر الإشارة إلى انه إلى غاية 28 فيفري 2017 وصل عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين في الجزائر حوالي 335 متعامل معتمد.

يستفيد المتعامل الاقتصادي المعتمد من العديد من التسهيلات والمزايا عند عملية الجمركة تشجيعا لعملية الاستثمار، والتي يمكن تقسيمها إلى تسهيلات مالية وأخرى إجرائية كما يأتي:

[1] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 7 مارس 2012، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1433 الموافق 1 مارس 2012، المحدد لشروط الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك

[2] **نفس المرجع**، ص4.

1.1. الامتيازات المالية: وتتمثل فيما يأتي: [1]

- تعليق الحقوق والرسوم الجمركية في مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، والرسوم والضرائب الداخلية التي تفرض وتحصل بموجب قوانين أخرى غير قوانين التعريفة الجمركية، وذلك بصفة كلية أو مؤقتة أثناء تنفيذ أحد هذه الأنظمة.
- إمكانية الاستفادة من الخفيضات على الرسوم والحقوق الجمركية بعد إيداع التصريح المفصل.
- إمكانية تحصيل هذه الرسوم من قبل إدارة الجمارك إلى ما بعد رفع البضاعة، تجسيد التسهيل الإجراءات الجمركية، والسماح للمستوردين الذين يعانون من صعوبات مالية الاستفادة من هذه الإجراءات.
- إمكانية استرداد الرسوم والحقوق الجمركية إذا توفرت الشروط المنصوص عليها.

2.1. التسهيلات الإجرائية: وتتمثل فيما يأتي:[2]

- التعجيل بالتخليص الجمركي بالإفراج عن البضائع حتى قبل تسديد الضرائب والرسوم، وتحويلها إلى المخازن ومساحات القبول المؤقت ثم إلى نظام الإيداع الجمركي بعد مرور واحد وعشرون يوم، حيث يتم تخزينها في أماكن تحددها إدارة الجمارك.
- التسهيل فيما يخص الاستفادة من إجراءات الجمركة المبسطة.
- التقليل من عمليات المراقبة المالية والوثائقية.
- الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة.
- توجيه البضائع حسب الحالة إلى الرواق الأخضر مباشرة، بعد تسجيل تصريحهم دون مراقبة فورية.
- الاكتتاب في التصريحات المبسطة للعبور عبر الطرقات(D.S.T.R) في حال نقل البضائع خارج المحيط الجهوي.
- مراقبة البضائع المستوردة تكون من خلال الوثاق المثبتة للبضائع.
- الجمركة عن بعد أو الفحص لدى المتعامل من خلال المراقبة البعدية تتم في مخازن بالمؤسسات المعنية، كما لا تمنع المصالح الجمركية من القيام بمراقبة قبلية أي قبل أن تغادر البضائع الموانئ والمطارات.

---

[1] اللحياني ليلى، **المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017، ص40

[2] الموقع الوطني لوكالة الاستثمار http://www.andi.dz اطلع عليه بتاريخ 15 اوت 32: 19

2. نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك (S.I.G.A.D) لتسهيل إجراءات الجمركة

أن الإصلاحات المتعلقة بتطوير نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك SIGAD والمتعلقة بتوسيعه على المستوى الجغرافي، وذلك بتوصيل مواقع أخرى جمركية مثل: المكاتب المينائية الثانوية، ومكاتب المطارات، والمكاتب الداخلية، هذا النظام ساهم بتعميم الأروقة الجمركية التي تم استحداثها سنة 2004 على كافة المكاتب الجمركية، مما جعل لهذا النظام دور فعال في تسهيل عمليات الجمركة وبالتالي تنشيط المبادلات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالاستيراد.

- ✓ **أهداف نظام (SIGAD)**: لقد قامت المديرية العامة للجمارك باتخاذ عدة إصلاحات جمركية تتعلق بتخفيف إجراءات الالتحاق في نظام SIGAD الخاص بالجمركة الآلية للسلع عن بعد سنة 2011 حيث أعلنت ما يلي: " كل مصرح لدى الجمارك (الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك، المتعاملين الاقتصاديين، أمناء الحمولة أو أي شخص مؤهل آخر) يرغب في توقيع عقد اشتراك في برنامج "سيقاد"، يعفى عند تكوين الملف الإداري اللازم من تقديم بطاقة الرقم التعريفي الجبائي وكذا نسخة من الملف التجاري.

هنا قامت المديرية بتسهيل إجراءات الاشتراك خاصة وان بطاقة الرقم التعريفي الجبائي تستغرق وقتا طويلا لتقديمها للمتعامل من قبل إدارة الضرائب نظرا لما تحتاجه من إجراءات معقدة، حيث تتمثل الأهداف المرجوة من استحداث هذا النظام وتعميمه فيما يأتي:[1]

- تطبيق وتوسيع مفهوم الجديد للشراكة بين الجمارك وقطاع الأعمال، الذي يستهدف تسهيل الإجراءات للمتعاملين الاقتصاد الذين لا يشكلون خطرا على الموارد المالية للدولة.
- تطبيق إجراءات جمركية موحدة ومتجانسة عبر كل المكاتب الجمركية للبلد.
- الاستجابة لقواعد التنفيذ السليم للمبادلات التجارية، بالتفاعل مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة.
- فحص مادي اقل للبضائع والإفراج عنها بسرعة
- إجراءات ووثاق ابسط على المعايير الدولية.

[1] أ. عبد العالي بوروبس، **تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية– 27 (1)، الجلفة، ص170.

- توسيع وتكثيف الإعلام الجيد للمتعاملين عن النظم الاقتصادية، بخصوص التعريف بها والاستفادة منها.
- زيادة تحصيل الرسوم والضرائب بسبب التطبيق الموحد للقانون والحساب الآلي لها.

3. نظام " أي غريس "

هو مقترح أمريكي يهدف إلى تحقيق الأهداف الأمنية للإدارة الجمركية من خلال عملية مسح آلي دقيق في وقت قياسي (أربع ثواني) في مجال الفحص والتفتيش للحاويات.[1]

الفرع الثاني: التسهيلات الجمركية المقدمة من قبل إدارة الجمارك للمصدرين

في سعي الجزائر نحو تشجيع التصدير بهدف تحقيق التوازن النسبي للميزان التجاري تطرح إدارة الجمارك عدة تسهيلات للمصدرين تتمثل في:[2]

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من اجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي.
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD)، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.
- إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع.
- تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

ويجدر بالذكر أهمية استحداث الأروقة الجمركية في تسهيل إجراءات الجمركة:[3] للأروقة الجمركية (الأحمر، الأخضر، البرتقالي) دور في زيادة حركة الواردات، فهي تحفز المتعاملين الاقتصاديين على الاستيراد نظرا لما توفره من ربح الوقت والتكاليف، حيث:

[1] المديرية العامة للجمارك. www.douan.gov.dz اطلع عليه بتاريخ 15 اوت 2021 19: 20.
[2] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz اطلع عليه بتاريخ 15 اوت 2021 36: 20.
[3] المديرية العامة للجمارك. www.douan.gov.dz اطلع عليه بتاريخ 15 اوت 2021 25 : 20

- **ربح الوقت:** من خلال وضع البضاعة للمتعاملين مباشرة في الرواق الأخضر، وهذا ما يوفر عليهم الخضوع للجمركة العادية (الرواق الأحمر) وهو ما يسهل للمؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على استيراد المواد الأولية للقيام بنشاطها بالحصول على التمويل الدائم، مما يوفر ضياع الوقت في مكوث هذه المواد في النقاط الجمركية وهي لا تحتاج لذلك.
- **توفير التكاليف:** أن مكوث البضائع في النقاط الجمركية (المخازن الجمركية) وخضوعهم للجمركة العادية يكلف المتعاملين مصاريف زائدة، حيث كلما طالت مدة المكوث انعكست سلبا على المتعاملين، كما أن اللجوء إلى الفحص المادي للمواد قد يضر بسلامة المواد التي تكون حساسة.

إذن فان استحداث الأروقة الجمركية وتعميمها يساهم في تسهيل إجراءات الجمركة، وبالتالي يشجع المتكاملين على الاستيراد والتصدير.

المطلب الثالث: أثر عصرنه قطاع الجمارك على تطور على تطور التجارة الخارجية بالجزائر

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

يمثل الشكل الموالي مخطط يوضح تطور التبادلات التجارية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2011 إلى السداسي الأول 2021)، الملاحظ من خلال المخطط أن حصيلة صادرات وواردات الجزائر خلال فترة الدراسة 2011-2021 قد شهدت تذبذبا واضحا. فبالنسبة للصادرات فقد سجلت أعلى قيم لصافي كل من السنتين 2011 و 2012 بقيمة قدرت ب: 72.88 مليار دولار و 71.73 مليار دولار على التوالي، ثم سجلت تراجع متواصل إلى غاية 2016 حيث سجلت 29.31 مليار دولار، لتشهد بعد ذلك ارتفاع طفيف خلال سنتي 2017 و 2018 و عاودت الانخفاض لتسجل ادني قيمة لها سنة 2020 قدرت ب: 23.8 مليار دولار و هذا راجع للوضع الوبائي و حالة الانغلاق الاقتصادي الذي عاشه عام 2020، حيث أنها ارتفعت مجددا خلال السداسي الأول من العام الجاري (2021) مقارنة بنفس الفترة للعام الماضي(2020)، يرجع التذبذب في قيمة صادرات الجزائر إلى سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (3-2) تطور التجارة الخارجية بالجزائر لفترة (2011-السداسي الاول من 2021)

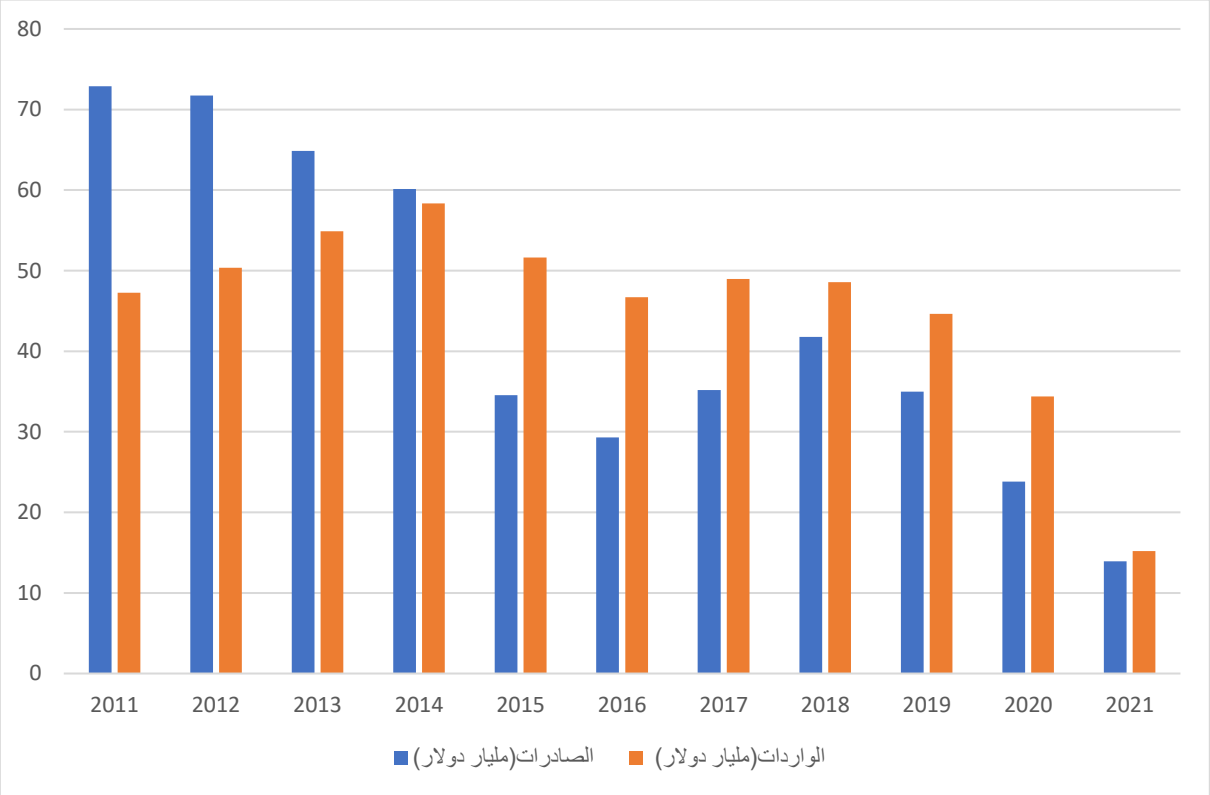

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر المتاحة على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz

غير انه وعلى غرار العادة فقد بدأت الصادرات خارج المحروقات بفرض نفسها حيث سجلت طفرة نوعية ملفتة بارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات في سنة 2021 حيث شكلت ما نسبته 9.49% و12.3% من إجمالي الصادرات في السنتين على التوالي، ويتضح هذا أكثر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-1) تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة (2011) – السداسي الأول من (2021)

السنة	صادرات خارج المحروقات (م.د)	النسبة المئوية للصادرات خارج المحروقات%
2011	1.22	2.90
2012	1.15	2.82
2013	1.05	3.28
2014	1.66	4.59
2015	1.48	5.85
2016	1.39	6
2017	1.93	3.95
2018	2.83	5.39
2019	2.06	5.91
2020	2.26	9.49
2021	2.03	12.38

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر المتاحة على الموقع https://www.bank-of algeria.dz/html/bulltin_statistique_AR.htm

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا إيجابيا خلال فترة (2011-2016) حيث سجلت تزايد مستمر لتصل إلى ما نسبته 6% خلال سنة (2016) من إجمالي الصادرات ثم انخفضت سنة (2017) لتعاود الارتفاع فترة (2018 – السداسي الأول من 2021) مسجلة بذلك أعلى قيمة سنة (2021).

ويمكن توضيح التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات خلال السداسي الأول من (2021) من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-2) التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات لفترة السداسي الأول من (2020)

صادرات خارج المحروقات	القيمة بمليون دولار	النسبة المئوية %
أسمدة معدنية وكيميائية آزوتية	618	31.47
حديد وصلب	370	18.78
مواد كيميائية غير عضوية	343	17.41
مواد غذائية	287	14.72
سكر	206	10.45
مصنوعات معدنية	141	7.15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الموقع https://www.aljazeera.net/ebusiness

أما فيما يخص الواردات ومن خلال الشكل رقم (3-2) فقد عرفت تزايد في الفترة (2011-2014) ويرجح أن هذا التزايد راجع لفترة من الرخاء الاقتصادي شهده البلاد في تلك الفترة نظرا لارتفاع أسعار المحروقات مما زاد من إيرادات الدولة وبالتالي زاد الإنفاق. ثم شهدت انخفاضا سنتي (2015-2016) لتعاود الارتفاع بنسبة طفيفة ومتقاربة في سنتي (2017-2018) في حين استمرت الانخفاض خلال فترة (2019-السداسي الأول من 2021) بحيث سجلت تناقص ملحوظ في السداسي الأول 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة (2020) بفارق قيمته مليار دولار أمريكي.

الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

يمثل التمثيل البياني الموالي حالة الميزان التجاري للجزائر فترة (2011- السداسي الأول من 2021)، من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن الميزان التجاري شهد فائض خلال فترة (2011-2014) وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع تغطية الصادرات للواردات غير أنها شهدت تناقص متواصل راجع للتناسب العكسي الذي عرفته الصادرات وواردات الجزائر خلال هذه الفترة.

بعدها شهدت فترة 2015- السداسي الأول من 2021 تسجيل عجز في الميزان التجاري للجزائر، حيث عرف هذا العجز تذبذبا ملحوظا ليسجل أدنى قيمة له من السداسي الأول للسنة الجارية (2021) 1.3

مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة (2020) الذي قدر ب: 4.1 مليار دولار وبالتالي فقد شهد تحسن واضح نتيجة القفزة التي عرفتها الصادرات خارج المحروقات.

الشكل رقم (3-3) الميزان التجاري للجزائر خلال فترة (2011-السداسي الاول من 2021)

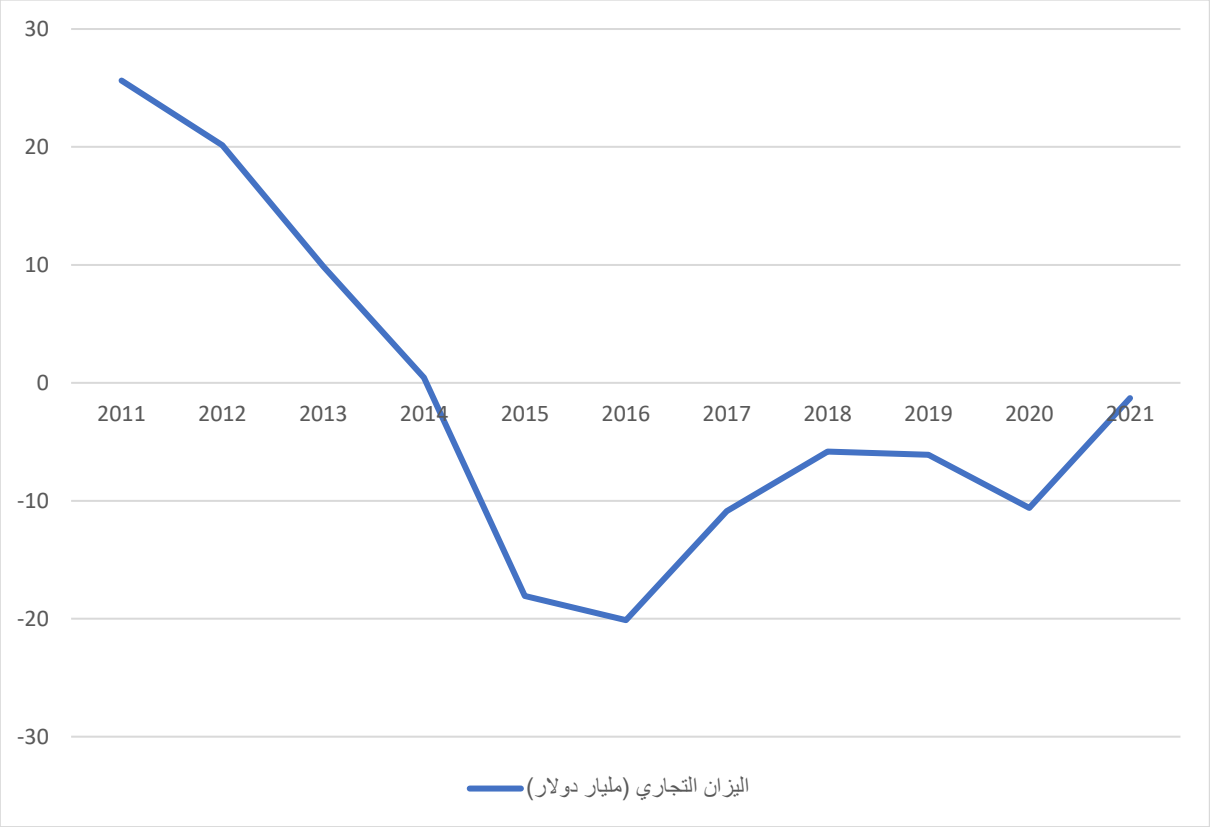

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات بنك الجزائر المتاحة على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz

مما سبق التعرض له من تطور في التجارة الخارجية للجزائر في الفترة من 2011 إلى غاية السداسي الأول من 2021، وباعتبار أن قطاع الجمارك هو أول المؤثرات على هيكل التجارة الخارجية، نستنتج أن ما تعرض له قطاع الجمارك من عصرنة وتطور وما قدمه من تسهيلات أثر بشكل إيجابي على الصادرات خارج المحروقات، حيث عرفت هذه الأخيرة تطور إيجابي ومتواصل نظرا للتحفيز التي تتلقاها من هذا القطاع والتشجيع المتواصل على الصادرات خارج المحروقات.

في حين هذه التسهيلات تأثيرها طفيف على نسبة الصادرات خارج المحروقات، وذلك لسيطرة قطاع المحروقات بنسب كبيرة على إجمالي الصادرات وهو قطاع لا يتأثر بالقطاع الجمركي. غير انه من الملاحظ أن هذه

النسب في طريقها نحو التغير الجذري أي بصفة أخرى نحو التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وهذا من بين أهداف عصرنة القطاع الجمركي بما يقدمه من تسهيلات للتجارة الخارجية.

يبقى تأثير التسهيلات الجمركية على جانب الواردات محدود مقارنة بالتسهيلات الممنوحة للصادرات، فالتسهيلات في جانب الواردات تمس أكثر المواد الداخلة في تصنيع المنتجات الموجهة للتصدير واللوازم والتجهيزات، وبالتالي فان تأثير عصرنة قطاع الجمارك على الواردات يبقي طفيف.

أما على جانب الميزان التجاري فان تأثير عصرنة قطاع الجمارك ناتج عن تأثر الصادرات والواردات بعصرنة هذا القطاع، وكما لوحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن التحسن الملحوظ في الفترة الأخيرة ناتج عن تحسن في قيمة ونوعية الصادرات.

الخلاصة:

تطور القطاع الجمركي الجزائري منذ عام 1962 إلى يومنا هذا من خلال تحريره التدريجي للتجارة الخارجية. باعتماده على وسائل قانونية، مادية، وبشرية، وذلك يظهر من خلال سعيه لتبني برامج إصلاح وتطوير للأداء الجمركي، وتطبيق آليات ونظم مستحدثة وفقا للمبادئ والمعايير التي تنص عليها المنظمة العالمية للجمارك، خاصة بعد مصادقته على اتفاقية كيوتو، والعمل على تقديم العديد من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وهذا بغرض تنشيط المبادلات الخارجية وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

الخاتمة العامة

تسعى الجزائر جاهدة إلى تبني نموذج اقتصاد السوق الحر من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية والتجارية وتحسين مستويات أداء منتجاتها إلى الدرجة التي تنافس بها المنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية بما يؤهلها للوصول إلى تنمية اقتصادية، هذا بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير تجارتها الخارجية. هذا ما حتم على إدارة الجمارك التكيف مع ذلك، فأصبحت مهامها اقتصادية وليست جبائية فقط، مما فرض عليها ضرورة امتلاك الوسائل الكفيلة بتسهيل وتبسيط وتسريع عمليات مراقبة التجارة الخارجية، ولن يأتي ذلك إلا بالتحكم في الإجراءات الجمركية للتكيف مع سياسة انفتاح اقتصادي غرضها وهدفها بالدرجة الأولى هو إرضاء المتعاملين الاقتصاديين أجانب كانوا أو محليين من خلال تقديم التسهيلات الجمركية لهم.

وبما أن التوجه العالمي المعاصر يسير نحو ترقية كفاءة العمل الجمركي لزيادة مستوى تسهيل التجارة، فيستوجب على الإدارة الجمركية الجزائرية بناء نموذج إداري جمركي حديث قائم على الأسس الحديثة في التسيير وفق المعايير العالمية لمنظمة الجمارك العالمية مع إيجاد مجموعة من الآليات ذات النجاعة العالية في قياس وتقييم آداء الإدارة الجمركية الجزائرية بغرض تحديد مواقع الخطأ وإصلاحها ومواقع القوة وتطويرها، خاصة أن الكثير من برامج الإصلاح الإداري لم تكلل بالنجاح كون أن بداية التشخيص كانت ضعيفة ولم تحدد جيدا نقاط القوة والضعف.

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم التعرض له أثناء دراستنا للموضوع يمكن اختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا:

- تعتبر التجارة العالمية لغة تواصل بين الدول بالنظر لاهتمام المنظمات والاتفاقيات الدولية والإقليمية بموضوع تسهيلها وسعي الدول المتطورة والنامية لتحقيق هذه الغاية لأنها أصبحت ضرورة حتمية في العصر الحالي ووسيلة الدولة لضمان مكانتها في الاقتصاد العالمي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الجمارك الجزائرية تتمثل في عدم تكيف القانون الجمركي مع الوضعية الحالية للسوق الخارجية كانت بسبب قدم تنظيم الإدارة الجمركية، لهذا عملت الجزائر على تطوير هذه الجوانب بإصلاحات التشريع الجمركي والعمل على الاستغلال الواسع للتكنولوجيا وتطوير علاقاتها مع الهيئات الداخلية والخارجية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- التجارة الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقطاع الجمركي كون هذا الأخير هو المتحكم الأول والأهم في حركة التجارة الخارجية، وبالتالي فإن تطوير وعصرنة هذا القطاع ستذلل العقبات أمام انسياب التجارة الخارجية وستسهل حركتها. ذلك من خلال الإصلاحات التي طرأت على هذا القطاع في الجانب الجبائي والتشريعي والإداري التي ترمي لتهيئة المناخ المناسب للتبادلات التجارية الخارجية إضافة للتسهيلات في الإجراءات الجمركية من أجل تقليص الوقت والجهد وتسريع التبادلات الخارجية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

بعد الإلمام بجوانب الموضوع ودراسته، توصلنا للنتائج الآتية:

- القطاع الجمركي من أهم الركائز في اقتصاديات الدول وله تأثير مباشر على حركة التجارة الخارجية.
- رغم حتمية موضوع تسهيل التجارة، إلا أنه يواجه عديد التحديات خاصة في الدول العربية والنامية، أهمها ارتفاع التكاليف والتحويلات النقدية، الإفراط في عدد الوثائق والمستندات المطلوبة وتراخيص الاستيراد وما تشهده هذه الأخيرة من تأخر، الافتقار للشفافية، شبه انعدام التنسيق بين هيئات التجارة الخارجية.
- إلزامية عصرنة القطاع الجمركي وتكييف مهامه بما يضمن النهوض بالتجارة الخارجية.
- رغم التطور التكنولوجي المحرز في هذا المجال في الجزائر إلا أنه يبقى ضئيل جدا مقارنة بالتطور المحرز عالميا ويسير بوتيرة بطيئة جدا.
- يؤثر تطوير قطاع الجمارك بإيجابية على تطور الصادرات خارج المحروقات وزيادة نسبتها، وبالتالي تقليل هيمنة قطاع المحروقات والسير نحو توزيع المخاطر، وهذا ما يحدث توازن نسبي للاقتصاد الوطني.
- التوجه نحو رقمنة القطاع الجمركي يؤدي لتسهيل وتسريع عمليات التجارة الخارجية والتقليل من التهربات الضريبية الجمركية.

مقترحات الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن اقتراح مجموعة توصيات مرتبطة بالموضوع:

- إتباع سياسات مالية وضريبية مناسبة محفزة على الاستثمار.

- استخدام التقنيات الحديثة خاصة التكنولوجية والالكترونية المشجعة على التبادلات التجارية الخارجية السلعية والخدمية.
- تنسيق السياسات والتدابير المؤسسية بين الهيئات الداخلية والخارجية.
- رفع كفاءة المورد البشري وتحسين كفاءة التكوين والتدريب وتكثيف دورات التطوير والتنمية بشكل دوري لمواكبة التغيرات والتطورات السريعة.
- خلق ترابط بين المنافذ الوطنية للتجارة الخارجية والتبادل الالكتروني للوثائق والمعلومات بين الدول لتخفيف تكلفة عمليات الاستيراد والتصدير.
- تشجيع ودعم القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتحام الأسواق الدولية وتكييف المنتجات حسب الطلب العالمي وبالتالي تنويع الصادرات ومنه توزيع المخاطر.

آفاق الدراسة:

موضوع عصرنة القطاع الجمركي ودوره في تسهيل التجارة الخارجية موضوع حديث على مستوى الجزائر ويحتاج العديد من البحوث والدراسات للتعمق فيه والإلمام بجميع جوانبه وقد حاولنا في هذه الدراسة التعرض لأهم ما تم إحرازه حتى الآن من تطورات في هذا المجال، لهذا يمكننا اقتراح الإشكاليات الآتية كآفاق بحثية جديدة:

- التكنولوجيات الاقتصادية الحديثة ودورها في تحرير التجارة الخارجية.
- أثر رقمنة التجارة الخارجية على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحديات إقامة اتحاد جمركي عربي ودوره في تعزيز التجارة الدولية العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1) خالد عليمان، إدارة التلخيص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان، 2009.

2) عمر سلمان، الجمارك بين النظري والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2006.

3) كلود ج. بار، مدخل في القانون الجمركي، ترجمة العيد سعدانة، دار النشر ITCIS، الجزائر 2009.

4) محمود البيبلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008.

5) نيفين حسين شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1) أسيا طويل، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

2) اللحياني ليلى، المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017.

3) بالهواري نسرين، النظام القانوني للتدخل الجمركي لمكافحة التقليد، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق فرع: قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف، 2008-2009.

4) برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.

5) حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2016-2017.

6) زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.

7) زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 1994.

8) سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية -حالة الجزائر- رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، قسم التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003.

9) شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2012 مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

10) شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي" المنظمة العالمية للتجارة "، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

11) غزل الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014- 2015.

12) ميلودي عمار، تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة -الجزائر-، 2019.

13) نعمة رزق نمر الخزندار، أثر تخفيض التعريفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي-دراسة حالة قطاع صناعي-، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية -غزة- 2016.

14) هشام دغدوغ، الأنظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للجمارك، بوهران 2014-2015.

ثالثا: المجلات والدوريات

المجلات والدوريات باللغة العربية:

1) المديرية العامة للجمارك، اخبار الجمارك (الندوة الوطنية السادسة لإطارات الجمارك)، رقم 2 مارس- أفريل 2013.
2) إيمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية في تحقيق أهداف المجتمع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول المجلد الخامس والخمسون، جامعة الإسكندرية، يناير2018.
3) عبد العالي بوروبس، تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية- 27 (1)، الجلفة.
4) غزالي نصيرة، تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2021.
5) غمشي سعيد واخرون، الإصلاح الجمركي مجالاته وادواته -دراسة حالة الجزائر-، مجلة دراسات انسانية واجتماعية / ج وهران02 المجلد 09 - ع02-خاص- 26 فيفري 2020.
6) مبارك بن طيبي، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، جوان 2018.
7) محمد إسماعيل، جمال قاسم، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية-سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية-، العدد 66-2020، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ،2020.
8) نايت عبد السلام حكيم، مكانة إدارة الجمارك في المتابعة القضائية للجرائم الجمركية على ضوء قانون الجمارك المعدل سنة 2017، مجلة الدراسات القانونية المقارنة المجلد 05 العدد 1(2019).

المجلات والدوريات باللغة الأجنبية:

1) Douane Algérienne La douanes au service de l’économie C.N.I.D 1996.
2) Douane Algérienne La douanes au service de l’économie.
3) Douane Algérienne La revue des douanes.
4) Douane Algérienne, Revue des douanes numéro spécial CNID.
5) Douane Algérienne Revue des douanes numéro spécial.

ثالثا: منشورات الهيئات الوطنية والدولية

منشورات الهيئات الوطنية والدولية باللغة العربية

1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية الأمم المتحدة، نيويورك ،2005.
2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، دراسة حول انشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان، الامم المتحدة، نيويورك ،2012.
3) صندوق النقد الدولي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، الطبعة العربية ،2011.
4) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل تيسير التجارة "الجزء الثاني" (ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية لتيسير التجارة)، نيويورك، جنيف، 2006.
5) منظمة الجمارك العالمية، اتفاقية كيوتو، المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية المعدلة في 1999، الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي، بروكسل.
6) وزارة الاقتصاد، إضاءة في اتفاقية تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، قطاع التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة.

منشورات الهيئات الوطنية والدولية باللغة الأجنبية

1) CNUCED, activités d'assistance technique de la CNUCED en matière de facilitation du commerce, Genève, juin 2014.
2) National board of Trade, trade facilitation and Swedish experiences, October, 2008.
3) UN-Economic commission for Africa-African trade policy center, trade facilitation to intergate Africa into the global Economy, September 2004.

رابعا: الملتقيات

1) Conférence sur la facilitation des échanges commerciaux entre l'Algérie le Maroc et la Tunisie s'est tenue les 21 et 22 novembre 2005 à Alger 22 / 04/2016.

2) The Ninth WTO Ministerial Conference in Bali Indonesia on 3-6/ 12/2013.

خامسا: القوانين

1) المادة 174 من القانون رقم79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 30. بتاريخ 24 جويلية 1979.

2) المادة 165. من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 30. بتاريخ 24 جويلية 1979.

3) الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية العدد 44 في 17 جانفي 1998 ,المادة 3 من القانون رقم79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل بتاريخ 15 يونيو 1998.

4) الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية / العدد 72 الصادرة في 2016/12/13.القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق 21يوليو 1979 المتضمن لضمان تزويد مصالح ادارة الجمارك بالوسائل القانونية المعدل والمتمم

5) الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية العدد 61 الصادرة في 23 غشت 1998 المواد 2, 3, 4 من القانون 98-09المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 المواق 22 غشت 1998 المتضمنة لقانون الجمارك

6) الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية \ العدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2017. مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الاولى 1438 الموافق 20 فيفري 2017 يتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها

7) الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية العدد 61 الصادرة في 23 غشت 1998.المادة 1 من القانون 98-10 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998 المتضمن لقانون الجمارك

8) الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 7 مارس 2012، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1433 الموافق 1 مارس 2012، المحدد لشروط الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- https://www.aljazeera.net/ebusiness

2- احمد حسن عمر الحوار المتمدن

https://m.ahewar.org/s.asp?aid=674029&r=0

3- المديرية العامة للجمارك الجزائرية

www.douane.gov.dz

4- الموقع الوطني لوكالة الاستثمار

http://www.andi.dz

5- الموقع الرسمي لمنظمة الجمارك العالمية

www.wcoomd.org

6- الموقع الرسمي للجمارك المصرية

www.customs.gov.eg

7- الموقع الرسمي للجمارك الاردنية

www.customs.gov.jo

8- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

www.algex.dz

9- بنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz

10- صندوق النقد العربي، الأهداف والوسائل

https://www.amf.org.ae/ar/page/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84

11- لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، مرشد تنفيذ تيسير التجارة

https://tfig.itcilo.org

12- مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي- من نحن-، واشنطن نيويورك .2021.

https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are

13- موقع تربويات، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني

http://tarbawiyat-net.blogspot.com/2008/10/blog-spot_html

14- وزارة التجارة – الجزائر–، منطقة التبادل العربي الحر, 2017.

https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange

15- INTERNATIONAL CHAMBER OF COMMERCE
https://iccwbo.org/

16- The world bank group**,** The world bank- trade facilitation support program-, NW Washington, 2021.
https://www.worldbank.org/en/programs/trade-facilitation-support-progam

17- United nations conference on trade and development, UNCTAD, history
https://unctad.org/about/hisory

الملخص:

إن التزايد المستمر والمتسارع في حجم التجارة الخارجية فرض على الدول السعي نحو تكييف سياساتها من أجل تسهيل التجارة الخارجية والولوج للأسواق الدولية بقوة. تطرقنا في هذه الدراسة لواقع تدخل القطاع الجمركي في حركة التجارة الخارجية الجزائرية من خلال إبراز أهم الإصلاحات الجمركية التي قامت بها إدارة الجمارك الجزائرية على مستوى التشريع الجمركي والجانب الجبائي، إضافة لعرض أهم الآليات والنظم المستحدثة في عمل الإدارة الجمركية وخاصة منها التكنولوجيات الحديثة. كما حاولنا رسم صورة لتطور قطاع الجمارك مع الهيئات الداخلية وتكييف مهامها مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وهذا بهدف إبراز محتوى برامج عصرنة قطاع الجمارك بالجزائر وكيفية تأثيره على تسهيل تجارتها الخارجية.

من خلال دراسة وتحليل حجم التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى السداسي الأول من سنة 2021 استنتجنا وجود علاقة طردية بين عصرنة قطاع الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الجمارك، تسهيل التجارة الخارجية، العصرنة، التطوير.

Abstract:

The continuous and accelerating increase in the volume of foreign trade forced countries to seek to adapt their policies in order to facilitate foreign trade and strongly access international markets. In this study, we discussed the reality of the customs sector's interference in the Algerian foreign trade movement, by highlighting the most important customs reforms carried out by the Algerian customs administration at the level of customs legislation and the fiscal aspect, in addition to presenting the most important mechanisms and systems developed in the work of the customs administration, especially technologies We also tried to draw a picture of the development of the customs sector with the internal bodies and adapt their tasks to customs agreements and organizations, with the aim of highlighting the content of the programs of modernization of the customs sector in Algeria and how it affects the facilitation of foreign trade in Algeria.

Through this study and analysis of the volume of Algerian foreign trade in the period (2011- first semester of 2021), we reached the conclusion that there is a direct relationship between the modernization of the customs sector and facilitation of foreign trade.

keywords: customs, facilitation of foreign trade, modernization, development**.**